الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلِسُ نوابُ الشّعبْ

المدة النيابية الأولى 2023 .2027

الدورة العادية الر ابعة 2025-2026

الجلسة الر ابعة والأربعون | 44 | الثلاثاء 7 أفريل 2026

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 4310

2- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب في ذكرى عيد الشهداء..... 4310

3- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 4310

4- عرض ومناقشة مشروع قانون أساسي يتعلق بالمو افقة على الاتفاق المبرم بتاريخ 14 جويلية 2022 بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الإفريقي حول مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة..... 4310

5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي..... 4336

6- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي..... 4357

7- استئناف الجلسة وتدخلات السيدات والسادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي..... 4361

8- رفع الجلسة..... 4371

. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 4371

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة والربع من صباح يوم الثلاثاء 7 أفريل 2026 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع القانون الأساسي آنف الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير، يسعدني وباسمكم جميعا أن أتوجه في مستهل هذه الجلسة العامة إلى السيد سمير عبيد وزير التجارة وتنمية الصادرات وإلى كافة الوفد المرافق له بأحر عبارات التحية والترحيب تحت قبة مجلس نواب الشعب وقبل أن ننطلق في أشغالنا أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

تسجيل الحضور.

انتهاء التصويت، التصويت الإلكتروني، الحضور 86، التصويت بالأيدي؟ إحدى عشر، إذن الحضور 97 نائب. النصاب متوفر.

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب في ذكرى عيد الشهداء

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب المحترمون،

تحتفي بلادنا هذا الأسبوع بالذكرى 88 لعدة شهداء تخليدا لأحداث 9 أفريل 1938 الدامية التي شكلت منعرجا حاسما في مسار الحركة الوطنية ونحن وفي هذا الإطار نترحم على الأرواح الزكية لشهداء الوطن الذين سقطوا برصاص المستعمر في احتجاجات شعبية ومظاهرات حاشدة ضد المستعمر، طالبت على وجه الخصوص بإصلاحات سياسية وببرلمان تونسي، بما مثل منطلقا حقيقيا للكفاح ومرحلة على قدر كبير من الأهمية في الإعداد للمحطات اللاحقة التي توجت في النهاية بنيل الاستقلال.

ونحن أيضا وبهذه المناسبة نستحضر الأبعاد الرمزية لهذا الحدث المفصلي في تاريخ الحركة الوطنية، فهو يعد وفي المقام الأول مناسبة لتجديد العهد مع الشهداء والوفاء لتضحياتهم وتأكيدا على قوة وصلابة وتمسك الشعب التونسي، لا فقط من أجل الانعتاق والتحرر، بل وأيضا من أجل الذود عن حرمة الوطن وحوزته والوفاء له والمشاركة الطوعية والجادة في بناء مستقبله، مهما كانت الصعوبات ومهما كلفت التضحيات.

وأمام ما يعترضنا في قادم الأيام من تحديات ماثلة وأخرى مرتقبة، فإننا نستلهم من تضحيات ونضالات كل من سبقونا عبر مختلف المحطات من أجل مزيد ترسيخ الوعي بجسامة تلك التحديات وبضرورة التحلي بروح الوطنية الخالصة وتحمل المسؤولية بكل أمانة وتوحيد الجهود وتكثيفها خدمة للمصلحة العليا للوطن وبغاية تكريس مقومات السيادة الوطنية في كل تجلياتها.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الزميلات والزملاء الأفاضل،

تبعا لما تم إقراره في اجتماع مكتب المجلس بتاريخ 26 مارس 2026 يحال إلى هذه الجلسة العامة تقرير لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ 14 جويلية 2022 بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الإتحاد الإفريقي حول مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة عدد 7 لسنة 2026 وذلك وفقا لمقتضيات الفصول 67 فقرة ثالثة و75 و89 و109 و110 و111 و116 و125 و126 و127 من النظام الداخلي على وجه الخصوص.

كما أنه وتبعا لقرار المكتب المذكور، فقد تم تنظيم يوم دراسي في إطار الأكاديمية البرلمانية حول مشروع هذا القانون الأساسي وذلك يوم 31 مارس 2026، هذا وتجدر الإشارة إلى أنه وفيما يتعلق بتصويت المجلس على مشروع هذا القانون الأساسي، فإنه يقتصر على الموافقة عليه، حيث لا يمكن قبول التعديلات بشأن فصول الاتفاقية المعنية وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرة الأولى من الفصل 127 من النظام الداخلي.

عرض ومناقشة مشروع قانون أساسي يتعلق بالمو افقة على الاتفاق المبرم بتاريخ 14 جويلية 2022 بين حكومة الجمهوريّة التّونسيّة ومفوضيّة الاتّحاد الإفريقي حول مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء،

قبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة، لكي تستعرض تقريرها حول مشروع القانون الأساسي محل النظر، لا يفوتني أن أتوجه إلى كافة أعضائها ومكتبها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول وعلى العمل المنجز، إذن المصدح للجنة، السيد رئيس اللجنة تفضل.

السيد رياض جعيدان، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج

شكرا سيدي الرئيس،

شكر للسيد وزير التجارة وأعضاده الحاضرين معانا والذين حضروا نقاشات اللجنة في مناقشة مشروع هذا القانون الأساسي، شكرا كذلك للسيد وزير الشؤون الخارجية الذي حضر معانا صحبة كافة إطارات الوزارة المهتمين بهذا الملف وحاضرين اليوم معانا كذلك إطارات وزارة الخارجية نرحب بهم، كما نرحب بإطارات وزارة التجارة، شكرا أيضا لممثلي البنك المركزي الذين حضروا معانا وقدموا آراء بناءة في مناقشتنا لمشروع القانون الأساسي، شكرا للسيد رئيس مجلس نواب الشعب الذي نظم وأدار اليوم الدراسي حول هذا الموضوع والذي كان مثري بالنسبة إلى الزملاء حتى يفهموا ويعرفوا أهمية هذا الموضوع ، شكرا خاصة لزملائي أعضاء البرلمان الإفريقي الذين تميزوا بحضورهم وبمداخلاتهم في جلساتنا لدى مناقشة مشروع القانون الأساسي هذا، بطبيعة الحال شكرا للإدارة وخاصة مستشاري اللجنة، شكر خاص لزملائي أعضاء اللجنة ومن غير أعضاء اللجنة الذين كانوا حاضرين معنا في مناقشة المشروع وتميزوا بمداخلاتهم الثرية في خصوص هذا الموضوع.

سيدي الرئيس، الموضوع كما تعرفون لم يكن فيه استعجال النظر، ولكن استعجلنا النظر فيه لاستنتاجنا إنه الموضوع عاجل، بعد تأكدنا من أن المقر يستهوي دول أخرى دخلت على الخط خاصة

أن الزملاء كانوا بصراحة، مهتمين بمسألة دبلوماسية المقرات وراغبين في أن تكون تونس مقر لما لا لعديد المنظمات الإفريقية والدولية. الزملاء اهتموا أيضا بمسألة البعد الإفريقي للدبلوماسية التونسية وأهمية تواجدنا في الأسواق الإفريقية، أتمنى أن يكون ويتواصل النقاش ثريا كما كان في اللجنة حول الدبلوماسية التجارية التونسية، حول دور الملحقين التجاريين في عدد من الدول الإفريقية، حول الإستراتيجية الدبلوماسية التونسية على ضوء أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، كما كان في أشغال اللجنة، شكرا لكم مجددا وأحيل الكلمة إلى زميلي السيد المقرر لتلاوة التقرير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المجد على السيد المقرر، تفضل.

السيد الطيب الطالبي، المقرر

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالجميع، مرحبا بالسيد وزير التجارة والوفد المرافق له،

تقرير لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

حول مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ 14 جويلية 2022 بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الافريقي حول مقر مركز التميز الافريقي للأسواق الشاملة

(عدد 2026/07)

I. التقديم

تم توقيع اتفاق احتضان تونس مقر "مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة " على هامش أشغال الدورة 41 للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي المنعقد بلوساكا، زمبيا، يومي 14 و15 جويلية 2022.

ومثل هذا التوقيع خطوة مهمة نحو استكمال مسار احتضان بلادنا للمركز والذي انطلق منذ قرار القمة العادية الثالثة والثلاثون لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي التي انعقدت بالعاصمة الأثيوبية "أديس أبابا" يومي 9 و10 فيفري 2020، والذي تم بموجبه اختيار تونس لاحتضان مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة.

وقد أشرفت وزارة التجارة وتنمية الصادرات على سلسلة من المفاوضات أفضت إلى التوقيع بالأحرف الأولى يوم 08 أفريل 2022 على اتفاق المقر.

ويندرج بعث مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة في إطار تجسيم أهداف الأجندة 2063 للاتحاد الإفريقي، وفي إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا من خلال تسهيل إيجاد فرص العمل وتوفير الدخل للفئات الضعيفة وتعزيز الخيارات والفرص المتاحة لها

ويعتبر هذا المركز، الذي سيكون تابعا هيكليا لمفوضية الإتحاد الإفريقي، أول منصة للتفكير والابتكار وتقاسم أفضل الممارسات في مجال السياسات والبرامج والشراكات المتصلة بالمؤسسات والأسواق الشاملة على المستوى القاري، ويستهدف بالخصوص إدماج الفئات الضعيفة على امتداد مختلف مراحل سلسلة القيمة من منظور الطلب باعتبارهم حرفاء ومستهلكين، ومن منظور العرض باعتبارهم عمال ومنتجين وأصحاب أعمال، كما سيكون له دور هام في تعزيز التجارة البينية وتأهيل القطاع الخاصّ ودفع الاندماج الإقليمي الإفريقي

ويتنزل حرص تونس على احتضان وتقديم كل الدعم لهذه المؤسسة الإفريقيّة الناشئة في إطار خيارها الاستراتيجي لإرساء شراكة وطيدة مع بلدان الاتّحاد الإفريقي وإيلائها الأهمية اللازمة لتعميق روابطها مع المؤسسات الإقليميّة الإفريقيّة، تجسيما لأهداف أجندة إفريقيا 2063

II. أعمال اللجنة

تعهدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بالنظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ 14 جويلية 2022 بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الافريقي حول مقر مركز التميز الافريقي للأسواق الشاملة وعقدت في شأنه جلسة بتاريخ 09 فيفري 2026 أكّد النواب خلالها التأثيرات الايجابية لاستضافة بلادنا مقر المركز ومنها المساهمة في ابرام اتفاقيات مع هياكل وطنية لتطوير منظومة البحث والتجديد في مجال الأسواق الشاملة وفي التعاون بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة الى تطوير خبرة الإطارات التونسية في هذه المجالات والاستفادة من برنامج الانتدابات التي ستقوم بها هذه المؤسسة.

وتساءل عدد من النواب حول أسباب التأخير في عرض مشروع القانون الأساسي على اللجنة كما استفسروا عن الالتزامات المالية المترتبة عن هذا الاتفاق، وقرّرت اللجنة برمجة جلسات استماع الى عدد من الوزارات والهياكل المعنية، كما قررت الاستئناس برأي عدد من أعضاء مجلس نواب الشعب الأعضاء في البرلمان الافريقي، وكذلك الرجوع الى تجارب مقارنة ومنها معهد الإتحاد الإفريقي للإحصائيات الذي تم إنشاؤه بتونس.

الاستماع إلى وزير التجارة وتنمية الصادرات:

في مستهل الجلسة تم تقديم بسطة عن الاتفاق المتعلق ببعث مقر مركز التميز الافريقي للأسواق الشاملة والتأكيد على أن اللجنة ارتأت التسريع في دراسة مشروع القانون الأساسي المعروض على انظارها لإيمانها بأهمية بعث هذا المركز في تونس وما سيترتب عنه من آثار إيجابية ومنها خاصة تسهيل خلق فرص العمل وتوفير الدخل للفئات الضعيفة وإيجاد موطئ قدم في افريقيا وتفعيل الديبلوماسية الاقتصادية.

عند تناوله الكلمة دعا الوزير إلى التعجيل بالموافقة على مشروع القانون الأساسي حتى يتسنى للمركز الانطلاق في ممارسة صلاحياته وتنفيذ مهامه وحتى يتم الشروع في الانتفاع والاستفادة من البرامج والمشاريع التي سيتم تنفيذها لفائدة الهياكل والمؤسسات التونسية العمومية والخاصة.

وقدم الوزير نبذة عن حيثيات اختيار بلادنا لاحتضان مقر مركز التميز فبين أن تونس (ممثلة في وزارة التجارة وتنمية الصادرات) عبرت عن رغبتها في احتضان هذا المقر منذ 29 ديسمبر2016 الى جانب عدة دول أفريقية أخرى على غرار مصر والسينغال والبينين، وخضعت عملية اختيار الدولة التي ستحتضن مقر المركز إلى معايير دقيقة حظي خلالها ملف ترشح تونس بثقة أغلبية البلدان الأعضاء في الاتحاد الإفريقي

وفسر الوزير حرص بلادنا على احتضان مقر مركز التميز الافريقي بالرغبة في التواجد داخل مؤسسات الاتحاد الإفريقي واستقطاب مزيد

من المؤسسات الإفريقية للتمركز ببلادنا، مبينا أن تونس ستحقق فوائد وامتيازات إضافية وخاصة من احتضانها مقر المركز من أهمها:

- إبرام اتفاقيات مع هياكل وطنية لتطوير منظومة البحث والتجديد في مجال الأسواق الشاملة والاقتصاد المندمج والتعاون بين القطاعين العام والخاص.

- تيسير الوصول إلى الشبكات والجهات الفاعلة والموارد اللازمة للتنفيذ.

- النفاذ لآليات تمويل المشاريع لفائدة المؤسسات المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة، وخاصة فئتي الشباب والنساء.

- تطوير خبرة الإطارات التونسية والاستفادة من برنامج الانتدابات التي ستقوم بها هذه المؤسسة.

- المساهمة في تعزيز إشعاع تونس على مستوى القارة وفي تنشيط الحركية الاقتصادية والسياحية في بلادنا، بمناسبة مختلف الأنشطة التي سينظمها المركز في تونس (الاجتماعات، المؤتمرات، الندوات، الدورات التكوينية، المعارض) ومن خلال تواجد مندوبي الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وغيرهم من المشاركين في الفعاليات التي ينظمها المركز في تونس وكذلك التعاقد مع شركات خدمات في تونس بمناسبة تنظيم التظاهرات (نزل، مطاعم، شركات نقل، وكالات اسفار، شركات ترجمة)

من ناحية أخرى بين الوزير أن للمركز أهمية كبرى لا فقط لبلادنا باعتبارها بلد المقر، بل ولكل الدول الافريقية حيث يعتبر المركز أول منصة للتفكير والابتكار والعمل الإفريقي الشامل في مجال التكامل الاقتصادي المندمج واقتصاد التضامن الدولي والتعاون بين القطاعين العام والخاص على المستوى القاري وهو ايضا فضاء لتقاسم أفضل الممارسات في مجال السياسات والبرامج والشراكات المتصلة بالمؤسسات والأسواق المندمجة ومن بين صلاحياته تقديم المشورة إلى الحكومات الإفريقية لتسريع نسق تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتسريع تنفيذ الأجندة 2063 للاتحاد الافريقي فضلا عن تسهيل النفاذ إلى التمويلات وهو يمكن من الحصول على تمويل تحفيزي لدعم سياسات التكامل الاقتصادي في الدول وخلق فرص عمل وتوفير الدخل والحد من الفقر وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي والنمو الشامل، كما يمكن المركز من تيسير الوصول إلى المعرفة، حيث يوفر قاعدة بيانات لوضع السياسات واتخاذ الإجراءات المناسبة (إقليمية أو وطنية) وسيمكن من عرض الابتكار الإفريقي خارج حدود القارة الإفريقية.

إثر ذلك تطرق الوزير الى برامج المركز مبينا أنها تجتمع في 3 محاور:

المحور الأول :تحديد وتحليل أفضل السياسات والبرامج المتعلقة بالتدخل المبكر والتدخل التشاركي، وذلك من خلال جمع وتصنيف المعارف والخبرات السابقة وإعداد خارطة تفصيلية للسياسات والبرامج وتطوير منتجات تحليلية ودراسات حالات ونشر المعلومات عبر منشور سنوي ومنصة معلومات إلكترونية.

المحور الثاني :تيسير تطبيق أفضل الممارسات واعتمادها وتطويرها من خلال العمل كمنصة تنسيق وتعاون لأصحاب المصلحة وذلك عبر دعم التواصل وتنظيم منتديات حوار واستضافة مؤتمر سنوي ولقاءات مهنية تجمع أبرز الفاعلين من مختلف أنحاء القارة

المحور الثالث :توفير حوافز مالية لتنفيذ برامج التدخل المبكر والتدخل متعدد الأبعاد وتجربة حلول مبتكرة في حال عدم فعالية الأساليب الحالية في مجال التنمية والقطاع الخاص وذلك عبر إنشاء صندوق تحفيزي يقدم منحا لصناع السياسات والجهات الفاعلة

أما بالنسبة للجهات التي يستهدفها المركز فقد بين الوزير أنها 3 مجموعات:

القطاع العام: ويشمل مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والتجمعات الاقتصادية الإقليمية .

القطاع الخاص: يشمل الشركات والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات متعددة الجنسيات ذات الأصل الأفريقي أو تلك التي لها عمليات كبيرة في أفريقيا، بالإضافة إلى الجمعيات المهنية أو التجارية الإقليمية

جهات فاعلة أخرى: خاصة في مجال التنمية، مثل الشركاء على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف والمؤسسات التنموية ومنظمات المجتمع المدني.

هذا و تطرق الوزير الى الإجراءات التي تم اتخاذها على المستوى الوطني من أجل بعث مقر المركز بتونس فبين أنه ووفقا للإجراءات المعتمدة من قبل الاتحاد الإفريقي، توفر الدولة المستضيفة على نفقاتها الخاصة مقرا مؤثثا ومجهزا للهيكل الذي تحتضنه، وتبعا لذلك فقد تم تركيز هذه المؤسسة بصفة مؤقتة بمقر مركز النهوض بالصادرات، وتم توفير التجهيزات المطلوبة لمباشرة العمل منذ أكتوبر 2025 وبالتوازي مع ذلك شرعت مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات، بالتنسيق مع مصالح وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية في الإجراءات المتصلة بإيجاد مقر على وجه الكراء وفقا للمعايير المضبوطة من قبل الاتحاد الإفريقي، كما تم الشروع في التنسيق مع مصالح "اللجنة الوطنية للتصرف في الأموال والممتلكات المعنية بالمصادرة أو الاسترجاع لفائدة الدولة لاختيار مقر من بين العقارات المصادرة والراجعة لملك الدولة الخاص أو المضمنة ضمن الرصيد العقاري للشركات المصادرة وبين الوزير أنه سيتم النظر في إمكانيات المساهمة والمساعدة على تأثيثه وتجهيزه بالتعاون مع الشركاء الدوليين لتونس والمركز على حد السواء

اما في ما يخص الإجراءات التي تم اتخاذها على مستوى الاتحاد الافريقي من أجل بعث مقر المركز بتونس فقد بين الوزير أنه تم اعتماد النظام الداخلي للمركز بتاريخ 19 فيفري 2023 والمصادقة على جدول الانتدابات الخاصة به في جويلية 2024 والمصادقة على الاعتمادات المالية المرصودة لانطلاقه في العمل الفعلي في جويلية 2025

عند تناولهم الكلمة استفسر عدد من النواب عن الامتيازات الهامة الممنوحة لمركز التميز الافريقي وعن مدى ملائمتها للتشريع الوطني

كما استفسروا عن المكاسب التي ستتحقق لبلادنا من استضافته وعن مدى وكيفية استفادة المؤسسات الصغرى منه وسبل تثمين الشراكة مع الاتحاد الافريقي والدول الافريقية وطلبوا اعطاءهم لمحة عن البرامج والمشاريع المرتقبة للمركز وعن استراتيجية بلادنا في الاستفادة منها وتوجيه سياسات المركز بما يخدم الاقتصاد التونسي وعن فرص النفاذ للسوق الافريقية وعدم الاقتصار على المبادلات التجارية دون سواها.

من ناحية أخرى استفسر النواب عن استراتيجية بلادنا قصد مواكبة الاجندة 2063 للاتحاد الافريقي لتحقيق التنمية المستدامة،

مشيرين في هذا الصدد الى ضرورة إيجاد آلية للتأقلم مع الفكر السياسي الافريقي الرامي الى الاندماج الاقتصادي والأسواق الشاملة والمستدامة لفائدة المؤسسات المتوسطة والصغرى والفئات الهشة.

واثار النواب في هذا السياق جملة من الإشكاليات التي تعيق تواجد بلادنا بالأسواق والفضاء الافريقي رغم ما تحظى به من تقدير واحترام في افريقيا ومنها خاصة ضعف التمثيل الديبلوماسي مما شكل عائقا أمام دعم المبادلات التجارية وجلب الاستثمارات لبلادنا وتصدير المنتوج التونسي لإفريقيا رغم ما يتميز به من قدرة تنافسية ومن جودة عالية ملاحظين في هذا الصدد أن بلادنا تزخر بالكفاءات التي سجلت نجاحات كبري في هذا الفضاء.

كما لاحظ أعضاء اللجنة عدم تشريك النواب في المجهود الحكومي الرامي الى التوسع على المجال الافريقي رغم أن عددا منهم وخاصة ممثلينا في البرلمان الافريقي على تواصل مباشر مع الفاعلين وأصحاب القرار.

في رده على مداخلات النواب ثمن الوزير وعيهم بأهمية العمل المشترك بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية لما فيه مصلحة الوطن وادراكهم مدى أهمية استضافة تونس لمقر المركز وما سيترتب عنه من خلق حركية اقتصادية وسياحية وثقافية بمناسبة مختلف الأنشطة التي سينظمها إضافة الى تأثيره الإيجابي على استقطاب بلادنا للمزيد من الأجهزة التابعة للاتحاد الافريقي.

هذا وابدى الوزير استعداد الوزارة التام لمزيد التفاعل مع النواب والتنسيق معهم والاستفادة من خبراتهم لحصول الإفادة وتحسين سبل التواجد التونسي بإفريقيا.

وفي رده على استفسار النواب حول استراتيجية الوزارة في التعامل مع المركز للاستفادة الأمثل منه بين الوزير ان الوزارة بصدد رسم خارطة طريق للتعامل معه ولضبط الأولويات كما افاد ان بلادنا تسعى بالتنسيق مع عدد من الدول الافريقية الى دعم شبكة المواصلات وتفادي الإشكالات المتعلقة بالنقل بين الدول الافريقية.

نحيل الكلمة إلى السيد مساعد رئيس اللجنة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد نائب رئيس اللجنة، تفضل.

السيد كمال كرعاني، نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج

شكرا زميلي، شكرا السيد الرئيس،

مرحبا مجددا بالسيد الوزير وكافة إطارات وزارة التجارة وإطارات وزارة الخارجية،

الاستماع إلى وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج:

في مستهل الجلسة أشاد النواب بمجهود الوزارة في تكريس البعد الافريقي للديبلوماسية التونسية ومساعيها لدعم الديبلوماسية الاقتصادية في هذا الفضاء الواعد والحيوي كما ثمنوا اللقاءات مع ممثلي الوظيفة التنفيذية والتي تتيح فرصة هامة للتواصل والتنسيق بين مختلف هياكل الدولة في إطار وحدتها وتناغم مؤسساتها

عند تناوله الكلمة أكد الوزير المكانة التي تحتلها افريقيا في السياسة الخارجية لبلادنا سواء على مستوى العلاقات الثنائية مع الدول الافريقية او على مستوى العمل الافريقي المشترك في إطار الاتحاد الافريقي او السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (كوميسا) او منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية (زليكاف) حيث حرصت بلادنا على المشاركة المنتظمة في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات

وفي هذا السياق أكد الوزير الأهمية الاستراتيجية لاحتضان بلادنا مقرات ومؤسسات دولية عموما وافريقية بصفة خاصة في سياق التحولات الدولية والإقليمية المتسارعة خاصة وأن لبلادنا تجارب ناجحة في احتضان مثل هذه المؤسسات.

كما بين ان احتضان هذه المقرات أصبح محل تنافس كبير بين الدول الافريقية باعتبار ما لذلك من انعكاسات اقتصادية هامة ودلالات رمزية واستراتيجية، حيث يعتبر الفوز باحتضان مؤسسة افريقية شهادة ثقة في استقرارها السياسي وكفاءة مؤسساتها وجاهزية بنيتها التحتية وقدرتها على توفير بيئة داعمة للعمل متعدد الأطراف.

وفي هذا السياق يتنزل حرص الديبلوماسية التونسية على احتضان هذه المقرات باعتبار ما سيترتب عن ذلك من تعزيز لمكانتها كمركز إقليمي لصنع القرار الاقتصادي وهو ما من شأنه أن يدعم تأثيرها في صياغة السياسات القارية كما سيدفع نحو تحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي من خلال استقطاب المؤتمرات والبعثات وتنشيط قطاعات الخدمات المرتبطة بانعقاد هذه التظاهرات وسيساهم في بناء القدرات الوطنية وتعزيز تنافسية الكفاءات الوطنية في المجالات الاقتصادية والتجارية عبر التعامل مع الخبراء الافارقة والدوليين وسيوسع آفاق الشركات الوطنية للاندماج في الأسواق الافريقية الى جانب خلق فرص عمل نوعية.

ودعا الوزير الى ضرورة التسريع في إجراءات الموافقة على اتفاق المقر حتى تتمكن بلادنا من الإيفاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد الافريقي باعتبارها دولة المقر وتوفير الظروف المناسبة لعمل ونجاح هذه المؤسسة وبالتالي تفادي المساعي الرامية لنقلها خارج بلادنا.

عند تناولهم الكلمة أكد النواب ادراكهم أهمية بعث هذا المركز في تونس لما لذلك من انعكاسات اقتصادية واستراتيجية ولما له من رمزية من شأنها أن تعزز مكانة بلادنا الإقليمية وترسخ دورها القيادي وما سيترتب عنه من آثار إيجابية ومنها خاصة تسهيل خلق فرص العمل وتوفير الدخل للفئات الضعيفة وإيجاد موطئ قدم في افريقيا وتفعيل الديبلوماسية الاقتصادية ودعوا في هذا السياق الى ضرورة مراجعة الخارطة الديبلوماسية نحو تمثيلية اهم في الدول الافريقية والعمل على سد الشغورات على مستوى عدد من التمثيليات الديبلوماسية بإفريقيا وتعزيزها بالإمكانيات البشرية واللوجستية اللازمة حتى تتمكن من الاضطلاع بالدور المناط بعهدتها على المستوى التنموي عبر جلب الاستثمارات و تعزيز التواجد التونسي بالعمق الافريقي.

من جانب آخر دعا النواب ممثلي الوظيفة التنفيذية إلى دعم العمل المشترك مع أعضاء مجلس نواب الشعب والاستفادة من خبراتهم في المجال الافريقي ومتطلباته وسبل التعامل معه وذلك في إطار تكامل الأدوار بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية حتى يتسنى إعطاء مزيد من الدفع للديبلوماسية الاقتصادية ويتحقق التواجد التونسي بإفريقيا على الوجه المطلوب وبما يتماشى مع ما تتمتع به بلادنا من مكانة هامة وصيت طيب في مجالها الافريقي.

من جهة أخرى استفسر النواب حول آليات التعيين بالمركز الافريقي للأسواق الشاملة وعن التبعات المالية المترتبة عن الامتيازات الممنوحة له ومدى احترامها للمنظومة المالية والرقابية التونسية كما تساءلوا عن الاستراتيجية الديبلوماسية التونسية للنفاذ الى الأسواق

الافريقية ودعم المبادلات التجارية معها وعن فرص نجاح هذه الاستراتيجية في ظل ضعف التمثيل الديبلوماسي في الفضاء الافريقي وضعف الإمكانيات ومحدودية شبكة المواصلات ودعوا في هذا السياق الى العمل على تعزيز النقل الجوي والبري والبحري نحو افريقيا والى دعم تواجد السلع التونسية بهذا الفضاء.

في رده على استفسارات النواب بين الوزير أن ضعف الإمكانيات المادية وان افضى الى انحصار التمثيليات الديبلوماسية بعدد من الدول الافريقية الا انه لم يغيب التواجد التونسي بهذه القارة بفضل كفاءاتنا البشرية وحضورها المتميز بهذا الفضاء اذ تعد بلادنا خامس مصدر لإفريقيا.

على صعيد آخر أكد الوزير استعداد الوزارة لدعم العمل المشترك مع النواب ومزيد تشريكهم في التظاهرات الدولية والافريقية التي ستنعقد ببلادنا.

أما بالنسبة لآليات التعيين داخل المركز فقد بين الوزير أنها تقوم على مبدا التناظر مما سيفسح المجال لانتداب الكفاءات التونسية.

هذا وأكد الوزير مجددا على ضرورة التسريع بالموافقة على اتفاق المقر ضمانا لتواجده ببلادنا ولما لذلك من اثار إيجابية على توفير فرص النفاذ الى الأسواق الافريقية للمؤسسات المتوسطة والصغرى وتعزيز فرص الاستثمار والتنمية المستدامة ودعم التعاون بين القطاعين العام والخاص وتعزيز الاندماج الاقتصادي الإقليمي في انسجام مع اهداف الاتحاد الافريقي واجندة افريقيا 2063.

إثر ذلك تداول أعضاء اللجنة حول اتفاق المقر مع ممثلين عن البنك المركزي التونسي واستفسر عدد من النواب عن الامتيازات المالية الممنوحة لموظفي المركز ومدى احترامها لمقتضيات مجلة الصرف وبين ممثلو البنك المركزي التونسي ان مركز التميز الافريقي يتمتع بصفة "غير مقيم " وأن ميزانيته مرصودة من الاتحاد الافريقي وبالتالي فانه لا يخضع لرقابة البنك المركزي التونسي كما ان الامتيازات الممنوحة له لا تتعارض ومقتضيات مجلة الصرف ولا تختلف عن الامتيازات الممنوحة لغيرة من الهياكل الأجنبية ببلادنا.

في خاتمة أشغالها وافقت اللجنة على مشروع القانون الأساسي المعروض على أنظارها.

III. قرار اللجنة

أنهت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة النظر في مشروع القانون الأساسي عدد 2026/07 المتعلق بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ 14 جويلية 2022 بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الافريقي حول مركز التميز الافريقي للأسواق الشاملة، وهي توصي الجلسة العامة بالموافقة عليه وشكرا

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نشكر اللجنة على هذا العمل القيم والآن ننتقل إلى النقاش العام قائمة أولية لتدخلات السيدات والسادة النواب أعضاء مجلس نواب الشعب: عزيز بن الأخضر، عواطف شنيتي، أنور المرزوقي، نبيل حامدي، سيرين مرابط، فتحي رجب، النوري جريدي. عبد الرزاق عويدات، منال بديدة، ظافر الصغيري.

وقبل بداية النقاش العام باسمكم جميعا السيدات والسادة النواب، أرحب بوفد من الطلبة المجازين في الحقوق بنادي العدالة بالجمعية التونسية للحقوقيين بالوسط الذين يؤدون زيارة أكاديمية إلى مجلس نواب الشعب ويحضرون معنا جانبا من هذه الجلسة العامة، فمرحبا بهم. هؤلاء هم أمل للمستقبل ولذلك نرحب بهم وإن شاء الله عند رفعهم للمشعل يفهمون أننا سواسية في الدفاع على المصالح العليا للوطن، وعلى تلبية الطموحات الشرعية للشعب التونسي، مرحبا بهم.

إذن نبدأ بالنقاش العام والمصدح للنائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل، المقعد رقم ثمانية له خمس دقائق، تفضل.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير السيد الوزير وكل الطاقم المرافق،

في الحقيقة سأترك الاتفاقية جانبا السيد الوزير وسأتحدث في موضوع حارق بالنسبة إلى المواطن التونسي، لم يعد يخفي اليوم أن الوضع في الأسواق بلغ مرحلة دقيقة حيث تتواصل معاناة المواطن مع نقص المواد وارتفاع الأسعار في حين لم تعد المقاربات المعتمدة قادرة على تحقيق التوازن المطلوب.

لقد أثبتت التجربة أن الاعتماد المفرط على المقاربة الأمنية رغم أهميتها في فرض القانون لم يعد حلا، بل في بعض الأحيان السيد الوزير ساهم في تعقيد الوضع إذ أصبح الفلاح تحت الضغط، الخوف من التتبعات والمهني تحت عبء الإجراءات، كما وجد عون الأمن نفسه في مواجهة وضع اقتصادي واجتماعي يفوق دوره الحقيقي وهو ما خلق حالة من التوتر بدل تحقيق الاستقرار.

إن معالجة الأزمة اليوم السيد الوزير تقتضي تحولا حقيقيا في المقاربة يقوم على الفهم الاقتصادي العميق بدل الاكتفاء بالمعالجة الأمنية للنتائج، وفي هذا الإطار يمكن اعتماد حلول أكثر نجاعة وهي ضخ كميات إضافية من المواد بصفة مدروسة وموجهة لكسر الاحتكار والتخفيف من الضغط على الأسعار دون الإضرار بالإنتاج الوطني.

تمكين الفلاح من العمل في مناخ واضح ومستقر عبر تقليص القيود غير المجدية وتوفير الحوافز للإنتاج، اليوم فلاحين الزراعات الكبرى لا تجد الأسمدة السيد الوزير، إشكال كبير نتعرض له.

إعادة تنظيم مسالك التوزيع للحد من هيمنة الوساطة وضمان وصول المنتوج من المنتج إلى المستهلك بأقل كلفة ممكنة، وسبق ووضحت لك السيد الوزير بالقانون كيف تكون المسالك القانونية الثمن ضارب 2 و3 بالقانون.

اعتماد الشفافية في المعطيات المتعلقة بالإنتاج والتوريد حتى يكون المواطن شريكا في الفهم لا ضحية للإشاعة وهي تساهم في السوق، السيد الوزير ينادون بأعلى صوت على مسمع من الجميع "خوذ عشاك الحرب جات" وتعرف ما تؤدي إليه الإشاعة في البلاد.

توجيه دور أجهزة الرقابة نحو تنظيم السوق لا تعطيله بما يحفظ التوازن بين تطبيق القانون واستمرارية النشاط الاقتصادي، محاربة قلة التنظيم والمنافسة والأسواق العشوائية غالبا ما تفتقر إلى رقابة رسمية وتنظيم من الجهات المعنية مما جعل البائعين يرفعون في الأسعار دون رقابة أو مقارنة حقيقية بين الأسعار وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والسبب الكبير هذه الأسواق العشوائية اليوم التي نراها في كامل البلاد التونسية السيد الوزير وعلينا محاربتها.

ضعف التنسيق بين الجهات، وزارة التجارة تضع أسعار مرجعية غير ملزمة والسوق يتجاوزها كل يوم، وزارة التجارة تسعر والحقيقة

الأسعار مغايرة في السوق السيد الوزير، سعر الفلفل 4500 مليم والطماطم 3800 مليم والبطاطا 2700 مليم والبصل 5000، هذه الأسعار تأتينا اليوم من سوق مرناق السيد الوزير بالتحديد، سبب الغلاء ليس نقديا بالأساس بل يعود إلى نقص العرض وجراء ضعف الإنتاج وعرقلة الاستثمار، والخلل أيضا في أسواق الجملة والسلع والخدمات، أسواق الجملة السيد الوزير تعرف ما يحدث والخدمات المقدمة جعلت المواطن والتجار يهربون من أسواق الجملة.

وانسجاما مع ما نؤكد عليه ويؤكد عليه السيد رئيس الجمهورية من ضرورة رفع المظالم عن المواطنين والتصدي الحقيقي للاحتكار، فإن المطلوب اليوم ليس فقط تشديد الرقابة، بل إصلاح المنظومة التي تفرز هذه الإخلالات، المواطن كما الفلاح لا يحتاج إلى مزيد من الضغط، بل إلى وضوح الرؤية والعدالة في التطبيق، كما أن عون الأمن ليس معنيا بإدارة السوق، بل بحماية القانون في إطار منظومة اقتصادية سليمة، يعني علينا اليوم إصلاح المنظومة، الحل الأمني السيد الوزير غير ناجح، يجب إصلاح المنظومة.

في الختام، فإن تجاوز هذه الأزمة يمر حتما عبر قرارات جريئة تعالج الأسباب الحقيقية وتضع حدا للحلول الظرفية التي أثبتت محدوديتها.

السيد الوزير، كنا أيضا قد طالبنا بتعديل نظام التراخيص، أين نحن من كل هذا؟ السيد الوزير سنأخذ مثالا على ذلك رخصة بيع السجائر السيد الوزير، هناك عدة إشكاليات سواء بالنسبة إلى أعضاء مجلس نواب الشعب أو المسؤولين، نحن كولاية بن عروس لدينا صناديق مطالب لتراخيص التبغ، ما الفائدة من التراخيص؟ حرروا السوق ومن يتمتع "بباتيندا" يبيع التبغ واليوم لا نرى وجودا للتبغ المستورد في البلاد السيد الوزير هذا كله جراء الاحتكار ومن التراخيص التي يقومون باحتكارها، نسند التراخيص للمعوقين وأصحاب الحالات الاجتماعية ثم يتم تسويغها واليوم بان بالكاشف أن التبغ غير متوفر وغير موجود في السوق.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي غير منتمية، لها خمس دقائق.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التجارة والوفد المرافق،

اليوم أمامنا مشروع قانون أساسي يتعلق بمقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة، بعد المصادقة على اتفاقية منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية "زليكاف" التي تهدف إلى خلق أكبر سوق موحدة تضم 55 دولة وبعد كذلك المصادقة على اتفاقية "الكوميسا" وهي السوق المشتركة لسوق وجنوب إفريقيا، اليوم أمامنا هذه الاتفاقية المتعلقة بمركز التميز الإفريقي.

أريد أن أتحدث قليلا سيدي الرئيس عن إفريقيا، إفريقيا التي أصبحت اليوم سلة العالم ودول العالم الكبرى تتجه أنظارها إليها. سأتحدث عن سكان إفريقيا، 60% من سكان إفريقيا من الشباب ومعدل الأعمار أقل من 25 سنة وهذا في سنة 2026 وفي سنة 2030 سيصل معدل أعمار الشباب أقل من 25 سنة إلى أكثر من 40%، إفريقيا محل اهتمام الجميع.

سأتحدث بصفتي عضوا في البرلمان الإفريقي عن أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي أخيرا ولو أننا متأخرون قليلا كخريطة طريق واستراتيجية اعتمدت لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة لتصبح إفريقيا قوة عالمية بالتركيز والوحدة والازدهار وخاصة تنمية الشباب والنساء، ونركز على الشباب والنساء.

سأركز عما سيقدمه هذا المركز لتونس، هذا المركز يمكننا من القيام بالعديد من المشاريع حيث ستكون هناك تمويلات للمشاريع لفائدة المؤسسات الكبرى والصغرى والمتوسطة وخاصة دفع فئة من الشباب والنساء إلى المبادرة الخاصة من خلال توفير تمويلات لهم، هذا المركز سيساعد في إشعاع تونس على مستوى القارة الإفريقية، كذلك سيساعدنا على تنشيط الحركة الاقتصادية والسياحية في بلادنا، بهذا المركز ستزورنا العديد من الوفود من إفريقيا وسننظم العديد من المنتديات والمؤتمرات في بلادنا.

على تونس اليوم أن تسترجع مكانتها القديمة فإفريقيا سميت إفريقيا نسبة إلى تونس الإفريقية وهذا اسمنا، في السنوات الماضية للأسف خسرنا القليل من مكانتنا في إفريقيا وإن شاء الله بهذا المركز ستعود تونس رائدة، وتونس رائدة في التربية والتعليم.

بحكم سفري للعديد من البلدان الإفريقية نرى العديد من رؤساء الوزراء والإطارات في إفريقيا الذين درسوا في تونس، هنا أقول أن بلادنا تستحق هذه المكانة وتستحق أكثر من هذا المركز.

إذن فلنتوجه لإفريقيا قارتنا، ولنعمل من أجل أن تكون إفريقيا موحدة واحدة ونحقق التنمية لشعبنا لشبابنا ولنسائنا بالعمل والجد.

كما أطالب السادة الزملاء بالتصويت لصالح هذا القانون خاصة أن العديد من البلدان حتى عند سن القانون في تونس هناك سعي لأخذه منا وأطلب أيضا من الحكومة وخاصة وزارة الخارجية التركيز أكثر على إفريقيا ومحاولة فتح بنوك ومؤسسات إدارية وخدمات لأننا رائدون هناك ونركز أكثر على التربية والتعليم، شكرا ومرحبا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد أنور المرزوقي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد أنور المرزوقي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا مجددا بالسيد الوزير والفريق والمرافق، مرحبا بك مرة أخرى،

حقيقة السيد الوزير، سأكون صريحا معك بخصوص الاتفاقية لدي ملاحظة بسيطة شخصية، ثم سأدخل في طرح بعض التساؤلات الهامة أعتبرها هامة جدا في الظرف الحالي الذي نعيشه اليوم.

بالنسبة إلى الاتفاقية السيد الوزير، وهذا رأيي الشخصي نحن تحدثنا بما فيه الكفاية في الإطار الأكاديمي، بارك الله فيكم ونشكر المنظمين للأكاديمية على اليوم الدراسي الممتاز الذي انعقد.

أريد أن أقول وهذا رأيي السيد الوزير، أن العلاقات مع إفريقيا لها بعد افريقي هام جدا ويزيد في إشعاع تونس وينمي الارتباط والانتماء الإفريقي لتونس خاصة مسألة الاشعاع، لكن في رأيي الخاص السيد الوزير لدي دائما هذا التساؤل وأقول " avons-nous les moyennes de nos ambitions" أم لا؟ دائما هذا تساؤلي.

رأيي الشخصي سيدي الرئيس بالنسبة إلى إفريقيا نقول أننا فرطنا في تونس أن نكون "une platform de l'Afrique" بكل صراحة لأن الاتفاقيات الاقتصادية مهمة، لكن أرى أنه لا بد أن تكون هناك منظومة متكاملة "toute un package" السيد الوزير وتعرفون الشريان الرئيسي للعلاقات هو النقل ونحن نعرف اليوم وضعية "Tunisair" دعونا الحقيقة نعطي الفرصة ليكون هناك بلد مجاور آخر وهو المغرب. على كل حال دائما نقول "logistiquement" بعد إذنك ماذا أعددنا لذلك.

لدي بعض التساؤلات بخصوص الوضع العالمي الحالي وكما تعلمون السيد الوزير تشهد الساحة العالمية وخاصة منطقة الشرق الأوسط اليوم أزمة حادة انفجرت منذ أسابيع وقد تنعكس عنها نتائج لا يمكن التكهن بها. إن تونس السيد الوزير ليست بمنأى عن تداعيات هذه الأزمة الخطيرة على اقتصادها، وفي هذا الإطار أتوجه إليكم السيد الوزير بالأسئلة راجيا أن تقع الإجابة عليها بكل وضوح وتفصيل.

السؤال الأول ما هي الانعكاسات المباشرة اليوم لارتفاع سعر الطاقة الذي بلغ هذا الصباح 110 دولار على ميزانية الدولة والعجز الطاقي، خاصة السيد الوزير وأن ميزانية 2026 تم احتسابها على أساس فرضية 60 دولارا للبرميل؟ هذا نعرفه جميعا.

السؤال الثاني ما هي الاستعدادات التي وضعتها الدولة لمجابهة هذه الأزمة والحد من تداعياتها على مستوى الأسعار بصفة عامة وخاصة على الطاقة الشرائية للمواطن وما أدراك ما الطاقة الشرائية للمواطن حيث أن هذه الأزمة في مرحلة أولى ستنعكس مباشرة على أسعار المحروقات وفي مرحلة ثانية والأكيد ستشمل الزيادات مختلف المواد الأولية والمصنعة وهذا من شأنه أن ينجر عنه تضخما ماليا "inflation" السيد الوزير ونحن لسنا في حاجة إليها اليوم.

السؤال الثالث ما هي الاحتياطات التي تم اتخاذها من قبل الحكومة في هذا الإطار كما هو الشأن بالنسبة إلى العديد من البلدان؟ قرارات احترازية صارت وتحفظية واحتياطية واستباقية؟ السيد الوزير ما هي الإجراءات في هذا الشأن "les anticipations" خاصة الإجراءات الاستباقية التي تم اتخاذها للسيطرة بطبيعة الحال والتحكم في تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد الوطني والحفاظ على القدرة الشرائية في الظرف الحالي السيد الوزير والقدرة الشرائية للمواطن من ناحية أخرى والنأي بالاقتصاد الوطني عن الانعكاسات التي قد تضر بالتوازنات العامة.

المطلوب إنارة مجلس نواب الشعب السيد الوزير بالمعطيات المحينة ومدنا بالفرضيات والسيناريوهات التي تم تبنيها من قبل الحكومة في ظل هذه الأزمة العالمية الحادة وشكرا مرة أخرى السيد الوزير والسيد الرئيس، بارك الله فيكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد نبيل حامدي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق.

السيد نبيل حامدي

شكر السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكامل مرافقيه،

اليوم نجاح الدبلوماسية التونسية في توجه معين ونجاحها بتركيز مقر مركز التمييز الإفريقي للأسواق الشاملة نباركه لأنه سيعود بالنفع على تونس أولا وللشعب التونسي في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهذا نجاح نشكرك عليه السيد الوزير وإن شاء الله بالنفع لتونس في كل المجالات.

لكن السيد الوزير اليوم سنعود لواقعنا، واقع الشعب التونسي المعاناة كبيرة يوميا في غلاء أسعار لم تبلغها تونس طيلة سنوات معينة، اليوم سعر الفلفل 5000، البطاطا 2500، الطماطم 3800، البصل 2500 لا نتحدث اليوم عن اللحوم والدجاج، بل نتحدث عن المواد الأساسية للمعيشة، المواطن التونسي البسيط اليوم لم يعد قادرا على طبخ شكشوكة بلغتنا سيد الوزير، الشكشوكة التي كان ينتفع بها الجميع لم يعد باستطاعة ضعفاء الحال طبخها.

نريد معرفة الأسباب الحقيقية لتزايد هذه الأسعار، نريد أن نعرف السيد الوزير الحملات التي تقوم بها وزارة التجارة، آلاف الحملات وآلاف الخطايا والتجار والمحتكرون لا يتراجعون، ما هي هذه الأسباب؟ هل هم فوق القانون أم لا؟

السيد الوزير، اليوم منطقة ريفية "سيسب" تنتج الطماطم والفلفل، وهي من أكبر المنتوجات الموجودة حاليا الطماطم، تنتج آلاف الأطنان يوميا ونذهب هناك لنشتري الطماطم بـ 1500 و2000، وأصبحنا نشتريها في الأسواق بـ 3800، هذا أمر غريب السيد الوزير، هذا الاحتكار والتعليمات الرئاسية والتعليمات الداخلية وتعليماتكم، لكن المواطن هو من يدفع الثمن.

سؤال بسيط السيد الوزير اليوم الموز الذي نراه على الطريق بسعر 20 دينار و18 دينار و19 دينار، هل الرقابة موجودة أم لا؟ إذا كان هذا يأتي من التهريب السيد الوزير فلما لا تقوم ببيعه بخمس دنانير، أليست هذه الحقيقة السيد الوزير؟ لماذا في بلدان مجاورة يباع فيها الموز بـ 7000 و5000، لماذا تونس بالذات؟

في السابق كانت تونس وجهة لأننا نتميز بانخفاض الأسعار فأصبحنا في وضع مزري حقيقة ولا يجب تزييف الواقع ونقول أننا نعيش بخير، فنحن لسنا بخير السيد الوزير، حتى نحن كمواطنين لسنا بخير، هل تأكل مثلما نأكل نحن السيد الوزير؟ اليوم حتى كيلوغرام السردين بـ 12 دينار وأصبح المواطن عاجزا عن شراء سمك السردين السيد الوزير، عندما أصدرتم تعليماتكم في سعر الدجاج والاسكالوب ألقوا نظرة على الأسعار السيد الوزير، ألا يخافون؟ نريد أن نفهم هذه الحقيقة.

السيد الوزير، العملية على المخازن، الفلاح أصبح هاربا الآن من إنشاء مخزن، لماذا؟ لأن القوة الموجودة في الخارج كل شخص يقوم بمخزن سيكون محتكرا وسيكون ضحية لقوانين الاحتكار وبالتالي السيد الوزير، نظرة إلى المواطن الزوالي، لم نتحدث عن أسعار لحوم الخرفان قلت أننا سنجلب وسنستورد سننتظر كمية الخرفان المستوردة مقارنة بالدول المجاورة ومقارنة بسعر الخروف الآن، نريد السيد الوزير حملات في كل المناطق وكل المدن ليس بنفس الأشخاص الموجودين في نفس الولاية، نريد حملات من ولاية إلى ولاية، هكذا سننجح وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار، لها خمس دقائق.

السيدة سيرين مرابط

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التجارة وكافة الوفد المرافق له،

في الحقيقة السيد الوزير، طرحنا عليك سؤالا تحت قبة البرلمان ولم تجب عنه، أريدك اليوم أن تجيب المواطن التونسي.

قبل دخول الجلسة، البارحة نشرت صورتكم على شبكة التواصل الاجتماعي وقلت لهم السيد وزير التجارة تحت قبة البرلمان، ما هي مطالبكم ومشاغلكم، فورد علينا 2800 تعليق كلها حول غلاء الأسعار وكلها حول ضعف المقدرة الشرائية ومطالب أخرى.

السيد الوزير، السؤال أريد أن أبدأ به من أي مكان تتبضع؟ آخر مرة أعطيتموني الأسعار في اللجنة وذهبت بعدها إلى السوق وقمنا بحملة من قبيل أين لائحة الأسعار ولم يحدث شيء بعد ذلك، هل "العزري أقوى من سيده"، "اللي يسرق يغلب اللي يحاجي"، مسالك التوزيع نسمع عنها دائما وكذلك الاحتكار ومحاضر ووزارة الداخلية وبعد ذلك يبقى المواطن جائعا السيد الوزير.

قل لي، نحن مستعدون نواب الشعب بأكمله وأتحدث باسمهم جميعا 150 نائبا لا نريد نشاطا دوليا ولا نشاطا داخليا ولا بزيارات ميدانية، فقط نريد زيارة وحيدة وفدا برلمانيا وخذونا إلى السوق الذي تقتنون منه مشترياتكم، فالأسعار التي تقولون أنها في المتناول أصبحنا ننادي السيد البصل وكذلك السيد فلفل والسيد الفقوس والسيدة الطماطم.

هل تعرف معنى أن يأتيك مواطن ويطرق بابك ويقول لك: "أشتري لحم الحمار حاشاكم، حتى أكذب به على أبنائي؟ هل تستطيعون النوم؟"

هل تعرف أن المواطن أصبح يعيش على "كركاس" و هو منتوج موجه للكلاب، في سنة 2026 البارحة جميع وسائل الإعلام تتحدث عن 500 دجاجة كأنها إنجاز، هل ترضى بذلك على نفسك سيدي الوزير؟ إذا لم تشعر أن هناك تقصير فنحن نصبر وما زلنا صابرين أما اليوم السيد الوزير من غير المعقول في بلد فيها الأجر الأدنى لا يشتري حتى الماء في قوارير والخبز ولا يمكن أن يضمن العيش الكريم ولم نتحدث عن من ليست لديهم أجور ولم نتحدث حتى عن أصحاب الـ 260 دينارا التي كانت تمثل رحمة لهم ثم تم سحبها.

وأضم صوتي إلى صوت زميلي الذي تحدث عن سعر 13 دينارا للسردينة؟ السردينة كانت غذاء للفقراء واليوم أصبحت بـ 13 دينارا ولا تقل لي أن هذه ليست الأسعار غير حقيقية، أنا أدعوك وفي كل مداخلة أقول لك انزل إلى سوق حي الزهور وسترى الأسعار بأم عينك وزد على هذا في الانتصاب الفوضوي، يعني مخالفون وانتصاب فوضوي ومع ذلك يبيعون بالسعر الذي يريده وإذا تحدثت معه "يقول لك برى طير قرنك" ربما يغيرون لي السعر لأنهم يعرفون أنني نائبة، لكن المواطن البسيط والذين لا صوت لهم ماذا يفعلون؟

أضاحي العيد، ذهبت آخر مرة إلى الفلاحين وتحدثت معهم فقالوا إن لم يتم توفير 300 ألف خروف 30 ألف أو حتى 3000 بعيد جدا، نحن نقول للفلاح تعال لكن ماذا وفرنا له نحن؟ هل وزارة التجارة اليوم قادرة على القيام بتسيير السيادة الغذائية للمواطن أم لا؟ هل وفرت له؟

هل يعقل في عصر البناء والتشييد البلديات لا تقوم بعملها إلا بتعليمات من السيد رئيس الجمهورية؟ إذن السيد رئيس الجمهورية يذهب بنفسه لعقد صفقة الأضاحي، والسيد رئيس الجمهورية يسوي وضعية الدجاج بنفسه ويعاين أسواق الجملة بنفسه، هذا غير معقول، السيد الوزير أنت شخص تعلو وجهك الابتسامة والتفاؤل وعندما تتحدث معنا تبعث الطمأنينة لكن المواطن عندما يدخل السوق يبكي.

أنا لم أرد أن أتكلم، لكن أكيد السيد الوزير أن الوفد الذي معك يتابع صفحتي على الفيسبوك ويرى ما ينشر فيها، أدخلوا وانظروا، يطالبون فقط بالاستقالة، هذا ما قالوه لي لكنني ابنة دولة وأعرف نواميس الدولة.

اليوم السيد الوزير نحتاج إلى قرارات والضرب بيد من حديد، تعطون قرارات وتعليمات وقد استبشرنا بكم خيرا وقلنا متفقد وتعرفون كواليس الوزارة وتعرفون الفساد والخور في الوزارة، كل ملف يبقى معطلا ماذا نفعل نحن هنا؟ منذ ثلاث سنوات ونحن نتحدث في نفس الكلام، لن نتحدث عن الموز ولا عن الكماليات، ولست أتحدث عن أصل القانون الذي كنت عضوة في لجنة العلاقات الخارجية ودافعت عنه لأن أي مكتسب لتونس أنا معه لكن اليوم لا يمكننا الحديث عن المركز الإفريقي للتنمية ونحن لم نحقق التنمية في بلادنا، بل نحن نتراجع كثيرا في ظل تضخم الدينار، اليوم المواطن يشتري الخبز ويأكله مع الماء، وإذا قلت لي إن هذا غير صحيح فاسأل المواطن التونسي، يشترون الجلبانة بـ 6000...

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيرين، أرحب بك السيد الوزير والوفد المرافق من جديد.

الكلمة للنائب المحترم فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق.

السيد فتحي رجب

شكر السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

السيد الوزير، سنتحدث في الواقع، في الحقيقة هذه المدة تتعرض وزارتكم إلى حملة شرسة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وأنا لا أقول أنه لا يوجد مبرر، بل هناك مبرر لكن من المتسبب ومن يتحمل المسؤولية؟ لستم وحدكم من يتحمل المسؤولية، بل كل الحكومة وعلى رأسها السيدة رئيسة الحكومة، الفرقة عندما تعزف في وتر وفي جهة معينة لا تكون هناك جدوى فقط نشاز وهذا ما يحدث في الحكومة.

لا يجب اليوم إلقاء اللوم على المواطن إذا كان ينتقدكم أو يلومكم لأننا نسينا اللحم ونسينا السمك الجيد، ولكن الخضر والغلال وهنا لا نتحدث عن التفاح والموز بل نتحدث عن الخضر، فسعر الفلفل بـ 5000 والبطاطا بـ 3000 والطماطم بـ 6000، التسعير لا يكفي لأنكم تسعرون أشياء غير موجودة أصلا، الغلال غير موجودة ولم يعد هناك وجودا للفلاحين فصغار ومتوسطي الفلاحين لم تعد لهم رغبة في عمل الفلاحة وحتى من تظنون أنهم فلاحون فهم رؤوس أموال يواصلون العمل حتى بالخسارة حتى يقومون بتغطية "les impôts" أما الفلاح الحقيقي الذي ينتج لم يعد يعمل، كيف تريدونه أن يعمل؟ لا توجد فسفاط، من يتحمل المسؤولية، الصناعة لا توجد أدوية ولا بذور ولا متابعة من طرف وزارة الفلاحة، من يتحمل المسؤولية؟

الفلاح عندما ينتج صابته نتعسف عليه وصار ما صار ورأيتم ما حدث لجماعة التفاح ورأيتم ما حدث لجماعة التمور التي أتلفت، ورأيتم ما حدث في "فريقوات " من يتحمل مسؤوليته؟ لستم وحدكم، بل الحكومة كلها.

علينا أن نقف مع فلاحتنا وحتى مع الوسطاء ونراقبهم، لا يكفي أن تقوموا بالتسعير فقط فالتسعير وحده لا يحل المشكلة تضع وزارة التجارة سعرا بـ 8000 ثم يباع المنتوج بـ 12 دينارا ولا تستطيعون فعل شيء ومهما كان عدد المراقبين، حتى 2000 مراقب فلن تتمكنوا من الوصول إلى شيء.

يا سيدي الوزير، علينا أن تقف الحكومة كلها معا ونتحد ويتحمل رئيس الحكومة المسؤولية أنتم لستم وحدكم المسؤولين، بل كل الوزراء يتحملون المسؤولية، علينا جميعا أن نقف مع الفلاحين لكي ننتج وعندما يتوفر الإنتاج حينها ستقع المنافسة بطبيعتها وكل شيء سينخفض سعره. أما أن تسعر شيئا غير موجود فهذا غير مجدي.

علينا أن نرفع من الإنتاج وأن نقف لمساعدة الفلاحين حتى ننجح وعندها سيتحسن كل شيء، عندما يعطي الله الصابة سيتوفر كل شيء فلنصبر قليلا مع بعضنا لكن سيدي الوزير، يجب أن تتحرك الحكومة بأكملها...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب، أربع دقائق تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

أربع دقائق سأخصصها إلى السيد رئيس الجمهورية، الدنيا في تونس حلت وحلات، مع التأكيد على أن لدي مشكلة في نطق الحاء التي أصبحت خاء منذ مدة. الدنيا حلت في تونس والدليل وجوه المواطنين العابسة التي أحرقتها الأسعار، الدنيا حلت والمشاريع معطلة منذ عشر وخمسة عشر سنة، حالية العيش ووزير الشؤون الاجتماعية يتفنن في التنكيل بالمواطن الزوالي بمنشور 5 وبتقاطعاته الشهيرة التي جعلت الناس تكره حياتها وعيشها.

حالية العيش في تونس بالنسبة إلى المعطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا والدولة عاجزة عن إنفاذ القانون 18 وقد مرت أربعة أشهر وبيروقراطية الحكومية لم توليه اهتمام.

حالية الدنيا في تونس وميزانية الدولة 90% منها ضرائب يدفعها المواطن، حالية البلاد والتهرب الضريبي والاقتصاد الموازي يحكم ويتحكم في الرخص التي تضر بالبلاد وثرواتها.

حالية البلد، البلد التي لا ينبغي أن تمرض فيها وعليك أن تتحمل مسؤوليتك.

حلت البلد وشركة فسفاط قفصة مفلسة غير قادرة على خلاص منظوريها.

حالية البلد والفلاحون ممنوعون من رخص حفر الآبار.

حالية البلد وقانون المناولة الذي كان من المفترض أن يضمن كرامة المواطن تعجز الحكومة عن تطبيقه.

السيد رئيس الجمهورية، الشعب لا ينتظر منك زيارة لقبر بورقيبة ولا توصيفا لوضع الفساد والمفسدين والمتآمرين والمأجورين، الشعب ينتظر منك وأنت المسؤول الأول في نظام رئاسي عن اختيار توجهات الحكومة أن تقيل هذه الحكومة، وأن تختار حكومة تكون سندا لك في تأميم ثروات البلاد المنهوبة في كل مجالاتها.

تأميم ثروات تونس هو الخيار الوحيد للخروج من الأزمة، وهو قرار يتطلب الكثير من الشجاعة كي تغادر منطقة الوصف إلى منطقة الفعل.

السيد رئيس الجمهورية، هذا المجلس بغرفتيه قادر على استعجال النظر في القروض، قادر على تنظيم يوم دراسي أكاديمي، قادر على استقبال وفد، لكنه غير قادر على اللجوء إلى الفصل 115 من الدستور، عقله السياسي لا يرق مطلقا إلى التفكير في لائحة اللوم للحكومة.

أخيرا السيد رئيس الجمهورية، كي لا تكون سرديتك السياسية مشابهة لمسرحية العبث "لصمويل بيكيت" في انتظار "قودو" الذي لم يأت مطلقا وترك مريديه في حالة انتظار.

السيد رئيس الجمهورية قيس سعيد، أنت لم تأت إلينا إلى حد اللحظة، غادر عالمك الذي صرحت ذات مرة بأنك تحس بأنك من عالم آخر غريب كصالح في ثمود، تذكرة دخول هذا الشعب المفقر والمنهوب والمهمش هو تأميم ثروات البلاد، تأميم الملح والنفط والغاز والضرب على أيدي المحتكرين الذين قاموا ببيعنا وبيع جلودنا وباعوا كرامتنا.

رسالة أرجو أن تصل.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عبد الرزاق عويدات عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق.

السيد عبد الرزاق عويدات

بسم الله الرحمان الرحيم،

صباح الخير للجميع،

مرحبا السيد الوزير والوفد المرافق له،

شكرا سيدي الرئيس،

بالنسبة لنا في كتلة الخط الوطني السيادي، وبالنسبة لي في حركة الشعب نثمن عاليا تشبيك العلاقات الاقتصادية مع إفريقيا وبالتالي التجارية مع إفريقيا، باعتبار أن العالم كله يتجه الآن إلى إفريقيا فمن باب أولى وأحرى أن يتجه أبناؤها إليها وإلى تشبيك العلاقات بين بلدانها.

إفريقيا الآن فيها دول تحقق نسب نمو عالية فيها عدد مستهلكين يتجاوز مليار و400 مليون نسمة، مبوب أن يصل إلى 2 .5 مليار في آفاق 2050 وبالتالي من المهم جد أن نبرم الاتفاقيات مع أشقائنا وإخوتنا الأفارقة لكي تكون العلاقات بيننا علاقات جنوب جنوب تساعد على علاقات رابح رابح وتساعد على نمو لكل بلدانها.

أن يكون مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة بتونس هذا شيء مهم جدا نباركه ونحن في كتلة الخط الوطني السيادي سنصوت له ولكن نتحدث عن مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة، نتحدث على "الكوميسا"، نتحدث على "زليكاف"، كلها مسائل مهمة، كيف سنستفيد منها في تونس وتمثيلنا الدبلوماسي في إفريقيا ضعيف جدا؟ لو نستثني علاقاتنا على المستوى العربي في شمال إفريقيا سنجد التمثيل الدبلوماسي ضعيف.

كيف سنستفيد من هذه الاتفاقيات التجارية ولا نملك ناقلة مباشرة إلى العمق الإفريقي؟ كيف سنستفيد من هذه الاتفاقيات ولا نملك بواخر ترسي في مختلف الموانئ الإفريقية؟ لا نملك طرق سيارة بينا وبين البلدان الإفريقية.

كلها عوائق تحول دون أن يصل إنتاجنا إلى إفريقيا بأسعار تنافسية، طالما كلفة النقد ستكون عالية، لذلك أقول إلى جانب أهمية هذه الاتفاقيات لا بد من تنشيط الدبلوماسية التونسية في إفريقيا، لا بد من تعميمها على كل البلدان الإفريقية، لا بد من البحث عن سبل إيصال إنتاجنا إلى العمق الإفريقي سواء بالناقلة أو بالبواخر أو باتفاقيات ثنائية مع إفريقيا في طرق سيارة تربط على الأقل مع الأجوار حتى تنفذ أو تصل بضائعنا إلى هذه البلدان.

ملاحظة في الأخير فيما يتعلق بما هو وطني، أشير السيد الوزير إلى غرف التجارة والصناعة التونسية، مؤسسات عمومية تعاني منذ 2007 يعني 12 سنة كلها بهيئات تسيير وظروفها تعلمها أكثر من أي شخص آخر، أدعو السيد الوزير إلى العناية بهذه الغرف.

فيما يتعلق الآن بغلاء الأسعار في تونس، نتحدث عن غلاء الأسعار ونتحدث على الإحاطة بالفلاح، لا بد من العناية بسلاسل الإنتاج، لا يمكن أن يتوفر الإنتاج في تونس والفلاح لا يحقق ربحا، الربح عند الوسيط وليس عند الفلاح، كلفة الإنتاج عالية لأن الفلاح يأخذ الأدوية والأسمدة والبذور من الوسيط، كيف نوفر للفلاح ما يساعد على الضغط على كلفة الإنتاج حتى يوفر الإنتاج ويوفر الربح له ليستمر إنتاجه؟ هذا الشيء المهم.

عندما نتحدث عن الاحتكار ولا يجب أن لا يشمل الفلاح لأن المنتج لا يحتكر هو مصدر الإنتاج والاحتكار عند غيره، فكيف نزج بفلاحين في السجن بتهمة الاحتكار؟ هذا غير معقول وشكرا سيدي الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للأستاذة منال بديدة عن كتلة الأمانة والعمل، لها ست دقائق.

السيدة منال بديدة

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس المجلس،

السادة الزملاء،

السيد الوزير والسادة إطارات الوزارة،

نناقش اليوم اتفاقا لمقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة في تونس بين الجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الإفريقي، لكن هذا الاتفاق يخفي في طياته غموضا كبيرا يتوجب إيضاحه قبل الانطلاق إلى المصادقة عليه خلال هذه الجلسة ولذلك سوف أطرح عددا من التساؤلات أتمنى أن أجد الإجابة الكافية لها لدى السيد الوزير.

أولا، الاتفاق موضوع هذه الجلسة هو اختيار انتهجته الدولة التونسية وعبرت عن رغبتها في احتضان هذا المركز الإفريقي سنة 2016 وهو اتفاق ممضى من طرف وزير الخارجية السابق عثمان الجرندي ونعلم جميعا أنه كان وزيرا لدى حكومة علي العريض وفي العهدة الرئاسية للرئيس السابق المنصف المرزوقي.

كما نعلم أيضا أن المنصف المرزوقي هو السبب المباشر في أزمة الهجرة الغير شرعية لأفارقة جنوب الصحراء، عندما قام خلال شهر جوان 2014 في إطار حملته الانتخابية بجولة في إفريقيا، وألغى التأشيرة عن 20 دولة إفريقية من خلال إستراتيجية كان يعمل عليها أطلق عليها اسم إستراتيجية "تونس إفريقيا"، بعدها بسنتين أي سنة 2016، تعبر تونس عن رغبتها في احتضان مركز الأسواق الشاملة لإفريقيا.

السؤال، كيف لحكومة في عهد الرئيس قيس سعيد أن تواصل اتفاقا لحكومة علي العريض والمنصف المرزوقي، ونحن نعلم ما يحوم حولها من شبهات في ملف التوطين الذي أغرق بلادنا في أزمة لا مثيل لها، ألا وهي الهجرة الغير شرعية لأفارقة جنوب الصحراء؟

ثانيا، الدولة التونسية هي الملزمة بالإنفاق على هذا الاتفاق، فهي حسب منطوق الاتفاق مجبرة على توفير مباني دائمة آمنة، مجهزة ومفروشة عن طريق الكراء وتوفير الأثاث والمعدات وكل مستلزمات العمل، يعني مقر دائم في الزمن، السؤال هل يستحق حقا هذا الاتفاق تحمل بلادنا لنفقات باهظة إضافية ودائمة أمام الأزمة المالية التي تعيشها بلادنا؟ ما هي الامتيازات التي تستحق كل هذا المقابل من المال العام، وهل يعتبر هذا التوجه ذا أولوية اليوم في بلادنا؟

ثالثا، الحصانة المطلقة حيث لا يخضع المركز وموظفيه وممتلكاته والخبراء العاملين معه إلى أي إجراءات قانونية أو تحريات أو حجز أو مصادرة أو أي تدخل من طرف الدولة، كما لا يمكن دخول هذا المقر من أي مسؤول حكومي تونسي إلا بموافقة من طرف المدير التنفيذي، بل أكثر من ذلك لا يمكن حتى للأمن التونسي ولا حتى للجيش التونسي دخول هذا المقر، حتى في صورة حصول الكوارث والطوارئ. السؤال ماذا إن اكتشفت الدولة التونسية مستقبلا خطرا في هذا المركز متمثلا في احتواء سلاح أو مخدرات أو وفاق إجرامي أو إرهابي أو تسهيلات لتوطين أفارقة جنوب الصحراء؟ كيف يمكن لبلادنا حينها التدخل لضمان سيادة الدولة؟

رابعا، لا يخضع هذا المركز لأي رقابة في تحويلاته من الأموال والذهب والعملات الأجنبية من وإلى تونس. السؤال ما هي الضمانة القانونية لأن لا يصبح هذا المركز مركزا لتهريب العملات والذهب بين الدول الإفريقية؟

خامسا، المركز وموظفيه معفيون من كل أنواع الضرائب والأداءات بشتى أنواعها، وحتى الخبراء العاملين معه معفيون. السؤال أي فائدة مالية لبلادنا من وراء احتضان مقر هذا المركز؟

سادسا، وقع الإعلان رسميا على الانطلاق الفعلي لهذا المركز يوم 14 أكتوبر 2025 خلال لقاء احتضنه مركز النهوض بالصادرات. السؤال ما جدوى طلب مصادقة مجلس نواب الشعب بعد البدء الفعلي في النشاط، وفي صورة عدم موافقة مجلس نواب الشعب ما هو المآل القانوني لهذا الاتفاق؟

سابعا، تونس بوابة إفريقيا، إستراتيجية نحن نثمن اتباعها، لكن نحن نعني أن تتوجه تونس إلى إفريقيا، لا أن تأتون بإفريقيا إلى تونس، في البداية أفرادا ثم مؤسسات، جميل أن نف ننفتح على إفريقيا لكن انفتاح يضمن السيادة الوطنية لبلادنا ويعود بالنفع على بلادنا قبل البلدان الإفريقية.

الهدف الرئيسي لهذا المركز هو تسهيل إيجاد فرص العمل وتقديم قروض للمؤسسات الصغرى والمتوسطة متعددة الجنسيات، وأيض الجمعيات.

السؤال ما هو الضامن بأن لا يكون من بين المنتفعين والمستفيدين من خدمات هذا المركز أفارقة جنوب الصحراء من المهاجرين غير الشرعيين وأيضا أن يكون من بين المنتفعين الجمعيات الداعمة والحامية لتواجد أفارقة جنوب الصحراء في بلادنا؟

السيد الوزير، نحن لا نشكك في توجهات الدولة، لكن هذه التساؤلات مشروعة، نرجو أن نجد الإجابة الكافية لدى سيادتكم وبالنسبة لي كنت أفضل أن تتوجه بلادنا إلى مفوضية الاتحاد الإفريقي في اتفاق حول الترحيل، لا اتفاقات حول استقطاب مؤسسات الاتحاد الإفريقي في بلادنا والله ولي التوفيق وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للأستاذ ظافر الصغيري خمس دقائق.

السيد ظافر الصغيري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير وكافة إطارات وزارة التجارة ومن وزارة الخارجية،

هذه الاتفاقية لا شك أنها هامة وعلاقتنا بإفريقيا بصفة عامة نتمناها أن تدار بعقل الدولة وليس بعقل الإدارة لأن هناك العديد من الإشكاليات السيد الوزير واليوم تونس في الحقيقة غائبة عن إفريقيا وغائبة إذا قارناها ببلدان بدأت تعمل على إفريقيا منذ عشر سنوات فقط، ترتيبنا ليس في الأول وليست السمعة أو المكانة التي يجب أن تحتلها تونس وإذا استثنينا القطاع الخاص والتونسيين الذين يحاربون بكل ما لديهم من أجل التوجه إلى إفريقيا، نجد أن الدولة لا تساعدهم وهم يسيرون وحدهم.

مرة أخرى هنا نجد عقل الإدارة المكبل، عقل الإدارة الذي كله تراخيص، عقل الإدارة الذي يقول "ارجع غدا"، عقل الإدارة التي تنظر إلى الأوراق ولا تنظر إلى النتيجة ولا تساعد، في الحقيقة كل شيء يدار بعقل الإدارة للأسف أصبح عقيما، نحن نفتخر بإدارتنا التونسية لكن في النهاية في كل القطاعات في كل وزارة نجد التعطيل فقط. وأهم ما تنظر إليه الإدارة اليوم هو الإجراءات، مهما كان، الإداري الذي ينظر في الملف يقول أنا تابعت بالإجراءات، يجب أن نغير الإجراءات ونغير هذه العقلية، الآن نحن مطالبون بتغييرها بأي كلفة وكيف؟ هذه أسئلة كبيرة جدا في الحقيقة.

جئت بحلول السيد الوزير، ومن بينها تحسين علاقتنا بإفريقيا والولوج إلى إفريقيا، أقترح وقد اقترحت سابقا إنشاء وكالة تونسية للتعاون الدولي على غرار الوكالات الموجودة في العديد من البلدان الإقليمية وموجودة هنا في تونس وفي البلدان الإفريقية لما لا تكون لدينا وكالة تونسية للتعاون الدولي؟ تكون وكالة تضمن الاستقلالية في القرار وتكون ممثلة على الأقل في عشرين دولة إفريقية حتى في الدول التي لا توجد فيها سفارات ويكون دورها اقتصاديا وتجاريا وليس دبلوماسيا فقط وتجمع هذه الوكالة بين الدبلوماسية والاستثمار والتكوين والتموقع الاستراتيجي.

السؤال هنا من أين سيتم تمويلها؟ هذه أيضا من المقترحات من أين يمكن تمويلها، يمكن أن تكون عن طريق التمويل الذاتي عبر الخدمات التي تقدمها من خلال تقديم دراسات للسوق ونحن نعلم أن الولوج إلى أسواق جديدة يتطلب دراسات سوق واستشارات للتصدير، هي تنظم البعثات وتقدم خدمات متعلقة بـ "match making" بين المستثمرين.

يمكن تمويلها عبر اقتطاع رمزي من عمليات التصدير حتى بنسبة واحد بالألف للوكالة عن طريق شراكات مع مؤسسات دولية وإفريقية وعن طريق إحداث صندوق للتعاون الإفريقي تمول في إطار "PPP" في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الجالية التونسية في إفريقيا يمكن اعتبار الوكالة مجالا للاستفادة من خبراتهم في الدول الإفريقية وكذلك لتقليل الكلفة يمكن أن تبدأ في العمل عبر بعثاتنا القليلة جدا الموجودة في إفريقيا وانظروا كم يمكن لهذه الوكالة أن تشغل من عقول تونسية ذات خبرة في إفريقيا وحتى هنا في تونس، وأعتقد أن الوقت قد حان لهذه الوكالة.

الاقتراح الثاني مع الوكالة، في العديد من بلدان العالم ينسجون على هذا المنوال إذ لا بد من إدماج التجارة الخارجية ضمن وزارة الخارجية وليس وزارة التجارة، ترون السيد الوزير وزارة التجارة محتارة في توفير الدجاج والبطاطا والفلفل، لا يمكن لهذه الإدارة التي عجزت عن تسوية سعر الفلفل والتونسي الذي لم يعد قادرا على شراء الدجاج هي التي ستعمل على اختراق الأسواق الدولية هذا غير ممكن، دعه منشغلا بسعر البصل والبطاطا للتونسي ودع الأسواق الخارجية والتجارة في إطار وزارة الخارجية، لماذا لأن هذا التشتت يضعف تجارتنا الخارجية وسفاراتنا التي من المفترض أن تكون منصات اقتصادية ومراكز لجلب الاستثمار وأدوات تصدير حقيقية، أصبحت سفاراتنا تقريبا ما عدى دورهم الدبلوماسي المحدود نرى "dégustation" لزيت الزيتون وأمور سخيفة.

النقطة الثالثة هي تبسيط الإجراءات الإفريقية، اليوم نرى البنك المركزي بمنشوره عدد 4 يقلص من تمويل المؤسسات المستوردة بطبيعة الحال يترك من يملك المال فقط من يقوم بالاستيراد وهذا إجراء ريعي بامتياز، عوض هذا لما لا نشجع التصدير فأي تشجيع للتصدير يعتبر دخول دولارات إضافية للبلاد وعملة صعبة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ظافر، الكلمة الآن للنائب المحترم الأستاذ أيمن نقرة عن كتلة صوت الجمهورية، خمس دقائق، تفضل.

السيد أيمن نقرة

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، أي شيء فيه إضافة لبلادنا ولتونس، ويمكن أن يدعم الاقتصاد، من الأكيد جدا أن نفرح به، ولكن أيضا الأصل في الأشياء، أن يكون اقتصاد بلادنا قائما على أسس قوية وتكون لدينا الإمكانيات ويعيش المواطن التونسي في "رفاهية" وهي غير موجودة اليوم بتاتا، بل بالعكس فالمواطن التونسي يعاني اليوم إلى أقصى درجة.

السيد الوزير، بعض الأرقام التي أخذتها من معهد الإحصاء، هذا بين قوسين "لمن استطاع إليه سبيلا" الغلال شهدت ارتفاعا في الأسعار بنسبة 17%، الدواجن 17%، الأسماك 12.5%، اللحوم 11% و"SMIG" أتصور أنكم تعرفونه، يعني ربما لا يكفي حتى لخلاص فاتورة كهرباء أو فاتورة ماء والعائلات تعيش أوضاعا صعبة فاليوم في تونس، لم تعد هناك أي طبقة متوسطة، لقد تم محقها جميعا بكل أسف واليوم الناس محقت، هل تعرفون ما هو موجود بأسعار مناسبة والمتوفر اليوم في الأسواق؟ ما هو متوفر المخدرات، الكوكايين، الزطلة، هذا ما هو متوفر اليوم وهي موجودة بأسعار مناسبة وعلى قارعة الطريق وهو ما جعل الناس تهرب إلى تلك الأشياء لتنسى هذا الواقع، وحتى تنسى الجوع، ولتخرج من هذا المزاج الذي تعيش فيه أو أنها ستلتجئ "للحرقة" فتضطر اليوم الأم لبيع، إن كان لديها قطعة من الذهب أو إن كان لديها أي شيء لتخرج في "حرقة" هذا هو الوضع الذي أصبحنا نعيش فيه فقد انتشر الجوع بين الناس، لا توجد أي مراقبة السيد الوزير ولا تجيبوني بأنه ليس لكم أي فكرة بخصوص الأسعار بل لديكم فكرة عن الأسعار سوى كانت "اللافتات" موجودة أو لا.

وهذا الأمر خرج عن طاقة التحمل وهذا الوضع لم يعد يحتمل اليوم أبنائنا الذين "حرقوا" للخارج، وبصفتك عضو حكومة أكثر من سنتين "حرقة"، 4 ماي التي خرج فيها أولاد القيروان وأبناء حي المنشية، فقد "حرق" هؤلاء من الجوع ومن الظلم ومن القهر إلى حد اليوم تصلهم المعطيات بالصور أن أبناءهم موجودين في السجون الليبية، وللأسف إلى اليوم لا يوجد أي رد أو أي إجابة من وزارة الشؤون الخارجية أو من تمثيلياتنا الدبلوماسية هناك، هل هذا الكلام صحيح أم لا، هل يتم ابتزاز عائلاتهم أم لا؟ وقد اتجهوا إلى جميع المصالح

وهذه رسالة إلى السيد رئيس الجمهورية لأنهم توجهوا حتى إلى رئاسة الجمهورية وقد التقوا بأحد المستشارين.

هذا بخصوص الهجرة غير النظامية إلى الخارج وفي المقابل هناك الهجرة النظامية التي دخلت إلى تونس واليوم نتحدث عن وضعية وجود أفارقة جنوب الصحراء في بلادنا، الذين أصبحوا موجودين في كل مكان، فاليوم أينما تذهب تجد مجموعات من خمسين أو ستين شخصا، إجرام، تعدي على المواطنين، تعدي على الممتلكات ووجودهم غير قانوني وهم ليسوا منا ولا نحن منهم.

نعم، في جميع الدول لأنهم خربوا وجودنا، السيد الوزير، أنا أنقل لكم ما يقوله المواطنين، فمن بين مهامي في مجلس نواب الشعب، أن أنقل لكم رأي الشعب وهذا الرأي تشاهدونه في كل مكان حتى في مواقع التواصل الاجتماعي، فقد تم ذكر أن عددهم لا يتجاوز 1% من الأفارقة الذي تم توطينهم بتونس، نريد مدنا بنسب الأفارقة الموجودين هنا، فالأفارقة يتم توطينهم في تونس لقد تم غلق الحدود أمامهم فنحن لا ندري حدودنا هنا نحن نعرف من أين يدخلون، هناك تعاون مع بقية الدول، هناك حديث حول وجود اتفاقيات نريد وضعنا في الصورة الصحيحة، نريد أن نعرف ما الذي يحدث، اهتموا بالمواطن التونسي.

السيد الوزير، هناك نقطة أخرى، تهم الديوان الوطني للتجارة نتحدث عن القيروان ونتحدث عن السكر طبعا هناك نوعان من السكر: السكر الصناعي والسكر العادي والإشكاليات الموجودة اليوم بخصوص السكر، في ولايات أخرى نسبة التزويد، عندما يتم تزويد أصحاب شركات المواد الغذائية بالجملة وهم أصحاب شهائد...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أعيدوا المصدح للأستاذ أيمن نقرة أضف له دقيقة، لديك خمس دقائق، تفضل.

السيد أيمن نقرة

ذكرنا أن هؤلاء من أصحاب الشهائد العليا وجميع أنواع المراقبة موجودة ولديهم الكراس أين يذهب السكر وكل شيء بخصوص السكر، نجد اليوم في ولايات أخرى، نسبة التزود في السكر العادي، يتم تزويدهم بالسكر الصناعي بنسبة تقدر تقريبا بين 3 و10 %، لماذا يتم فرض على القيروان أن تحصل على نسبة 35% من السكر الصناعي هناك فرق كبير على مستوى الأسعار من 67400 مليم إلى 145400 مليم، يوجد فرق كبير هذا النوع من السكر يوجه للصناعيين ولأشخاص آخرين ويفرض عليهم وكأن هناك تحدي، لا توجد تحدي في الدولة، توجد دولة لذلك يتم تطبيق كل شيء بالعدل هؤلاء أشخاص يعملون قاموا بتتبع هذا الأمر تدخلت السلطة الجهوية يتم التراجع وإعطاؤهم حقوقهم لمدة يوم أو يومين وبعد ذلك نعود إلى ما كنا عليه.

السيد الوزير، عليكم أن تقفوا للبلاد هذا دورنا ومن واجبنا الوقوف للبلاد والله ولي التوفيق.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

إن شاء الله، شكرا جزيلا الأستاذ أيمن نقرة. الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار، أربع دقائق، تفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التجارة والوفد المرافق له،

في الحقيقة السيد الوزير سأدخل مباشرة في صلب الموضوع ولن أناقش موضوع الاتفاقية التي يتم عرضها.

كنت قد توجهت لكم بتاريخ 16 مارس 2026 بسؤال شفاهي. بمناسبة زيادة مادة الفارينة لمخابز معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات، وحيث توجهت لكم في الأثناء حول ضرورة توفير الفارينة الغنية بالألياف للمواطن التونسي عوض الفارينة البيضاء، والتي أضرت بالمواطن التونسي صحيا وكما تعلم السيد الوزير فإن للفارينة البيضاء تأثير على صحة المواطن، وقد طلبت في ذلك الوقت توفير نوعية الفارينة الغنية بالألياف ويتم دعمها من طرف الدولة ويحافظ هذا النوع من الخبز على نفس سعر الخبز المدعم الموجود اليوم.

السيد الوزير، كما تعلم فإن الدولة تنفق الكثير من الأموال على المستوى وعلى مستوى توفير الأدوية، لذلك لو نضمن اليوم الصحة للمواطن التونسي وخاصة بخصوص الخبز لأن معدل استهلاك الخبز لدى المواطن التونسي مرتفع جدا، لذلك أنتظر منكم اليوم إجابة صريحة وواضحة بخصوص موضوع توفير الفارينة الغنية بالألياف بالنسبة إلى الخبز وتكون مدعمة من طرف الدولة.

النقطة الثانية السيد الوزير سنتحدث عن ارتفاع الأسعار، نغتنم فرصة وجودكم اليوم معنا فاليوم في الحقيقة هناك إشكال كبير جدا يعاني منه المواطن التونسي ويعاني منه "جيب" المواطن التونسي لأن اليوم ملاذ المواطن التونسي عندما يجد أن سعر اللحوم الحمراء مرتفعة وسعر اللحوم البيضاء مرتفعة ويجد أن سعر الأسماك مرتفعة، فاليوم سعر السردينة 10 دنانير و12 دينار السيد الوزير، وهذا النوع من الأسماك "السردينة" تمثل ملجأ للمواطن البسيط وعندما نلتجئ للخضر نجد أن ثمن الكلغ من الطماطم 3500 مليم ونجد أن سعر البصل 2500 مليم ونجد سعر الفلفل 6 دنانير، لذلك السيد الوزير فإن المواطن الذي يتحصل على 260 دينار منحة من الدولة والمواطن الذي لم يعد يتحصل على الدفتر الأبيض والدفتر الأصفر وما يعانيه هؤلاء الناس لأن 260 دينار لا يمكن أن تكفي لشيء اليوم، السيد الوزير 500 دينار الأجر الأدنى في تونس، هذا المبلغ ماذا يكفي في ظل وجود هذه الأسعار، السيد الوزير 1000 دينار ورب عائلة لديه طفلان ولا يقدر أن يعيل هذا الأب هذه العائلة بهذا المبلغ.

السيد الوزير، يجب اليوم يجب اليوم مراجعة شاملة للأسعار الموجودة اليوم في تونس، كذلك السيد الوزير ما هي إستراتيجية الوزارة بخصوص موضوع أضاحي العيد؟ نجد اليوم أسعار خيالية لأضاحي العيد فعيد الأضحى مازال بعيد إن شاء الله سيحل علينا عيد الاضحى بعد ثلاث أشهر، ما هي إستراتيجية الوزارة للتصدي لغلاء الأسعار بخصوص ارتفاع أسعار الأضاحي بمناسبة عيد الأضحى؟

السيد الوزير، وجدنا في وسائل التواصل الاجتماعي أن الوزارة ستتولى توفير 500 دجاجة في قبلي يكون سعر الدجاجة بثماني دنانير، هل أن هذا العدد من الدجاج سيكفي كل الموجودين هناك، أي ستخفف من الإشكالية الموجودة على مستوى غلاء الأسعار؟ هذا سؤال..

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد يوسف، الكلمة الآن للنائب المحترم معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة، ثلاث دقائق.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم سيدي وزير التجارة والوفد المرافق لسيادتكم،

أولا نثمن مجهوداتكم، ثانيا نثمن مشروع هذه الاتفاقية بين تونس ومفوضية الإتحاد الإفريقي حول مركز التميز الإفريقي والتي من شأنها أن تجعل الدبلوماسية الاقتصادية تتحرك من أجل الاندماج الإقليمي ولإيجاد فرص عمل للفاعلين الاقتصاديين وفرص عمل للتونسيين بالقارة التي تشكل فرصة إستراتيجية للنهوض بالاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية ببلادنا وتعزيز التعاون مع الشركاء الاقتصاديين الدوليين في هذا المجال.

سيدي الوزير، أود أن أرفع لكم صوت أبناء دائرتي في مجاز الباب، تستور قبلاط وجمعية أريافها في ولاية باجة:

سيدي الوزير، إن غلاء الأسعار والاحتكار أضر بالمواطنين الذين يقطنون بالمدن، فقد أصبحوا يذهبون للسوق ويشاهدون بأعينهم ولا يشترون شيء، لأن المواطن أصبح غير قادر أن يشتري شيء ولا أحدثك عن الأرياف فالناس في الأرياف غير قادرين حتى على اشتراء المواد الأساسية البسيطة، لم يعد الناس قادرين حتى على اشتراء الخبز لسد رمقهم.

السيد الوزير، أصبح المواطنين بجهتي يعانون من سوء التغذية لدينا سوء تغذية وانتشرت الأمراض جراء سوء التغذية، اليوم المواطن بجهتي أصبح غير قادر على اشتراء المواد الضرورية للحياة "pour survivre ne pas pour vivre" لم يعد يفكر في المستقبل أصبح يفكر في توفير لقمة العيش ليتمكن من العيش وليبقى على قيد الحياة، لذلك نطلب منكم السيد الوزير أن تنظروا بجدية في هذا الموضوع لأن هذا الموضوع حساس.

السيد الوزير، على الدولة التدخل لتحديد هذه الأسعار بخصوص العرض والطلب في يوم ما فرضت منظمة التجارة العالمية فرضت هذا على الدولة، إلا أن هناك أشياء حيوية، حياتية لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار وعلينا خاصة أن نستغل الظرف الدولي بخصوص انهيار القطب الواحد، علينا أن نستغل هذا.

ثانيا، أشير إلى سيادتك أنه لا بد من التوجه الإفريقي فهو توجه جيد ومحمود، ولكن علينا التفكير في البلدان القريبة منا فالشقيقة الجزائر اليوم تعتبر تونس سوق لهم كما أن للتونسيين سوق في الجزائر.

سيدي الوزير، مساحة الجزائر أكثر بـ 18 مرة مساحة البلاد التونسية ومن الناحية الجغرافية أيضا علينا استغلال هذا الظرف وعقد شراكة إستراتيجية ونزيل جميع الحواجز التي أقامها المستعمر، علينا التركيز على هذه الأشياء التي يمكننا القيام بها الآن في انتظار التوجه الإفريقي الذي مازال بعيد بعض الشيء...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ معز، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب، أربع دقائق، تفضل السيد محمد.

السيد محمد ضو

شكر السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التجارة وبالسيدات والسادة إطارات الوزارة،

سأتحدث اليوم عن الواقع الاقتصادي الصعب الذي تمر به بلادنا اليوم، بالإضافة إلى التدهور الواضح في القدرة الشرائية للمواطن. اليوم ومع هذا التدهور، أريد أن أطرح ملف غلاء الأسعار والمعيشة اليومية للتونسي التي أصبحت تمسّ أبسط حقوقه في العيش الكريم.

السيد الوزير، سأتحدث بكل وضوح من البداية ما يحصل اليوم لم يعد مجرد صعوبات ظرفية وأنا أعي جيدا ما أقول، بل هو فشل في إدارة ملف المعيشة وفشل في حماية المواطن، فالمواطن التونسي اليوم لا يعيش، بل أصبح يصارع حتى لا يغرق ونحن تحت قبة البرلمان السيد الوزير، نسمع كل يوم نفس الخطابات ونفس التبريرات ونفس الوعود التي لم يتغيّر منها شيء على أرض الواقع.

سأطرح عليك سؤال مباشر السيد الوزير وهو سؤال مؤلم فعلا إلى أين تتجهون بالدولة؟ المواطن التونسي اعتاد على الصبر، لكن للصبر حدود، أصبح اليوم المواطن التونسي عاجز عن توفير الأساسيات، لا الكماليات، عندما أصبح القوت اليومي معركة وعندما أصبح الأب يعود إلى منزله فارغ اليد لأن كل شيء أصبح مرتفع الثمن، فقد دقّ ناقوس الخطر.

السيد الوزير، تونس ليست مجرد أرقام في الميزانية، تونس هي العائلات التي أصبحت تنقص من غذائها لتسدد فاتورة الماء ولتسدد فاتورة الكهرباء، تونس هي الشباب الذي فقد الأمل في البلاد التي ارتفع ثمن الخبز فيها، كيف تفسرون السيد الوزير أن ثمن الكلغ من اللحم أصبح 55 دينار وثمن الكلغ من الموز 17 دينار وثمن الكلغ من البرتقال بخمس دنانير وثمن الكلغ من الطماطم 3300 مليم وما إلى ذلك لا أدري هل أصبح هذا سوق أو مزاد؟ صدقا لا أدري عندما أذهب لبائع الخضر أصدم.

السيد الوزير، للأمانة فقد أصبحت الأسواق تعيش حالة من الفوضى، والمواطن اليوم يعمل طوال اليوم ولا يوفر الحد الأدنى من احتياجاته وهذا هو الواقع الذي أصبحنا نعيشه كل يوم.

أريد أن أعرف أين أنتم من كل هذا والله أود أن أتوجه بنداء إلى السيد رئيس الجمهورية: السيد الرئيس، إن كنتم تحصلون على معلومات مغلوطة فهم يضللونكم، فالمواطن اليوم بدأ يصرخ وأصبح يشعر بالخوف عندما يعود إلى منزله ويكلف بشراء مستلزمات البيت يرتعش، يجب أن تسأل عن الأسعار في السوق يوميا لأن السعر أصبح حسب مظهر الحريف فعندما ترتدي لباس لائق يقدم لك سعر وعندما ترتدي لباس متوسط يقدم لك سعر فقد بلغنا والله وضعية صعبة جدا.

الرجاء من سيادتكم السيد الوزير، التدخل العاجل وإلزام الرقابة اليومية، لا مجرد القيام بحملات ظرفية، بل يجب القيام بمراقبة يومية يجب أن نرى كل يوم الرقابة كل يوم يجب أن نرى الرقابة، عليكم أن تذهبوا لبائعي الخضر هل تعيشون معنا السيد الوزير أم لا؟ إنها مأساة حقيقية، فنحن كل يوم يأتينا المواطنون ويطلبون منا الالتفات للأسعار وإلى غير ذلك، فلم يعد المواطن يدري إلى من يتجه، فقد غض الطرف عن كل الناس ووجد أن من هو قريب منه هو النائب، طوال اليوم السيد الوزير لا يتوقف هاتفنا على مدار 24 ساعة، صحيح أننا في تواصل معكم نشكركم على ذلك، ولكن نطلب من سيادتكم السيد الوزير الرجاء الردع لأن هؤلاء الناس لا يوقفهم سوى الردع لأنه أصبحت هناك فوضى عارمة أصبحنا نشاهد مزاد علني في الأسعار في الأسواق، لماذا ثمن الكلغ من الطماطم 3300 مليم، لماذا سعر الكلغ من الموز 17 دينار ولماذا سعر الكلغ من اللحم 55 دينار؟ ولكم مني عبارات الشكر والتقدير، السيد الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد، شكرا الأستاذ بو بكر بن يحيى، السيد بو بكر تفضل عن كتلة الخط الوطني السيادي، خمس دقائق، تفضل.

السيد بوبكربن يحي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التجارة وبالوفد المرافق به،

في الحقيقة قبل الحديث عن الاتفاقيات الثنائية في التجارة وفي المجال التجاري، يجب الحديث اليوم على المستوى الوطني علينا بتأمين وضعيتنا الداخلية قبل الحديث عن العلاقات الخارجية التي هي أصلا تتطلب الكثير من الحديث ونحن هنا ندافع عن مؤسسات الدولة وعن دورها الحقيقي وندافع على المواطن وعن استحقاقاته الحياتية، هذه هي مهامنا ونعتمد في ذلك على هيكلة الوظيفة التنفيذية.

فنحن لم نأت بأي شيء من عندنا فنحن نتحدث على هيكلة وظيفة تنفيذية، الوظيفة التنفيذية والهيكلة حسب ما نص عليها الدستور، تنفيذا ومهاما أو تكليفا ومهاما، أي عندما يتم تكليف وزير في مهام محددة بصلاحيات معينة أو بصلاحيات لا يمكننا أيضا أن نحمله مسؤولية كاملة، المسؤولية تتحملها الدولة والحديث سياسي، لأن في النهاية الدولة هي التي تسير الواقع ككل، تسير كل المجالات في الواقع.

الدولة هي المسؤولة ونحن مسؤولين أمام دستور 2022 وهذا السؤال المطروح، ما هي المقاربة أو ما هي التوجهات العامة للدولة في إطار تحسين المقدرة الشرائية للمواطن؟ وعندما نتحدث عن القدرة الشرائية للمواطن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار نسبة التضخم الحقيقي الموجودة اليوم التي لاحظها المواطن، لأن هو المحرار الأصلي، أي أن المواطن عندما يشتري شيء يلاحظ نسبة التضخم الحقيقي، كما ذكر الزملاء عندما نجد فارق بـ 17 % و20 % فسندرك جيدا نسبة التضخم الحقيقي.

كيف يمكننا السيطرة على هذا ولا نعتمد كثيرا على الإحصائيات المعلنة لأن في بعض الأحيان تكون الإحصائيات المعلنة، مرتبطة ببعض التوجهات السياسية والتي لا نرغب في إعلانها، لذلك لابد الانتباه لهذا الجانب.

هنا نتحدث عن الأسعار وعن غلاء الأسعار ونتحدث في بعض الأحيان على عدم نقص المواد الأساسية والمواد المطلوبة وفي الحقيقة فقد صدمت في شهر رمضان، صدمت كما ذكرت أحد الزميلات منذ حين صدمت أن يتم اليوم بيع قفص صدري للدجاج بدون لحم، عظام يشتريه المواطن ليتمكن بعض المواطنين من إعداد شربة به وهذا دليل واضح وجلي وجدي، على أن المواطن يعاني اليوم بالفعل من أزمة كبرى في الحياة سواء كان على مستوى التأجير أو على مستوى الجرايات أو على مستوى العمل، سواء على مستوى الأداءات، أي في مستويات متعددة وبعد يومين أو ثلاث عرفت أنه عند توزيع لحوم الدجاج على تجار التفصيل، يطلب منهم بيع فقط 20% " فراك" أي دجاج مجزئة ويتم بيع لتجار التفصل 80% دجاج غير مجزأ.

أعلمك أنه بهذا المنطق أو أنه بهذا المنشور أو بهذا العمل 90% من الشعب التونسي أصبح غير قادر على استهلاك لحم الدجاج لأن هناك مواطنين إمكانياتهم المادية لا تسمح لهم باشتراء دجاجة كاملة ثمنها 14 أو 15 دينار لا يستطيع شراؤها، فمواطن أجرته اليومية 20 دينار أي أن الشخص الذي يتقاضى شهريا 500 أو 600 دينار شهريا غير قادر على شراء دجاجة كاملة وهناك بعض الدراسات التي عليكم أن تعرفوا ما جاء فيها وحسب استقصاء بعض الأخصائيين، هناك دراسات جاء فيها أن عائلة تونسية متكونة من زوج وزوجة وأبناء لا يمكن لهذه العائلة أن تعيش بأجر أقل من 3 آلاف دينار، أين نحن من هذا إن أردنا السيطرة على الأسعار وأن نعطي للمواطن التونسي حقه في الحياة؟ كل هذا مطالبين به.

إن مهمة وزارة التجارة ليس هذا فقط، لا بد أن تسيطر على التجارة الموازية، ماذا فعلنا بخصوص التجارة الموازية، الحكومة التونسية أو الدولة التونسية ما هي الإجراءات التي اتخذتها بخصوص التجارة الموازية، وماذا فعلت بخصوص التهريب، وماذا فعلت بخصوص الاحتكار، إذا كانت لدينا اليوم إحصائيات جاء فيها أن 27 مليار دينار أو أكثر من الأموال خارج الدورة الاقتصادية الرئيسية، ما هي الإجراءات المتخذة بخصوص هذه الأموال، فنصف ميزانية الخزينة التونسية موجودة خارج المنظومة القانونية، ماذا فعلنا بخصوصهم، ماذا جنينا من وراء هذا كمواطنين وماذا ربحت من وراء هذه التجارة الموازية كدولة؟ لم تربح من هذه التجارة الموازية لا الدولة ولا المواطنين في النهاية لأنهم يبيعون بالأسعار المتداولة أي بالرغم من أنهم مهربين وبالرغم من أنها تجارة موازية فهم يبيعون بالأسعار الموجودة ولا يبيعون بأسعار منخفضة، بل يبيعون حسب الأسعار التي حددتها الدولة ولم نستفد منهم شيء، ماذا فعلت الدولة في خصوص ما هي المقاربة بخصوص هذا.

فقط أود أن أقول أنه من باب أولى إجراء إصلاحات والإدارة التونسية تتعرض اليوم للعديد من الانتقادات، الإدارة التونسية للأسف تتعرض إلى عديد الانتقادات صحيح هناك فساد ولكن ليست بهذه الكيفية ويمكننا السيطرة على الفساد عندما نختار التوجه للإصلاح، لأنه أهم شيء هو الإصلاح إن أردنا اليوم إصلاح وزارة التجارة أو إصلاح أي وزارة في الدولة لا يجب أن نعول فقط على الخبرات الموجودة في الإدارة، لدينا كل الثقة في الإدارة ولدينا كل الثقة في الخبرات التونسية ونحن على علم بذلك وهذا شرف لنا، ولكن في النهاية لا يجب أن نعتمد على الكفاءات فقط، يجب أن يكون هناك كما جاء في بعض القنوات "الرأي والرأي الآخر" الرأي الآخر موجود خارج الإدارات وهم أهل الاختصاص والخبراء والمهتمين بهذا القطاع بالقطاع الموازي، فمثلا نحن نتحدث عن وزارة التجارة وبإمكانهم أن يقدموا لنا حلول والحلول موجودة ولكن على الدولة ويجب أن تكون سياسة الدولة أن تعترف بالخبراء الأساسيين الموجودين خارج الإدارة وخارج الوظيفة التنفيذية الرسمية، وعلينا أن نأخذ من هؤلاء الخبرات أو نأخذ بتجاربهم وبإمكاننا أن نصلح ما يمكن إصلاحه إن أردنا أن نتجه نحو تحسين المقدرة الشرائية للمواطن وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عبد القادر عمار عن كتلة الأمانة والعمل، ست دقائق، تفضل السيد عبد القادر.

السيد عبد القادرعمار

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

ننظر اليوم في مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ 14 جويلية 2022 بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الإتحاد الإفريقي حول إحداث مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة.

بداية لا يمكن إلا أن نثمن كل المبادرات التي من شأنها أن تعزز مكانة تونس على المستوى القاري، وأن تدعم حضورها داخل الفضاء الإفريقي، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الكبرى التي يشهدها

العالم والتي تفرض علينا الانفتاح أكثر على عمقنا الإفريقي، إن احتضان تونس لمركز إفريقي يعنى بالأسواق الشاملة، ليس مجرد اتفاق تقني أو إداري، بل هو خيار إستراتيجي يعكس إرادة سياسية لتكريس موقع بلادنا كمنصة إقليمية للتفكير والتخطيط ودعم المبادرات الاقتصادية المندمجة والعادلة.

غير أن دعمنا لهذا المشروع، لا يمنعنا من طرح جملة من التساؤلات المشروعة، ما هي الانعكاسات الفعلية لهذا المركز على الاقتصاد الوطني، كيف سيتم ربط مخرجاته بحاجيات الجهات الداخلية التي تعاني من التهميش وضعف الاستثمار، هل سيكون هذا المركز فضاء للنخب فقط أم أداة حقيقية لتمكين الفئات الهشة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

سيدي الوزير، نحن اليوم في حاجة إلى مؤسسات لا تكتفي بإنتاج التوصيات، بل تساهم فعليا في خلق الثروة ودفع الاستثمار وتحقيق العدالة الاقتصادية بين الجهات، كما نؤكد على ضرورة ضمان الشفافية في تسيير هذا المركز، في توضيح مصادر تمويله وآليات حوكمته وضمان إشراك الكفاءات التونسية خاصة من الشباب في برامجه ومشاريعه وفي هذا السياق نعتبر أن نجاح هذا المشروع يظل رهينة وضوح، رؤية وجدية التنفيذ وربطه الفعلي بأولويات الاقتصاد الوطني. نحن مع كل مبادرة تعزز إشعاع تونس الإفريقي، ولكننا نطالب بأن تكون هذه الاتفاقيات في خدمة المواطن التونسي أولا وفي خدمة التنمية العادلة والشاملة.

وفي نقطة ثانية السيد الوزير، في إطار الحرص على تأمين تزويد السوق بالمنتجات الغذائية من خضر وغلال، لم يعد من المقبول غياب إستراتيجية وطنية واضحة لمراقبة وتنظيم مسالك التوزيع، إن نقطة الانطلاق الحقيقية لأي إصلاح يجب أن تكون من المنتج أي الفلاح وذلك عبر فرض التعامل الحصري داخل فضاءات أسواق الجملة، لأن البيع خارج هذه المسالك هو المدخل الرئيسي للفوضى ولارتفاع الأسعار واليوم يدرك الجميع بأن السبب الأبرز لغلاء الخضر والغلال ليس الفلاح، بل الوسيط الذي يشتري المحصول مباشرة ويضارب في الأسعار خارج أي رقابة ومن جهة أخرى، لا يمكن السكوت عن تهاون وزارة المالية في ملف صندوق الجوائح، فبعد صدور الأوامر الترتيبية منذ ديسمبر 2019، لم يتم تفعيل آلية الاقتطاع كما يجب ولم يقع التنسيق مع السلط الجهوية والمحلية لإدراج نسبة 1% ضمن المنظومة واليوم وبعد مرور خمس سنوات، يتم تحميل المسؤولية للحلقة الأضعف وهم وكلاء البيع بأسواق الجملة، في محاولة لتدارك تقصير إداري واضح، المطلوب اليوم: أن تتحمل وزارة المالية مسؤولياتها كاملة في هذا التعطيل، مراجعة آليات الاقتطاع بشكل عادل ومنصف، ضمان عدم تحميل جهة واحدة نتائج تهاون الاستمرار لسنوات، إرساء منظومة شفافة تضمن حقوق كل المتدخلين في الفلاحة من الفلاح إلى المستهلك.

كفى تحميل الحلقة الأخيرة مسؤولية فشل السياسات ولنعطي لكل ذي حق حقه وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عبد القادر، إذن الكلمة الآن للنائبة المحترمة ماجدة الورغي عن كتلة صوت الجمهورية، خمس دقائق، تفضلي.

السيدة ماجدة الورغي

مرحبا بك السيد الوزير وبالوفد المرافق،

في الحقيقة لن أطلب منك اليوم، السيد الوزير، أن تنزل إلى الميدان لتطّلع على قفة المواطن ولن أحتاج إلى أن أحدثك عن الأسعار التي اشتعلت نارا، ولن أكرر مداخلات كل الزملاء، لأنك تعرف هذا السيد الوزير، تعلم ذلك، ولأن السيد رئيس الجمهورية يعلم أيضا، فرئيسنا اليوم ابن المنهلة، ابن منطقة شعبية ومن أكبر الأحياء الشعبية في تونس وله علاقاته ومعارفه وعائلته، وبالتالي لا يمكن أن تغيب عنه حقيقة أن قفة المواطن قد اشتعلت نارا.

فالمواطن الذي يتقاضى اليوم 528 دينارا "SMIG" لم يعد قادرا على ملء قفته، فما بالك بالعائلات المعوزة التي لا تتجاوز المنحة التي يتحصلون عليها أو الذين لا يتجاوز دخلهم 200 دينار، هل هذه العائلات قادرة اليوم أن تملأ قفة فيها لحم يبلغ سعر الكيلوغرام منه ستين دينارا، وثمن الكلغ من الفلفل 3 دنانير؟ لقد أصبحت القفة مجرد شيء ينظر إليه المواطن في السوق ثم يعود، لقد استمعت أن اليوم هناك مواطنين يذهبون للسوق ليشاهدوا في الخضر والغلال يلتقطون بجانبها صور "selfie" ثم تعود، فهؤلاء الفئة من المواطنين غير قادرين على ملء قفتهم ولذلك لن أشارك زملائي اليوم في معلومة "هل تعرف" "هل تشتري من نفس السوق"، " هل أنك تملئين نفس القفة"؟ كلكم تعرفون أنت والوفد المرافق لك والسيد رئيس الجمهورية.

لكن دعونا نتحدث عن أصل الداء، وهو ما قد يغيب عنكم، أو الله أعلم ربما تصل بشأنه تقارير مغلوطة إلى السيد رئيس الجمهورية: بين يديّ فاتورتان لتاجري خضر من أحد أسواق الجملة التونسية، ولن أذكر المكان، هذه فاتورة رسمية، مؤشرة، الجمهورية التونسية وزارة الداخلية ولاية كذا ويوجد تحتها المنتوج أو السلع التي اشتراها هذين التاجرين، في هذه الفاتورة نجد بها سعر الفلفل 3500 مليم وهذا السيد اشترى 14 كلغ ترك فوق الطاولة 49 دينار، تحت الطاولة أعطى على كل كلغ من الفلفل 500 مليم إضافية ولا تقولون لي بأنكم لستم على علم بهذا، أنتم على علم بهذا.

هذه فاتورة طماطم وتم تحديد تسعيرتها من الدولة 2000 مليم، هذا الرجل اشترى 39 كلغ بـ 78 دينار ما دفع فوق الطاولة 198 دينار وما أعطاه تحت الطاولة كتب بخط يده 500 مليم على كل كلغ من الطماطم.

أي أن هذا الخضار خرج من سوق الجملة وقد اشترى من الدولة بـ 2000 مليم الكلغ هذا فوق الطاولة، تحت الطاولة أعطى على كل كلغ 500 مليم "هز وكان عجبك زادا" هذا الموجود ودفع على الفلفل على كل 3 كلغ 500 مليم تحت الطاولة، كيف ستصل القفة للمواطن بعد ذلك فالخضار سيبيع كما يريد ومن سيعترضه في الطريق "ليسلك" له السلع سأخذ منه أيضا وكل الناس "يدبروا في رؤوسهم" إلى أن نصل إلى ذلك المواطن الذي يتحصل على إعانة العائلات المعوزة 200 دينار والذي سيدفع فاتورة الجميع.

سيدي الوزير، قاعدة العرض والطلب "المضروبة" في أسواقنا وأنتم على دراية بها تعلمون أن اليوم حسب الدراسات الأخيرة لدائرة المحاسبات منذ عشرات السنين التي جاء فيها أن 30% من المنتوجات تدخل إلى سوق الجملة هذا أصبح غير صحيح 5% تدخل إلى سوق الجملة وسأعطيك السيد الوزير بالشهائد الحية فأنا أحمل رسالة ولن أتلاعب بالمعلومة فلن أقدم لكم معلومة إلا بعد التأكد منها، اليوم في محيط الأسواق هناك عصابات تقف وتتعرض للفلاح وتقول له أنت قد تعبت وظروفك صعبة والله يعلم بحالك كم تعبت إلى غير ذلك

اعطنا تلك السلع لتذهب لمخازنهم ويدخل لسوق الجملة 5 % فقط من المنتوجات للسوق وهذا السبب الحقيقي في اشتعال الأسعار، لأنهم يتحكمون في السوق، عندما تدخل لي 90 أو 100% من المنتوجات داخل أسواق الجملة بالطبع ستنخفض الأسعار على المواطن، ولكن عندما تدخل 5 % فقط للسوق من المنتوجات، من يتحكم فينا اليوم؟ تحكمنا العصابات، المشكل الذي لدي ليس القفة، المشكل الموجود لدي هو أن استراتيجية وزارة التجارة تبدو أنها عاجزة أو خائفة أو غير قادرة على التصدي لهذه العصابات، لا بأس فإن نائبة الشعب الضعيفة التي تملك صفر من الإمكانيات ولا تجد من يحميها تتحدث عن هذه الفئة تحت القبة.

سيدي الوزير، أنتم اليوم تحملون خطة المجلس الوطني للتجارة، فما دور هذه الخطة؟ هذه الخطة قبل كل شيء لقد أنفقنا عليها أموال طائلة بالتعاون مع وزارة الفلاحة، لماذا؟ دور هذه الخطة هي التصدي للمحتكرين وللسماسرة وللمضاربين الذين عملهم يتعارض مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة الخاصة بحماية المستهلك، فأين هو المستهلك اليوم؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل أضف لها دقيقة.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا، سأختم اليوم بأكبر فضيحة حصلت في تونس، الوفاق الإجرامي السيد الوزير، الذي تسبب لنا في تهريب أطنان من الموز في تونس، هل تعلمون أنكم تركتمونا ضحكة في الصحافة العالمية، لماذا؟ لأنه لأول مرة في تاريخ البشرية وفي تاريخ العالم يتم بيع الموز بذلك السعر في تونس لقد تركتمونا ضحكة في أفواه الإيطاليين الذين قالوا أن هذا لا يحصل إلا في تونس وبالطبع لا محالة كل شيء لا يمكن أن يحصل إلا في تونس.

سيدي الوزير، أنت رئيس المجلس الوطني للخدمات هذه الصفة التي لا تعمل على بلورتها والتي لا تعمل الوزارة عليها وهي متجمدة لديهم منذ سنوات ودورها يتمثل في تأهيل قطاع الخدمات وخاصة مسالك التوزيع بالنظر إلى المعايير الأوروبية.

السيد الوزير، لديك خطتين أنفقت عليها تونس وأنفقت عليها البلاد ومن أموال الشعب، لم يقع تنفيذها لماذا لأن وزارة التجارة اليوم تخاف من العصابات وعاجزة عن مواجهتهم وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، ست دقائق السيد عبد القادر.

السيد عبد القادربن زينب

(انقطاع الصوت بسبب عطبي تقني)

... والذي أحترمه جدا بكل صراحة وأحترم الفريق المرافق نظرا إلى أني أتصل به عديد المرات بخصوص التجاوزات ونجد منه التجاوب ورحابة الصدر ورأينا في المدة الأخيرة جلسة مع وزارة الثقافة وكيفية الاستهزاء بالسادة النواب ورأينا اليوم سيادتكم كيفية متابعتك وتركيزك مع كل نائب يأخذ الكلمة، وهذا حرص من سيادتكم على أن تكون عندك رحابة صدر وتسمع.

السيد الوزير، نحن اليوم مع كامل احتراماتي للسادة النواب كأننا ذهبنا الى صاحب حانة لنقول له أفتنا في الإسلام رغم أنه يكون ثملا، فما دخل وزارة التجارة في أسعار الدجاج واللحم والخضر؟ فأنت لا تصنع، وزارة التجارة تراقب وحسب التسعيرة الصادرة من السوق ما يكون ثمنه ديناران يبيعه بثلاثة دنانير فتعطيه مخالفة وتحجز له، ونريد من السيد رئيس الجمهورية أن يسمعنا قليلا فلسنا أعداء ونحن خارجون من رحم الشعب ومن القرى والأرياف والفلاحة ومن "الطين ومن الميلوسي"، كل هذه الكوارث تسببت فيها وزارة الفلاحة.

اليوم لا يوجد أدوية ولا "مونيتر" فكيف سننتج البصل والبطاطا واللوبيا والطماطم؟ وتتحدث عن الفلفل بـ 4 دنانير والبيوت المكيفة تسعة وثمانية أسطر من الفلفل الكلفة باهظة للكيلوغرام من الفلفل، وتقول لي الفلاح أو التاجر لماذا نفعل هذا؟ وتكون القاعدة من البداية احسب لي كلفة كيلوغرام البطاطا كفلاح، وتسيطر النهضة اليوم على اتحاد الفلاحة وغياب تام وسكوت مطبق ونستدعي نحن وزير التجارة لإهانته هنا سامحني في الكلمة السيد الوزير، عيب علينا والله عار علينا، فما دخل وزارة التجارة؟ فهي تراقب، لو توفر الجزر في السوق فسيكون سعرها 200 مي ولو كانت البطاطا بكثرة لكان ثمنها 700 و800 مي ولكنها غير موجودة فماذا ستفعل وزارة التجارة؟

وفي خصوص الدواجن فهل أن وزير التجارة هو الذي يوفر البيض؟ أليس الفلاح وماهي كلفة كيس العلف والأدوية؟ فما هذا؟ الى أين نذهب بالبلاد؟ ألا تسمعوننا يا سيد رئيس الجمهورية؟ فلا يكون الإصلاح اليوم بهذه الطريقة، لماذا لم نعد مسموعين؟ لأننا نتكلم ونتكلم. بالطبع بقي لي أقل من عامين أهاجم السيد وزير التجارة والغلاء، فهل سأكذب على نفسي ونعرف ما يوجد فلماذا الظلم والاستبداد؟

وحين تكلمنا عن السيد وزير الشؤون الاجتماعية فقد هدم كل شيء، ففي مخيلته أن الجميع أصبحوا أغنياء ونطمئن الناس أن الدفتر لم يعد أبيض، بل سيصبح "قزوردي" ووردي فالأبيض سريع الاتساخ فسيغيرونه بدفتر آخر، فهل أصبح المواطن غنيا بين عشية وضحاها وأصبحنا نقدم الدروس في كيفية معاملة الشيوخ، فدعهم في رغد العيش هناك لماذا تريد أن تبعث لهم هذه الكوارث؟ وتم الغاء 260 دينار للعائلات المعوزة وتصدر القانون وأخاطبكم بالوضع المكشوف وأذهب معكم أكثر من هذا والحمد لله وندائي للسادة الولاة أن ينسجوا على منوال السيدة والية نابل وقد رأينا منذ أخرجت المذكرة ووجهها نير ما شاء الله، لم تعد هناك مشاكل تطهير في نابل كما أن الأسعار فيها زهيدة وسنشتري البطاطا والطماطم من نابل وكلها مزدهرة ونحن أوجه شؤم على السيدة الوالية فانسجوا على المنوال وأبعدوا عنكم الناس المنتخبين وستصبح أموركم جيدة، الحمد لله توقفنا عن الذهاب والأمور جيدة فواصلوا بهذه الطريقة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل سي عبد القادر.

السيد عبد القادربن زينب

واصلوا ولا تسمعوا الناس فمن يحكم وحده كمن يحسب وحده "يفضل له"، مثلا البارحة تفرجت على السيد رئيس الجمهورية والله العظيم تألم قلبي فقد وجد تابوتا محجوزا في مستودع البلدية ووجد كلبا ينبح فلماذا يحجز الكلب والتابوت والممرات؟ وعلى من تكذبون فالطبيعي أنه لو ذهب مثلا السيد رئيس الجمهورية الى ولاية ويجد "الخور" بتلك الطريقة يرجع للقصر ويعزلهم جميعا، لذلك سيخاف الناس "اضرب القطوسة تتربى العروسة" ولكن لن يتغير شيء لماذا؟ لأن هناك تسيبا وعرف كل الناس أن السيد رئيس الجمهورية متسامح ينفعل ويغادر وترجع ربما لعادتها الأولى القديمة ويرجع اللعب من جديد الى أن تأتي قرارات أخرى.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للنائب المحترم عبد القادر بن زينب، الكلمة للسيد عصام البحري الجابري لك أربع دقائق. تفضل.

السيد عصام البحري الجابري

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيد الوزير والوفد المرافق له،

في البداية أترحم على روح جدتي التي توفتها المنية وإنا لله وإنا إليه راجعون.

سيدي الوزير، نريد التأكيد أن الإشكال اليوم لا يتعلق باتفاقية المقر في حد ذاتها، في مثل هذه المبادرات يمكن أن تمثل فرصة لتعزيز انخراط بلادنا في الفضاء الإفريقي وتطوير موقعها ضمن ديناميكية الأسواق الشاملة لكن الإشكال الحقيقي يطرح فيما بعد هذه الاتفاقيات أي في مدى توفر رؤية استراتيجية واضحة لدى الوزارة والحكومة وفي قدرتها على تحويل هذه المشاريع إلى واقع ملموس يخدم الاقتصاد الوطني والجهات، وفي هذا الإطار لا يمكننا أن نتحدث عن تموقع إفريقي أو عن أسواق شاملة دون ربط ذلك بالواقع الجهوي، وخاصة بولاية قابس التي كانت عبر التاريخ بوابة طبيعية نحو إفريقيا ومعبرا حيويا للتبادل التجاري بين الشرق والعمق الإفريقي.

اليوم لغز تونس حين تكون حال ولاية قابس عبر التاريخ في حالة ازدهار تكون تونس في حالة ازدهار وهذا هو مربط الفرس فقابس اليوم هي بوابة السلع المهربة وما زالت إلى يوم تعاني من تهميش واضح في السياسات التنموية، رغم كل ما تملكه من مقومات استراتيجية، ورغم تسجيل بعض المؤشرات وعلى غرار برمجة الرواق الاقتصادي قابس حزوة وهذا بعد متابعة وإصرار مع وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجهيز والحمد لله تمت برمجة هذا الرواق الاقتصادي، فإن هذه الخطوة تبقى غير كافية إذا لم تستكمل بإرادة فعلية لتأهيل البنية التحتية وتفعيل المشاريع المعطلة.

سيدي الوزير، كيف يمكن الحديث عن تطوير الأسواق الشاملة في ظل تعطل المنطقة اللوجستية بقابس؟ وتعرف أننا تحدثنا في أكثر من مناسبة عن المنطقة اللوجستية وتم وعدنا بالتدخل في هذا المشروع المعطل وفي ظل غياب رؤية واضحة لتطوير الميناء ليصبح ميناء تجاريا حقيقيا قادرا على تحريك الدورة الاقتصادية، وهذا مطلب شعبي وجهوي وقلنا بأن قابس هي بوابة الشرق عبر التاريخ بين الشرق والعمق الإفريقي، ونحن في بناء الدولة وفي سياسة عامة للدولة للعدالة الاجتماعية ولماذا يتم تجاهل الإمكانيات المتاحة مقابل التوجه نحو بعث ميناء جديد وبحث عن تمويلات وقروض إضافية بما يزيد الأعباء على المالية العمومية؟

إن الإشكال ليس في نقص المشاريع، بل في غياب الانسجام بين الخيارات وفي ضعف الحوكمة وفي غياب الجرأة لاتخاذ قرارات تعطى الأولوية لتثمين الموجود والبحث عن حلول مكلفة وغير مضمونة.

سيدي الوزير، إن نجاح أي مشروع وطني وخاصة في بعده الإفريقي يمر حتما عبر إدماج الجهات في هذه الرؤية والتمكين من لعب دورها الطبيعي في التنمية، وقابس ليست مجرد ولاية، بل هي نقطة ارتكاز استراتيجية يمكن أن تكون محركا حقيقيا للانفتاح على إفريقيا إذا توفرت الإرادة السياسية والرؤية الواضحة وخاصة الجرأة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل واصل فكرتك.

السيد عصام البحري الجابري

لذلك فإننا نطالب بتوضيح ما هي الاستراتيجية المتكاملة التي تربط هذا المشروع الوطني بالبنية التحتية الجهوية؟

وما هي الإجراءات لتفعيل المنطقة اللوجستية بقابس؟

وما هو القرار النهائي بخصوص تطوير الميناء التجاري وخط الحاويات بولاية قابس قبل التوجه نحو مشاريع جديدة قد تثقل كاهل الدولة؟

نقطتان على المستوى الجهوي، سيدي الوزير، نتمنى أن تدرج ولاية قابس ضمن المخطط المديري لوزارة التجارة في تأهيل الأسواق وسوق الجملة بولاية قابس وخاصة الدعم المركزي للسلع المهربة، رغم الإمكانيات والجهود الجهوية لكن يلزمنا دعم مركزي لأنها أصبحت نقطة رئيسية للسلع المهربة وهناك خط يسمى طريق الكويت نتيجة 15 مليار يوميا من السلع المهربة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيد عصام، مرة أخرى تعازينا الحارة يرحمها الله ورزقكم الصبر والكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد شعباني على كتلة لينتصر الشعب، أربع دقائق. تفضل.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

أقدم تحية احترام وتقدير إلى قطاع التعليم الثانوي والتربية البدنية وكل الدعم لهم في إضرابهم العام اليوم من أجل الحقوق الشرعية لهذا القطاع وأقول لوزارة الإشراف، وزارة التربية ورئاسة الحكومة عليهم أن يستمعوا إلى صوت قطاع هام وحيوي، قطاع مسؤول على تربية الناشئة وسياسة الصمت نتيجتها دائما الصفر.

يخوض اليوم الزملاء والزميلات في قطاع التعليم الثانوي والتربية البدنية إضرابا عاما وهو حق دستوري وعلى المسؤولين الإصغاء وفتح الحوار والنظر في الاتفاقيات المبرمة والاستجابة لمطالبهم، لأننا حين نتحدث عن إصلاح منظومة تربوية وهي ضرورة اليوم فأساس إصلاح المنظومة التربوية هو تحسين الوضع المادي والمعنوي لقطاع التربية والأسرة التربوية بشكل عام.

السيد وزير التجارة، أهلا وسهلا والوفد المرافق لك بيننا تحت قبة البرلمان واليوم تقريبا من مسؤولياتكم عديد المسائل اليوم التي تطرح نفسها وتتحدث على نفسها وبارزة للعيان بدون أن نخوض فيها وعلى جميع الأطراف، ليس فقط وزارة التجارة لا بد أن تتحمل حتى الوزارات الباقية مسؤولياتها.

السيد وزير التجارة، في البداية مسؤولياتكم مشتركة مع وزارة الداخلية وربما وزارة المالية وغيرها وهناك إشكالية طرحت جهويا تقريبا في عديد الولايات الحدودية ألا وهي إشكالية تجار المواشي اليوم، هذا النشاط الذي تعيش منه عديد العائلات التونسية خاصة على الحدود وخاصة بعد غلق الحدود مع الشقيقة الجزائر، اليوم الإشكالية قائمة ومطروحة وتهدد عديد الأسر رغم أنه على المستوى الجهوي تم اجتماع حضوري والي القصرين مع التجار ووعد بتسهيل الأمر لكن لابد من آلية حتى يتعاطى التجار نشاطهم بأريحية، وغير معقول أن تاجر عنده رأس مال لإعاشة عائلة وكذلك عديد الأطراف الأخرى وعائلات أخرى نوقفه وسيارته ورأس ماله وهو من المبتدئين

وتعرف أن تجارة المواشي كما نقول بالعامية تشتري "بالكلمة" وبقوا مدينين مع الناس، اليوم لابد من آلية لتسهيل هذا النشاط والمعالجة، صحيح هناك إشكالية السرقة وإشكالية التهريب لا نهرب من القانون ولكن أيضا لا ننسف هؤلاء الناس فكما تعرفون تجارة المواشي في الولايات الحدودية نشاط أساسي.

النقطة الثانية السيد الوزير، تخص منطقة التبادل الحر بتلابت من معتمدية فريانة ولاية القصرين وصادقنا عليها في قانون المالية الفارط هنا تحت قبة البرلمان وأهلنا وشعبنا وعديد الولايات هناك مرتبطة بها وتعتمد عليها لأن مسألة التوفيق...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل الفكرة سيد محمد تفضل، أرجعوا المصدح ونضيف دقيقة.

السيد محمد الشعباني

شكرا رئيس،

أصبحت منطقة التبادل الحر ضرورة وصادقنا عليها هنا والرؤية ضبابية هل ستتم اجتماعات أم لا؟ والإشكال العقاري تقريبا مفضوض فأين الدولة؟ نصادق هنا على مسامع شعبنا ثم يبقى ينتظر إلى متى؟

في علاقة بغلاء الأسعار، أسأل سؤالا وحتى في منطقتي وجهتي فهي منطقة منتجة للخضر والغلال وأسعار الطماطم اليوم أكثر من 3000 و4000 مي ألم تتمكن الدولة من حل هذه الشفرة؟ أين المراقبة؟ ورأيت في السوق الأسبوعية أن المواطن أصبح يشاهد بعينيه ويغادر وغير قادر على الشراء رغم أننا ننتجها ولو كنا نستوردها يمكن أن نختلق الأعذار.

في نقطة ومحور جلستنا اليوم هو الاتفاقية حول مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة أتحدث اليوم بكل مرارة لأننا بلد إفريقي، هذا موقعنا الجغرافي، ولكن أظن أننا تأخرنا كثيرا وربما خسرنا موقعنا اليوم في القارة في عديد الأسواق، أتمنى أن تفتح هذه الاتفاقية آفاقا حيوية للمستثمرين ولنا كدولة وكجمهورية تونسية في إفريقيا وأتمنى أن تكون البداية لدبلوماسية اقتصادية نشطة وموفقين...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيد محمد نكمل مع السيدات والسادة النواب الذين سأذكر أسماءهم: النائبة المحترمة زينة جيب الله، منير الكموني، عماد الدين السديري، عصام شوشان، عبد الجليل الهاني، نجيب العكرمي، عبد السلام حمروني وسنية بن مبروك، أطلب منكم الاستعداد للتدخل بعدها نرفع الجلسة مدة ساعة.

الكلمة للنائبة المحترمة زينة جيب الله خمس دقائق، تفضلي.

السيدة زينة جيب الله

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك سيدي الوزير ومرحبا بكافة الوفد المرافق لكم،

تحدث جل الزملاء تقريبا في المشكل الذي سأتكلم فيه اليوم وهو مشكل معلوم عند كل الناس وسيادتك تعرفه وكلنا نعرفه، التونسي يشتكي اليوم من غلاء مشط في الأسعار خاصة اللحوم والغلال والخضر.

سيدي الوزير، كما قال زميلي لن نحملك المسؤولية وحدك اليوم في هذا الموضوع ولكن تتحمل وزارة الفلاحة أيضا مسؤوليتها، فعوض أن تعمل اليوم على المنتوج المحلي وتحل مشاكل الفلاحين نجد أنفسنا بعدما صادق السادة الزملاء في قانون المالية على مقترح تسوية وضعية الفلاحين وجدولة ديونهم وتم تفعيل هذا الفصل الإضافي في قانون المالية وذهب الفلاحون لتسوية وضعياتهم فوجدوا أنفسهم أمام صدمة كبيرة مع الإدارة الجهوية لأملاك الدولة، تقول لهم لا، أنتم عندكم مقرر مشترك ما بين أملاك الدولة ووزارة الفلاحة في 2022 وأنه ستتم مضاعفة أو ضرب ثلاثة أسعار معلوم الكراء للأراضي التي يكتريها الفلاحون فأردنا اليوم أن نسوي الوضعية فأرجعنا الفلاحين إلى نقطة الصفر كيف نريد أن يكون المنتوج الفلاحي موجودا؟ كيف نريد من الفلاح أن ينهض ويعمل في حين أنه إذا أراد أن يخرج من وضعية مزرية، يجد نفسه في وضعية أتعس وهذه قرارات وزراء ومنظومة فاسدة لسنا مطالبين اليوم أن نطبقها ولن نعترف بها ونرفضها رفضا تاما، وقمت بتوجيه هذا المقرر للسيد رئيس لجنة الفلاحة الذي سيستدعي المعنيين بالأمر وننظر في حيثيات هذا الموضوع من 2022 لليوم وحين ستسوى وضعية الفلاح أصدروا هذا المقرر ويقول لك اليوم سنطبقه لا وألف لا.

سيدي الوزير، وزارتكم أيضا ليست بريئة تماما من هذا الغلاء المشط في الأسعار لأنه حين تكون هناك رقابة كبيرة صحيح أن الرقابة وحدها لا تكفي لأنه يجب أن تكون هناك استراتيجية وتنظيم هيكلي للوسطاء ما بين الفلاحين وما بين أسواق الإنتاج، سيدي الوزير، اليوم الوسيط مثلا يشتري كيلوغرام فلفل بـ 1200 مي ويبيعه في سوق الجملة بـ 3500 فبكم سيشتريه المواطن البسيط الذي يتقاضى راتبا شهريا أقل من الأجر الأدنى وجراية التقاعد والشيخوخة 250 دينار؟ فكيف سيعيش اليوم في ظل غلاء الأسعار والتكالب على هذا الغلاء المشط فالمواطن هو المتضرر في الأخير. متى سنضع حدا لهذه السمسرة والسماسرة الذين يسمسرون بقوت التوانسة؟

سيدي الوزير، عندك العديد من الحلول يمكن أن يكون هؤلاء الوسطاء مهيكلين وتحت رقابة تامة للدولة ويمكن وضع نقاط توزيع في كل إقليم تتوزع هذه المنتوجات على الأقل وتصبح الرقابة أسهل وأفضل وأشمل.

أيضا السيد الوزير، المخازن التي فيها وحدات التبريد في جل الأسواق تقريبا معطلة وتم ضرب وحدات التبريد هذه حتى لا يكون لدى الدولة مخزون احتياطي في حين أن السماسرة كما أسميتهم وليسوا تجارا حين يرفعون الأسعار تخرج الدولة وقتها المواد وتعوض للمواطن.

الدولة ليس عندها أي احتياطي اليوم وهم يتحكمون كما يشاؤون في الأسعار ومن الذي يتحكم في هذه الأسعار وفي الأسواق؟ ومتى سنقدم استراتيجية واضحة وإصلاحا شاملا لمنظومة التوزيع للمواد الغذائية لتونس؟ فالمواطن يعيش اليوم في حالة احتقان ولا يمكن أن تتواصل ويجب إيجاد حل جذري على المدى القريب والمتوسط والبعيد يحمي الأمن الغذائي للتونسيين.

سيدي الوزير، الحروب مندلعة في الخارج وليست عندنا في تونس، ولكننا نعاني من غلاء الأسعار هذا شيء غير مقبول ويلزمنا حلول جذرية كما قلت لك على المدى القريب لأن المواطن لن يتحمل أكثر وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد منير كموني أربع دقائق تفضل، المصدح وأرجعوا التوقيت من فضلكم.

السيد منيركموني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التجارة وبمرافقيه الكرام وكافة الحضور،

نحن اليوم في محطة جديدة في مسار إحداث مقر التميز الإفريقي للأسواق الشاملة، هذه المصادقة على مشروع القانون هو محطة، ولكنها ضمن محطات أخرى منها إبرام الاتفاق في 14 جويلية 2022 وقبلها أيضا اختيار بلادنا في 2020.

سيدي الوزير، من 2020 الى 2026 ألا ترى أن هناك بطئا في هذه الإجراءات؟ ولا ندري كم سيستغرق الأمر إذا تمت المصادقة على هذا القانون لتفعيل هذا المقر؟

مع احترامنا لرأي المعترضين واحترازاتهم سواء في علاقتها بالهجرة غير الشرعية والامتيازات الممنوحة فإننا نرى أن هذه الامتيازات التي تسند عادة للأعوان العاملين بالمراكز الدولية غالبا ما تكون ضمن بروتوكولات متعارف عليها، بل أننا نعتبر أن توفير امتيازات أحيانا إضافية ما لم تمس بجوهر السيادة الوطنية وأمننا القومي هو ضمن توفير أفضل الحظوظ لبلادنا من أجل جلب مقرات مراكز القرار بالمؤسسات الإقليمية والقارية والدولية في ظل منافسة شرسة من الدول المجاورة وبقية دول العمق القاري.

صحيح أن بلادنا تحظى بموقع استراتيجي هام في قلب الخط المتقدم لإفريقيا يؤهلها لأن تكون واسطة بين الفضاء الأوروبي والفضاء الإفريقي وصحيح أن إفريقيا ما زالت إلى حد الآن تحتوي على إمكانيات اقتصادية كبيرة، ولكن لا معنى لذلك إذا لم يصاحب هذه الإمكانات مجهود بشري وسياسي كبير في تقريب المؤسسات المؤثرة في الأسواق الإفريقية الواعدة.

لا معنى لذلك إذا لم يصاحب هذه الإمكانات مجهود بشري في تبسيط إجراءات المعاملات الاقتصادية ورقمنتها وفي تطوير قانون الصرف والإجراءات الديوانية وما لم يصاحبها أيضا مجهود كبير في البنية التحتية من طرقات وفي النقل من توفير خطوط جوية مباشرة نحو العمق الإفريقي وخطوط شحن بحرية آمنة وسريعة ولم لا في خطوط نقل برية وحديدية وربطها بالخطوط القارية الموجودة في شراكة حقيقية مع الشقيقتين ليبيا والجزائر. إذن ما ستجنيه بلادنا من مثل هذه الاتفاقيات بصفة عامة لا يستهان به في تطوير اقتصادنا وبنيتنا التحتية شرط أخذ الاحترازات والتعامل معها بجدية وأيضا في شراكة في مزيد من البذل الجهد في مستوى البنية والتشريع، شراكة داخلية وأيضا جهد دبلوماسي.

سيدي الوزير، سأستغل حضوركم اليوم في ما بقي من الوقت للإشارة إلى بعض المسائل المحلية وخاصة في علاقة بالمخابز إذن كنا دائما في ولاية المهدية نطالب بمراجعة الخارطة وخاصة في الدائرة التي أمثلها هبيرة والشربان وأولاد الشامخ، هناك نقص كبير في الخبز بهذه العمادات لذلك نرجو منكم منح المزيد من التصاريح.

أيضا نقطة أخيرة في علاقة أيضا بالبطاطا بلغتنا بعض التشكيات في علاقة أيضا بينكم وبين وزارة الفلاحة في أن الفلاح اليوم يجتهد ويزرع البطاطا وغيرها لتوفيرها تقريبا بدينارين وبعد ذلك تنزل للأسواق بدينار وأكثر قليلا، اليوم لا بد إذن من هذا الجهد المشترك في تحديد الأسعار ودعم المجهود الفلاحي حتى لا يكون الاستيراد عائقا أمام مجهود الفلاحين وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيد منير، إذن الكلمة للنائب المحترم أيمن صالح، أربع دقائق. تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة الإطارات المرافقة له.

بخصوص مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الاتفاق المذكور والذي يهدف في النهاية إلى تركيز مقر "التميز الإفريقي للأسواق الشاملة"، فإننا بالطبع نرحب بتركيز مقر أي هيئة في بلدنا وتحديدا الهيئات التي توافق عليها دولتنا.

بداية وجب التنويه إلى أن هذا القانون محال من الحكومة عن طريق رئاسة الجمهورية إلى مجلس نواب الشعب، أقول هذا لأننا أصبحنا تقريبا نأتي بالقوانين مباشرة وللتوضيح للناس الذين لا يعرفون والذين في قلوبهم مرض، إن هذه القوانين ومنها مشروع هذا القانون تمر عبر رئاسة الجمهورية وصولا إلى مجلس نواب الشعب.

إذن، هذا المقترح اليوم يتعلق بتركيز هيكل وإفريقيا اليوم تزخر بالعديد من الأشياء الإيجابية ومنها هذه الهياكل أو الهيئات التي نرحب بها كما نرحب بدبلوماسييها وطلابها الذين يأتون للدراسة لفترة معينة ثم يعودون إلى بلدانهم للمساهمة في تطويرها وتونس ليست جديدة في هذا المجال لكننا في المقابل لا نرحب بمن يأتينا بطريقة غير نظامية أو غير شرعية ونغلق عنه الأبواب وهذا أمر طبيعي في أي دولة لا تقبل بانتهاك سيادتها.

بالنسبة إلى موقعنا الجيوستراتيجي، لقد استمعنا إلى تقرير اللجنة وما ورد فيه من عبارات مثل التشريك وسوف نشرك ونفعل ونعمل ونقدم وحين تسمع هذا الكلام تدرك مدى براعتنا في الصياغة المكتوبة فنحن في الكتابة متفوقون جدا ما شاء الله علينا، ولكن، حين صرح السيد الوزير بوجوب تشريك النواب وما إلى ذلك لم يشركونا يوما في أي شيء وأنا والله العظيم، بصفتي عضوا في البرلمان الإفريقي وعضوا في هذا البرلمان لم يتم إشراكنا يوما في أي ملف.

مؤخرا مثلا، لم تقع دعوتنا للاستماع لوزارة التجارة أو وزارة الخارجية، دعونا نكن واضحين هذا اليوم هو توجه عام من الحكومة، وهم يعملون وفق خطتهم أعانهم الله وكل طرف يعمل من جانبه أما الحديث عن التناسق والتوافق وما شابه لا وجود له على أرض الواقع، تسمع الأخبار مثل كل الناس الذين يتابعون ويستمعون إلى الإذاعات ويقرؤون المقالات المنشورة، في يوم الجمعة الماضي أو الذي قبله حل وزير التجارة لدولة النيجر مرحبا به في تونس رفقة وفد مرافق له ونظم له يوم خاص لشرح الإمكانيات والفرص المتاحة لدينا، فلماذا يتم أيضا تغييب نواب البرلمان الإفريقي عن مثل هذه الفعاليات؟ وليس هناك أي مبرر لتغييبهم عن تظاهرات تابعة لوزارة الخارجية، ينطبق الأمر ذاته على الهياكل الكبرى في إفريقيا وأنا أتحدث من هذا المنطلق لأن النواب في إفريقيا الذين يشاركوننا في البرلمان الإفريقي يحظون بمكانة كبيرة في بلدانهم وهم يساهمون في دعم التجارة ويفتحون لك الأبواب المغلقة في مجالات عديدة.

لكننا للأسف، بتنا نلعب دور المتفرجين، تماما كالمباراة التي تجمع بين فريقين بينما يجلس الباقون في مدارج الجمهور نحن مجرد جمهور يكتفي بالتشجيع إن شاء الله، ربي يوفقنا لما فيه الصواب، في حين أن دولا أخرى تضع استراتيجيات وتنجز أعمالا كبرى على أرض الواقع.

انظروا اليوم إلى شقيقتنا الجزائر مثلا إنها تعمل على مشروع "طريق شمال-جنوب" والذي وصلت نسبة انتهاء الأشغال فيه إلى 90%. هذا الطريق يربط العاصمة الجزائر بدول جنوب الصحراء ونحن نتحدث هنا عن طريق سيارة ..

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا السيد أيمن بن صالح. أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم عماد الدين الزديري، له ست دقائق، تفضل.

السيد عماد الدين الزديري

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بك السيد الوزير.

أنا سأبدأ بحديث شريف: "من شكر وذم كذب مرتين". أنا من باب على الأقل لكي أخرج من هذا الحديث، سأقول للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت لكي نمضي للإصلاح.

أولا، نشكرك لأنك دخلت معنا في موجة البرد التي أصابت الكاف بالتوازي مع السيد وزير الداخلية، وحين أقول دخلت معنا السيد الوزير، نكون قد أتعبناكم في موضوع أعطاه "الفيسبوك" أبعادا أخرى والنواب هم من دفعوا الفاتورة، أنا حين أطلب السيد وزير التجارة فمعنى ذلك أنني أطلب الدعم للإدارة الجهوية وحين أطلب السيد وزير الداخلية فمعنى ذلك أنني أطلب الدعم لكل السلطات المحلية والجهوية ومن هنا يبدأ التقييم السيد الوزير، لأن الكاف بينت بالكاشف أن من بين مشاكلها الثانوية تحول الغاز إلى مشكلة رئيسية، ولكن لا يستقيم الأمر تبرسق بجانبنا وجندوبة بجانبنا ما توفر من الغاز في نبر والطويرف لربما كانت الكارثة أكبر ولولا تدخلكم أنتم بالمرافقة الأمنية مع السيد وزير الداخلية وغيره لربما كانت الكارثة أكبر. والحمد لله أن الأمطار نافعة، ولكن نحمد الله أنها لم تزد يومين أو ثلاثة هذا ما أردت قوله بخصوص الكاف.

أود الحديث عن غلاء الأسعار السيد الوزير، ولست المسؤول الوحيد بصفتك وزيرا للتجارة، ولكنك مسؤول إذا كنت تبدأ بخداع نفسك كوزارة وكإطارات معك تأتي لمنتوج فلاح تعب عليه وتحدد له سعرا في السوق في حين أن وزارة الفلاحة هي المسؤولة عنه والدولة هي المسؤولة عن أملاك الدولة التي لم تتمكن من توفير إنتاج فيها لا لحوم، لا زيوت، لا إنتاج حبوب، لا خضر، لا غلال وأراضينا الدولية مهملة ولا تنتج ونريد أن نتحكم في السوق.

نأتي في النهاية وبعد أن يتعب الفلاح نحرر له محضرا ونقوم بالحجز وإهانته في حين أنه يقتنص الفرصة لأنه ناجح ولأنه عمل أكثر من غيره وتعب أكثر من غيره وفي النهاية نهين الفلاح بدعوى أننا نحمي المواطن، عذرا سيدي، أنت حميت المواطن بالمواطن والفلاح هو أكثر إنسان يدافع عن المواطن.

هناك مسألة أخرى السيد الوزير، عندما تحدثت إلي وطلب مني أن أقول للناس أن يصبروا، والله الشعب التونسي كله صابر وأنا في المرة الماضية خلال قانون الميزانية قلت: "أعطونا منحة الصبر للمواطن" والآن والله قد أكون متشائما بعض الشيء ورغم أنني أرى نصف الكأس الممتلئ أقول لكم: جهزوا لنا "منحة الدفن" لأنه على الأقل من خلال منحة الدفن سيطمئن المرء عندكم بأنه سيجد كفنا، لقد وصلنا إلى هذا الوضع في هذه البلاد وإذا لم يضع الجميع أيديهم في "العجين" والمساهمة الفعلية في العمل فلن ننقذها.

فهناك أناس يذهبون لشراء الخضر ثم يتحسسون ويمرون وهناك أناس وقد قلتها سابقا لا يأكلون اللحم إلا في مأتم أو في عرس، بـ 60 دينارا وزميلي قال بـ 55، بـ 60 دينارا في بلدي لا يمكنه شراؤه حتى الدجاج أقل دجاجة يقول الناس أنها بـ 20 و25 دينارا في بلدي والناس والفقراء متعبون.

السيد الوزير، الفلفل والطماطم كأنهما مرسومان بالأصفر وكأنهما موز في هذه البلاد الموز بـ 22 دينارا يمر عبر الكاف ويمر عبر سليانة ويمر عبر باجة وينزل إلى تونس ويباع والخضار يضعه كفلال ليرغب غيره في الشراء وكما يسمونه "produit de la peine "، حتى إذا اشترى أحدهم الموز يشتري حبة أو حبتين ووجود الموز يخفض أسعار الغلال الأخرى وهنا دوركم السيد الوزير، لو يأتي الموز ويبدأ بسعر 7000 أو 5000 مليم، فحينها سينخفض سعر التفاح إلى 4000 و3000 مليم، الدولة هنا يجب أن تتدخل لا أن نبقى متفرجين ونأتي فقط لنحدد الثمن وندخل الناس إلى السجن ونستعرض عملنا، أي شيء فعلتموه في الرقابة الاقتصادية إلا وارتفع سعرها لأنكم تحاربون مافيا عندما تحددون سعر البصل بـ 1.500 مليم، فإنه يجلب لك النوعية الثانية والثالثة أما الجودة الأولى فتباع تحت الطاولة بزيادة 500 مليم أو تشترى البصل المتعفن هكذا يتعامل الناس مع هذا الوضع لأننا نستهدف الفرص ولا نرحم بعضنا البعض.

الرقابة الاقتصادية ليست مجرد تحديد ثمن، الرقابة الاقتصادية تكون عندما ننتج ونتحكم في الأثمان بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والفلاح ونحميه في كل إنتاج ينتجه حينها يمكننا أن نحمي الفلاح والتاجر والمستهلك ونحمي هذه البلاد إن الوضع بات كارثيا ويجب على الجميع أن يتحرك.

بالنسبة إلى مسألة الرخص السيد الوزير، إن الرخص في الكاف وزميلتي بجانبي تعلم ذلك جيدا بأننا نعاني من هذا منذ ثلاثة سنوات لا توجد رخص تاكسي، لا رخص عربات "لواج" ولا رخص نقل ريفي لا رخص مخابز، لا تسمع إلا الأرقام والمؤشرات ولم نفعل شيئا سوى إنقاص رخص التبغ ولم نضف أي رخصة ولهذا السبب الوضع كارثي في ولاية الكاف وأنا أطلب منك سيدي الوزير وعندي أسماء وأود تسميتهم دون ذكر الألقاب صابر وماهر وغيرهما، هؤلاء شباب تحصلوا على الإجازات شباب يريد التكوين في المخابز، شباب يريد العمل ويريد العمل في الحصة المسائية لأن لدينا عادة سيئة في ولاية الكاف الخبز ينتهي في الساعة الواحدة بعد الزوال ولا تجد خبزا لقد جئنا بناس يريدون العمل مساء فيأتون إلى إدارة التجارة، فيقولون لهم إن المعتمدية الفلانية ليست طالبة رخصة وهي طالبة رخصة لم يتقدم لها أحد إذا لنقسم الحصة على المخابز الموجودة ولا نحدث رخصا جديدة. الرجاء إحداث رخصا جديدة، السيد الوزير، والنظر في هذا الموضوع.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عماد الدين الزديري. أحيل الكلمة إلى النائب المحترم عصام شوشان، له خمس دقائق تفضل.

السيد عصام شوشان

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير وكافة الإطارات الحاضرين معانا اليوم تحت قبة البرلمان.

والله السيد الوزير، في الحقيقة نحن نناقش اليوم القانون الأساسي ويفترض أن تكون جل التدخلات في إطار القانون الأساسي، ولكن لماذا يتكلم النائب في مواضيع خارج القانون؟ لأن هذا هو الإشكال الذي نعيش فيه ولأننا نمثل صوت الناس وصوت ناخبينا وهناك تدخلات فإذا أردت الآن أن أمارس الشعبوية من فوق هذا المنبر فبإمكاني فعل ذلك وأخرج في ثوب البطل وإذا أردت أن أتكلم بمنطق

العلم فلن يستمع إلي أحد، كم أتمنى أن يأتي يوم نتكلم فيه بالعلم والمنطق لكي يستوعب الناس ولكي يستوعب المواطن.

يمكنني أن آتي اليوم وأقول لك يا سيدي الوزير، وأنت في النهاية مواطن مثلنا تماما إن غلاء الأسعار أصبح أمرا لا يطاق دعونا نتحدث بصراحة جميعنا ننزل إلى الأسواق وجميعنا نعرف غلاء الأسعار ولم يعد بمقدور أي أحد مجابهته من جميع النواحي، لماذا؟ لأنه لا توجد دراسة علمية محكمة في تحديد علم الأسعار.

دعونا نتحدث من منطلق دكتور في الاقتصاد، هل نأتي هكذا بشكل مسقط ونقول إن منتوجا معينا أو سلعة معينة سنحدد سعرها؟ نحن نتكلم في مؤسسات الدولة وهذا أمر غير منطقي لقد أثبتت التجربة أن كل منتوج نحدد سعره بشكل دوري، أتعرف من ينتفع منه؟ السوق الموازية.

سعرنا الموز فانتفعت السوق الموازية، سعرنا اللحوم فذهبت إلى السوق الموازية، سعرنا الدجاج فربحت السوق الموازية، أي شيء نقوم بتسعيره إلا وتربح منه السوق الموازية وتلك السوق أصبحت تنتظر السيد الوزير أو الدولة متى يحددون السعر لكي تذهب هي وتستثمر، لماذا يحدث هذا المنطق؟ لأننا عند تحديد الأسعار أن نأخذ المنظومة كحلقة كاملة وكنظام بيئي "Ecosystème" بأكمله، ومن الذي أضررنا به هنا عندما نحدد الأسعار؟ لقد تضرر الفلاح الذي يمثل الحلقة الأضعف والذي بصدد الإنتاج، نأتي للفلاح ونقول له أن الكيلوغرام الواحد من لحم الخروف بـ 45 دينارا، دون أن نعرف كم تكلف عليه ولا ماذا عانى ولا في ماذا ينتج ولا أي شيء جئنا بسعر مسقط، ومن ضربنا؟ ضربناه هو.

السيد الوزير، إن تحديد الأسعار والضغط عليها لا يكون بأن يخرج مسؤول وتصوره الكاميرات ونرى لافتة منتوج معين ونقول أن السيد الوزير قام بزيارة ميدانية وها هي الأسعار قد ضغط عليها، الأمور لا تسير هكذا.

هناك ما يسمى بإدارة الأسعار "Gestion des prix" وتحديد الأسعار في العالم يكون بالمنطق فإما أن نضغط على الأداء على القيمة المضافة "TVA" وهو أمر مستحيل لأن الموارد الجبائية للدولة تدعم ميزانيتها من تلك العائدات أو نذهب في سياسة الدعم للمواد الأساسية.

الديوان التونسي للتجارة السيد الوزير، وهو مؤسسة تأسست منذ سنة 1962، يعاني عجزا ماليا كبيرا جدا أليس كذلك؟ يعاني عجزا ماليا متواصلا ولم نجد له أي إصلاح "Réforme" أتعرف لماذا يعاني عجزا ماليا؟ لأنه لا يخلق القيمة المضافة يشتري السكر ليعطيه للشركات لتعليبه ويشتري القهوة والشاي والأرز ليعطها للشركات لتعليبها دائما تنقصنا الإجراءات العلمية السيد الوزير، هل سنبقى ننظر إلى المؤسسة وهي خاسرة وبدعوى دعم المواطن ونريد من المواطن أن يضغط على الأسعار؟ عن أي تركيبة تتحدثون يا سيدي الوزير؟

على الأقل بالنظر إلى الآليات المعمول بها في مؤسسات العالم يمكنك خلق شركات صغرى تابعة تخلق القيمة المضافة بدلا من الإبقاء على شركة مفلسة ننظر إليها جميعا وفي كل مرة نضيف لها فصلا في قانون المالية ونقول "هذا لإنقاذ الديوان التونسي للتجارة"، ليس هذا هو المنطق يا سيدي الوزير، وأنت لست المسؤول الوحيد عن هذا لأنها سياسة دولة بأكملها.

دعني أنتقل بك السيد الوزير إلى الشأن المحلي والرخص، لدينا بلدية اسمها "بلدية النصر" بمدينة الحنشة يوجد بها رخصة مخبزة واحدة فقط والله من العيب أن يتحدث النائب تحت قبة البرلمان عن أشياء هي مجرد إجراءات عادية منطقة بها أكثر من 15,000 مواطن ولا توجد بها رخص ولا أتحدث هنا عن رخص أخرى.

رخص الأعلاف أيضا يا سيدي الوزير تحتاج إلى مراجعة، ولماذا أقول مراجعة؟ لأن هذا دعم من الدولة وهذه المسائل المفروض أن تحل وعندما تراجع أنت تذكر أن المواطن البسيط الذي ينزل إلى السوق لم يعد قادرا على مجاراة أي شيء، سعر الدجاج في آخر مرة بأرقام مرتفعة ومثلما فعلوا في تسعير الموز، لماذا تحشر الدولة نفسها في الموز وتتدخل؟ هل الدولة تحشر نفسها في كل شيء في النهاية هناك السوق الحرة وهناك آلية السوق هي التي تحدد الأسعار بناء على العرض والطلب فما دخل الدولة لتحدد سعر الموز واللحم والدجاج؟ لا تتدخل الدولة إلا عبر مؤسساتها لضبط التوازن.

دعنا نجد حلا معا لواقعنا فنحن نطلق أرقاما هكذا اعتباطا ونقول للمواطن اذهب واشتر ونحن عاجزون عن الإصلاح، يا سيدي الوزير، نحن مقبلون على عيد الإضحى، وانظروا من الآن كم سيبلغ سعر خروف العيد ونعلم أنه حتى لو قلت سنقوم بتوريد خراف فستضع شروطا وكراس شروط، فهل نحن قادرون على تطبيق ذلك الآن يا سيدي الوزير؟ إننا نتابع الشأن الاقتصادي خطوة بخطوة والمواطنون ينتظرون ما سنفعله في ملف الأضاحي، وفي النهاية قمنا بضرب الفلاح وإقصائه وإذا أردت تحقيق التوازن فلن يكون بهذه الطريقة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا السيد عصام شوشان. أحيل الكلمة إلى النائب المحترم عبد الجليل الهاني عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد الوزير وبالطاقم المرافق له.

مرحبا بكم جميعا.

في الواقع، إن المصادقة على هذه الاتفاقية تعتبر خطوة هامة في إطار تركيز وتدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول الأفريقية فيما بينها، لكن الملاحظة الأولى على هذه الاتفاقية السيد الوزير، هي: لماذا بقيت أربع سنوات منذ إمضائها إلى حد هذه الساعة حتى تعرض الآن على مجلس نواب الشعب في سنة 2026؟

ثانيا، السيد الوزير، وكما ذكرت أثمن هذه الاتفاقية والتعاون الأفريقي لتنمية قنوات التواصل والتعاون التجاري والاقتصادي، إلا أنني كنت أتابع المسألة وأود الإشارة إلى نقطة معينة نحن كحكومة وحتى كرئاسة جمهورية نلاحظ اليوم غياب الزيارات الرسمية للسيد رئيس الجمهورية إلى الدول الأفريقية على ما أظن باستثناء الجزائر ومصر، ونتمنى أن يقع تدارك هذا الأمر في الفترة القادمة وأن تكون هناك زيارات تضم وفودا من الإطارات السامية وكذلك رجال الأعمال لفتح قنوات التواصل الثنائي مع الدول الأفريقية يجب ألا نقتصر على البرلمانات والاتحادات وإنما ينبغي أن تكون هناك علاقات ثنائية مباشرة بين الدول مما يسهل علينا الولوج إلى هذه الأسواق الواعدة

وإن شاء الله نرى منتجاتنا متواجدة بكثافة هناك وكذلك يكون لرجال أعمالنا استثمارات خارجية مكثفة.

هذا الأمر سيصبح أيسر بإذن الله بعد إصلاح مجلة الصرف والتي نأمل أن تعرض في القريب العاجل على مجلس النواب بناء على مقترح من النواب، إذ أن التداول في هذا الشأن سيفتح آفاقا لرجال الأعمال وللتجار التونسيين في تعاملاتهم مع الخارج خاصة وأننا نرى دولا شقيقة قريبة منا اقتصاديا وحتى من حيث عدد السكان لديها استثمارات هامة في الدول الأفريقية، في حين أننا لم ندعم هذا الجانب بالشكل الكافي حتى اليوم نأمل إن شاء الله أن نتدارك هذا الأمر فكثيرا ما نتحدث دون أن ننفذ على أرض الواقع.

المسألة الثانية السيد وزير التجارة، هي الإشكال الكبير الذي تطرق إليه العديد من الزملاء اليوم ولا يمكننا غض الطرف عنه وهو مشكلة الأسعار وآلية تحديدها وخاصة كما أفاد زميلي أن كل منتج يقع تسعيره يصبح عرضة للمضاربة والاحتكار وقد أصبحنا نعمل بسرعات متفاوتة بين أجهزة الرقابة وبين مقاومة هؤلاء المحتكرين وصحيح أن الزجر أمر هام، ولكننا تعلمنا في علم الاقتصاد، السيد الوزير، أن هناك قانون العرض والطلب حيث يستقر السوق عندما يتكافأ العرض مع الطلب وهو أمر غير متوفر اليوم في السوق لجميع المنتجات وأنا أرى أننا نفاجأ بنقص العديد من المنتجات، بل إنني ذهلت عندما رأيت منتجات تستورد من دول أجنبية وقلت في نفسي: غريب ما يحدث في تونس هل أصبحنا نستورد الحمص والفاصوليا والثوم؟ أما الشاي فقد يقول البعض ليس هناك مشكلة في استيراده، ولكن هناك منتجات من المفروض ألا نستوردها مطلقا كالفلفل والطماطم، بل يجب أن ننتجها محليا.

إن المشكلة الحقيقية تكمن في منظومة الإنتاج كما أشار الزملاء فبالنسبة إلى الفلاح اليوم، تشهد التكلفة ارتفاعا متزايدا مما دفع بالعديد من الفلاحين إلى هجر هذا القطاع والتوجه نحو زراعة منتجات أخرى قد تكون أكثر ربحية ولا تخضع للمضاربة التي أصبحت مستشرية في كل القطاعات.

المسألة الأخرى السيد الوزير، تتعلق بمشكلة الرخص والتوزيع ولماذا لا يستمع بعضنا لبعض حين نقول أن الآلية المعمول بها اليوم تطبق من طرف وزارة التجارة بالتعاون مع الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد والمتعلقة بحصص التبغ وأنواعه لن تؤدي إلى أي نتيجة؟ إننا نطبق هذه الآلية منذ عشر سنوات ولم تحقق أي جدوى لذلك يجب أن نغير منظومة الحصص اليوم فلم تعد هي الحل هذا هو الواقع فالناس يحتجون اليوم، هل يعقل أن هناك مناطق يباع فيها علبة التبغ بزيادة تبلغ ألفين أو ثلاثة آلاف مليم عن السعر الرسمي الذي حددته الدولة؟ معنى هذا، هل تعرفون ما هو القطاع الذي لم يتبق فيه اليوم تعامل واضح وفوق الطاولة؟ كل شيء أصبح يدار تحت الطاولة ربما استثنينا الأدوية سابقا ولو أن جزءا منها اليوم أصبح يشترى أيضا تحت الطاولة. بناء على هذا نحن بحاجة إلى مراجعة شاملة بحاجة إلى أن نجلس معا ونستمع لبعضنا البعض في جلسات عمل دعونا نبادر ولا نبقى خائفين من التغيير.

لقد استدعيت سابقا وزير النقل بخصوص الرخص وسيارات الأجرة، وقلت له إن الرخص الحالية أصبحت تورث من الآباء إلى الأبناء بينما هناك مواطنون آخرون من حقهم العمل، فلماذا لا نمكنهم من تشغيل سيارات أجرة أو نقل ريفي؟ إننا نرى الناس يوميا في الطرقات يركبون وسائل نقل غير مرخصة دون مشكلة، ولكن عندما نطالب بمنحهم رخصا قانونية، يقال لنا لا، سيتداخل القطاع وتتضرر مصالح الناس.

وبعد ذلك، يأتي المهنيون من هذا القطاع أو ذاك، ويثيرون المشاكل ويعلقون لافتات الاحتجاج على أبواب الولايات والوزارات فنصبح خائفين منهم ونقول دعنا من هذا الأمر وتجنب المشاكل وهكذا، فإن كل منظومة حكم تأتي تحاول المحافظة على استقرارها إلى ما لا نهاية دون إثارة قلق أي طرف...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، تفضل السيد عبد الجليل الهاني.

السيد عبد الجليل الهاني

سمعت ست دقائق وليس خمسا، المعذرة منكم أود الإشارة إلى أنني سأطرح هذه النقطة بالنظر إلى الغلاء الفاحش الراهن فإن ما أريد المطالبة به وإن كان الوقت متأخرا نوعا ما لطرح مقترح قانوني على مجلس نواب الشعب هو تأجيل أقساط القروض البنكية للموظفين والمواطنين المدينين للبنوك خلال شهر ماي.

إننا مقبلون على شهر يتزامن مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بالإضافة إلى الارتفاع الجنوني لأسعار الأضاحي وهو أمر لا يقتصر على هذه السنة الطيبة، بل يتكرر كل عام وهذا الوضع سيخنق المواطن ماديا تماما لذلك، نتمنى من السيد محافظ البنك المركزي والسيدة وزيرة المالية والسيد رئيس الجمهورية، التوجه نحو تأجيل أقساط القروض لشهر ماي وتوزيع قيمتها على الإحد عشر شهرا المتبقية من السنة.

السبب في ذلك هو تزامن هذا الشهر مع فترة الامتحانات حيث تذهب نصف الرواتب، بل الرواتب بأكملها للعائلات التي لديها تلاميذ يجتازون الامتحانات الوطنية من السادسة والتاسعة إلى البكالوريا المواطن اليوم يمر بظروف صعبة جدا وهذه المصاريف ستخنقه، لذا نأمل من السيد محافظ البنك المركزي اتخاذ هذا الإجراء ليعيد النفس والأكسجين لراتب شهر ماي...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا السيد عبد الجليل الهاني. أحيل الكلمة إلى الأستاذ نجيب عكرمي عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق، تفضل.

السيد نجيب عكرمي

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد وزير التجارة والوفد المرافق له.

في البداية تمنياتنا بالشفاء العاجل للتلميذة آمنة بن عاسي التي تعرضت لحادث في إعدادية زانوش هذه الإعدادية الغير صالحة أصلا للتدريس، هذه الإعدادية في بنية تحتية كارثية كنا نهنا السيد وزير التربية منذ ثلاث سنوات أو أكثر على أنه هذه الوضعية لا يمكن أن تستمر، وضعية الإعدادية مكتظة بالتلاميذ طاقة الاستيعاب لا تتجاوز 500 لكنها في العدد مضاعف أكثر من ألف تلميذ، الوضعية التربوية غير سليمة بالمرة، انقطاع مدرسي مرتفع حالة من الوضعيات النفسية والوضعيات الصحية التي تتطلب توفير إطار تدريس وإطار رعاية وأعوان تأطير.

هذه الإشكاليات التربوية، إلى متى ستتواصل على وزارة التربية أن تتحمل مسؤوليتها؟ مشكور السيد الوالي أنه تتحرك بسرعة من أجل نقل هذه التلميذة إلى مستشفى الحروق البليغة، كل الشكر السيد

الوالي، لكن الملفات التربوية يجب أن تفتح وفق رؤية حقيقية للإصلاح التربوي لا رؤية ترقيعية والكوارث تتفاقم وتتواصل، هذا في جانب.

أيضا المستشفى المتعدد الاختصاصات، إلى متى سيظل معطل؟ لا بد من التسريع على وزارة الصحة أن تسارع باتخاذ الإجراءات الضرورية لمعالجة ومتابعة المستشفى المتعدد الاختصاصات بقفصة، حتى تكون الخدمة الصحية قريبة من المواطن في جهة قفصة.

السيد الوزير، ملف التجارة وهذه الاتفاقية التي ستبرمها تونس مع الاتحاد الإفريقي لتركيز هذا المركز للتميز الإفريقي للأسواق الشاملة مهمة هذه الاتفاقيات، السيد الوزير، لكن ما هي رؤية وزارة التجارة في علاقة بالتجارة الداخلية أو بالملفات الداخلية؟ وزارة التجارة ليست معزولة عن بقية الوزارات، وزارة التجارة مرتبطة آليا بوزارة الفلاحة ووزارة الصناعة وبوزارة الداخلية.

إن رؤية وزارة التجارة في علاقة ببقية الوزارات لا بد أن تكون رؤية واضحة استراتيجية وهنا نتحدث عن المخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية والمواد الغذائية من ألبان مخزون استراتيجي من حبوب لحوم بيض ودجاج، هل أن وزارة التجارة على علاقة أو متابعة لحلقات الإنتاج حلقات التوزيع وحلقات التخزين الاستثمار والتحويل، بمعنى إن لم تكن لوزارة التجارة رؤية استراتيجية في علاقة ببقية الوزارات من إنتاج حلقة الإنتاج التي هي الفلاح في البداية، هل أن وزارة التجارة تتابع مع وزارة الفلاحة في عملية الإنتاج؟ بمعنى هل أن وزارة التجارة على علاقة بالمساحات التي تم زراعتها في كل موسم؟

بطبيعة الحال هذا مغيب لأننا لا نعلم الكميات المزروعة حتى ندرك ما هي حاجيات سوقنا ومستهلكينا، بمعنى أن حلقة الإنتاج لا بد أن تكون مرقمنة، كل فلاح يجب أن تكون له منظومة متابعة بمعنى أن كل فلاح يقوم بترسيم المساحات المزروعة في كل موسم حتى ندرك حاجياتنا الداخلية والخارجية. إن لم تكن رؤية واضحة في علاقة بالإنتاج في علاقة بالتوزيع لما لا تمكن وزارة التجارة بطاقات موزع بمعنى موزع منتج للفلاح بمعنى الفلاح له بطاقة اعتماد تمكنه من التجول والتنقل بين الأسواق هذا لا بد من رقمنتها، أيضا حلقات التحويل والتوزيع.

السيد الوزير، لا بد من توزيع عادل بين الأسواق للمنتوج حتى لا يتفاقم في سوق وينقص في سوق أخرى، حلقات التحويل مرتبطة برؤية المعامل...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا السيد نجيب عكرمي. أحيل الكلمة إلى النائب المحترم الأستاذ عبد السلام حمروني عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عبد السلام حمروني

شكرا سيدي الرئيس.

مرحبا بالسيد وزير التجارة وكامل الوفد المرافق.

نصادق اليوم على مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على الاتفاق المبرم بين الجمهورية التونسية ومفوضية الإتحاد الإفريقي حول مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة.

بداية، لا يمكن إلا أن نثمن كل خطوة من شأنها أن تعزز مكانة تونس ودورها داخل المجال الإفريقي، ولكن العمل على هذا المستوى يتطلب إجراءات ومبادرات أكثر فاعلية وتبرهن فعلا على التوجه العام للسياسة الخارجية التونسية بما ينعكس إيجابا وخاصة بدرجة أولى على المجال الاقتصادي خاصة عندما نتحدث عن منتجات تمثل المصدر الأول للعملة الصعبة، لكن للأسف لم يتم العمل على استثمار هذا الفضاء الإفريقي وخاصة إقامة علاقات تجارية أكثر متانة بإحداث خطوط بحرية أو جوية تربطنا مباشرة بهذه الأسواق.

جهويا السيد الوزير، وفي علاقة بالارتفاع المشط للأسعار ولنعرف مسبقا أن الموضوع أو الملف مركب ودوركم يكاد يقتصر على الرقابة والردع وهنا أحيلكم على الإدارة الجهوية للتجارة بمدين وقد نجد لهم أعذار من قبيل النقص في الموارد البشرية أو المعدات مما جعلهم حبيسي أسوار الإدارة أو تقتصر زيارتهم ودورهم الرقابي على جهات دون غيرها وبقيت معتمدية بني خداش بأسواقها ومحلاتها التجارية خارج الدور الرقابي وترك المواطن هنا يقاسي عدة تجاوزات على غرار غلاء الأسعار والاحتكار.

أختم سيدي الوزير، بإشكال قديم جديد وهو مسألة تزود بعض المخابز بمادة "الفرينة" لتقوم بتوزيع الخبز على العمادات خارج المنطقة البلدية وهنا كان بعد التواصل مع سيادتكم السيد الوزير، ومشكورين بالمناسبة على التفاعل والتوصل إلى حل ولو أنه وقتي قبل النظر في مسألة إسناد رخص مخابز بالجهة على الأقل عدد إثنين رخص، أتحدث عن محضر جلسة أمضي على مستوى جهوي وهو التزام عدد إثنين من أصحاب المخابز بتزويد هذه المناطق بالخبز على أن يتم تمكينهم من عدد ثلاث أكياس لكل منهم، لكن للأسف، وبعد سنة ونصف تقريبا لم يتم تمكينهم من كامل الحصة المتفق عليها وتواصلت معك السيد الوزير، والمحضر تقريبا أمامكم وصلكم بالتدخل، فرجاء الإسراع السيد الوزير، قبل أن أعود إلى نفس الإشكال الذي عانينا منه من سنوات وهو النقص في التزود بالخبز ببعض العمادات وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عبد السلام حمروني. أحيل الكلمة الآن إلى النائبة المحترمة سنياء بن مبروك عن كتلة الأمانة والعمل، لها أربع دقائق.

السيدة سنياء بن مبروك

شكرا، السيد الرئيس.

نرحب بالسيد وزير التجارة، وبكافة إطارات الوزارة الحاضرين معنا.

نناقش اليوم مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ 14 جويلية 2022 بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الإفريقي، بشأن مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة، من حيث المبدأ يندرج هذا الاتفاق في إطار تعزيز التعاون الإفريقي وتعزيز موقع تونس داخل الفضاء القاري وهو توجه محمود ويدعو إلى التشجيع، غير أن النظر في هذا المشروع يتطلب التوقف عند مجموعة من النقاط القانونية الجوهرية لضمان حماية المصلحة الوطنية.

في مرحلة أولى يثير الاتفاق مسألة الامتيازات والحصانات الممنوحة للمركز وهو ما يستلزم التأكد من مدى توافق هذه الامتيازات والحصانات مع التشريع الوطني وبالخصوص مع القواعد الجبائية والإدارية، مع الالتزام بمبدأ المساواة أمام القانون، دون خلق أي تمييز أو ثغرات قد تضر بالسيادة القانونية للدولة.

في مرحلة ثانية يتعين تحديد حدود الالتزامات الملقاة على عاتق الدولة التونسية سواء كانت مالية أو لوجستية، بشكل واضح ودقيق،

لضمان عدم تحميل الدولة التزامات مفتوحة أو غير محددة، قد تترتب عنها أعباء دون مردودية واضحة.

ثالثا، لا بد من إرساء آليات حوكمة ورقابة صارمة على نشاط المركز، تتضمن متابعة دورية وتقييما للأداء، والتأكد من تحقيق الأهداف المنشودة، بما يضمن الشفافية والمسؤولية ويحول دون أن يتحول المركز إلى كيان شكلي دون أثر اقتصادي أو اجتماعي ملموس.

في مرحلة رابعة يجب تقييم الأثر القانوني والاقتصادي المباشر لهذا الاتفاق وبيان مدى مساهمته في دعم السياسات العمومية وتعزيز الإدماج الاقتصادي، بما يضمن أن أي امتيازات أو حصانات ممنوحة لا تأتي على حساب المصلحة الوطنية أو حقوق الدولة.

وبالتالي فإن المصادقة على هذا الاتفاق يجب أن تكون مشروطة بضمان وضوح النصوص القانونية وعدم ترك أي التباس يتيح تجاوز التشريع الوطني.

وفي الأخير، نحن لسنا ضد الاتفاقيات، ولكننا ضد الغموض وضد الالتزامات غير المتوازنة. لسنا مع الرفض المطلق ولا مع القبول الأعمى. وعليه، فإن موقفنا من هذا المشروع يظل مرتبطا بتقديم ضمانات واضحة تحمي المصلحة الوطنية وتكرس الشفافية وتضمن سيادة الدولة.

سيدي الوزير، لا يمكنني اليوم ألا أتحدث عن موضوع يؤرق العائلات التونسية لأن الارتفاع غير المبرر والمتواصل للأسعار الذي لم يعد مجرد إشكال اقتصادي، بل تحول إلى مساس خطير بالقدرة الشرائية للمواطن، وتهديد مباشر للسلم الاجتماعي وهو ما يرتب على الدولة مسؤولية قانونية صريحة للتدخل الفوري والناجع لضبط السوق وتطبيق قواعد المنافسة الشريفة، والتصدي بكل حزم لجرائم الاحتكار والمضاربة ولا يمكن القبول باستمرار هذا الوضع في ظل ضعف نجاعة الرقابة وغياب الردع، لأن حماية المستهلك ليست خيارا سياسيا، بل هي التزام قانوني يفرض تفعيل العقوبات وضمان شفافية مسالك التوزيع، صونا لحقوق المواطن ..

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة سنية، سأعطي الكلمة للسيد فخري استثنائي لأن عنده ظروف خاصة، الكلمة للنائب المحترم فخري عبد الخالق، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد فخري عبد الخالق

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التجارة وبكافة الوفد المرافق له،

السيد الوزير، لعل من بين أهم المواضيع المطروحة اليوم والتي تشغل الرأي العام، وخاصة الفئات الهشة في المجتمع التونسي، هي مسألة ارتفاع وغلاء الأسعار وهذه مسألة لا يمكن أن لا نتطرق إليها، فاليوم أصبح المواطن التونسي يعاني من تراجع كبير في قدرته الشرائية، حتى باقتناء بعض الخضر الأساسي، مثلما نقول نحن "يدبر أمره" وبكل صدق، هذا مشغل مهما جدا يجب أن نجد له حل.

وهو غريب ولماذا غريب؟ لأن اليوم عندما نتحدث على تونس، التي تملك أكثر من 60% من الأراضي الصالحة للزراعة وتونس التي هي مطمورة قرطاج، في وقت لم تكن فيه التكنولوجيا والتقنيات، اليوم في الحقيقة أستغرب كيف أصبحنا تستورد بعض المواد والمنتوجات الفلاحية من الخارج وهذا أمر لا يمكن أن يتواصل.

الفلفل والطماطم والبصل وغيرها، لماذا هذا كله؟ لأن هناك ندرة في الإنتاج، يمكن أنتم لا تتحملون المسؤولية فيها، أنا أتوجه إلى وزارة الفلاحة وهنا نتساءل أين وزارة الفلاحة؟ التي هي مطالبة في مواكبة التقنيات الحديثة التي بلغها العالم؟ اليوم، عندما نتحدث عن مشكل المياه، يجب أن نعلم أن الفلاحة والإنتاج خاصة المواد التي تعتمد على الماء، اليوم تطورت الأمور علميا، وقد أصبح الكيلوغرام من الطماطم والفلفل والخس وغيره، وصل إلى 60% أو حتى 70% من كلفة الماء قد قلت بهذه التقنيات. أين السيد وزير الفلاحة؟ لا بد من إرسال المهندسين الفلاحيين للاستئناس بالتجارب المقارنة والاستفادة منها، فليس هذا من المعقول، وأنا لا أستطيع أن أحمل المسؤولية للسيد وزير التجارة، لأن لا دخل لكم وأعلم أن هناك رقابة، ولكن عدد المراقبين لا يمكن أن يغطي كل شيء.

وأريد أن أفتح قوسا، بما أننا نتحدث اليوم عن إمكانية التعاون مع الاتحاد الإفريقي، هناك اليوم مستثمرون يرغبون في القدوم إلى تونس والاستثمار فيها والواقع الحالي في الشرق الأوسط يمكن أن ينطبق عليه المثل القائل: مصائب قوم عند قوم فوائد. فهل نحن نعمل على ذلك؟

هناك مستثمرون يتواصلون معنا كنواب شعب، ويرغبون في الاستثمار في تونس، يجب استغلال هذه الفرصة، كما أود أن أتوجه بالشكر إلى السيد وزير الخارجية وإلى السيدة بية عبد الباقي، والسيد محمد بالشيخ، وسفارة تونس في بيروت، لأنهم تجاوبوا معنا ومع كافة الجهات، ومع توجهات السيد رئيس الجمهورية، في مسألة إجلاء التونسيين من لبنان والحقيقة تحية الشكر والإكبار، فهذه هي تونس والتي هي دون جميع الدول التي سعت لتحمي جاليتها وتعيد أبناءها مجانا من لبنان وقد تكفلت الدولة بتذاكر سفرهم وهذه هي تونس التي نريدها وهذه تونس التي تضرب المثل وتكون سباقة.

سيدي الوزير، فقط بالنسبة إلى خرفان العيد، حبذا لو يتم الترفيع في عدد الخرفان الموردة، وألا يقتصر الأمر على 3 آلاف فقط، بل يكون العدد أكبر وشكرا لكم وربي يعاونكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيد فخري، الكلمة للنائبة المحترمة ألفة المرواني، لها ثلاث دقائق، تفضلي،

السيدة ألفة المرواني

شكرا السيد رئيس الجلسة،

مرحبا بالسيد وزير التجارة وتنمية الصادرات والوفد المرافق،

السيد الوزير، لن أعيد ما قاله زملائي حول الأرقام والإحصائيات والأسعار ولا حول الفلفل الذي بلغ 5 دنانير ولا حول غلاء المعيشة وانهيار القدرة الشرائية. فقد أصبح ذلك أمرا واضحا ومؤلما ويجسد الواقع الذي يعيشه المواطن التونسي في بلد لا يتجاوز فيه الأجر الأدنى 528 دينارا، الواقع الجميع يعلمه.

أتألم اليوم وأنتم تتفاعلون مع مداخلات النواب، سيدي الوزير بالابتسامات توزع علينا الابتسامات وعلى الشعب الكريم، تفكرني في من وزع علينا القبلات سابقا وبقي صفحة مخجلة في تاريخ البلاد.

عندما أراك تبستم، أقول الوضع مفرح ويبشر بكل خير وكأن العصافير تزقزق، تستعرض علينا في صفحات وزارتكم، في بلاغات حول فرق الرقابة وزياراتهم المكوكية وتتحدثون عن المخالفات بعشرات الآلاف، ولكن السؤال هو ماذا بعد ذلك؟ لم نر شيئا.

أنا أخجل اليوم عندما أرى هذا الكم الهائل من الاستهتار والاستمرار في المغالطات، لقد أصبحت هذه وزارة الإتجار بآلام المواطن وبقفته اليومية، هذه الوزارة تنتهج سياسة الآذان الصماء وأعطيكم مثالا، قمت أنا وعدد من زملائي نواب بن عروس بزيارة سوق الجملة في وفد برلماني وأنجزنا تقريرا فيه تجسيد موضوعي للواقع وراسلناكم بحلول واقتراحات ممكنة، هذا منذ سنتين، لكن النتيجة كانت صفرا: لا تفاعل، لا إنجاز، لا إجراءات ولا تنسيق مع بقية الهياكل والسلط الرقابية، انطلاقا من مناطق الإنتاج وصولا إلى مناطق الاستهلاك.

سنتان، لم نر سوى صور زيارتكم إلى سوق الجملة رفقة السيد الوالي ومرحبا بكم في سوق الجملة لكن السؤال هو متى كانت هذه الصور؟ كانت في شهر رمضان، الشهر الذي عاش فيه المواطن معاناة مضاعفة مع الغلاء وفقدان المواد الأساسية.

لقد أصبح المواطن التونسي اليوم يشتهي الغلال ولا يستطيع اقتناءها، "يراها بعينه ويموت بقلبه"، هذه الحكومة وأنتم فرد منها، عجزت فعليا عن القيام بمهامها ومن هذا المنبر، أنبهكم إلى أن ثورة الجياع والبطون الخاوية على الأبواب وستكون آتية لا محالة إذا استمر الوضع بهذه الطريقة، فالشعب اليوم في حالة احتقان كبيرة، لأنه تم المساس به في قوته وفي قفته وفي لقمة أبنائه، يا سيدي الوزير وشكرا السيد رئيس الجلسة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ألفة، الكلمة للنائب المحترم مصطفى بوبكري، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد مصطفى بوبكري

شكرا السيد الرئيس،

السيد وزير التجارة والإطارات المرافقة،

الزميلات والزملاء الأفاضل،

ننظر اليوم في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاق المبرم بين تونس ومفوضية الاتحاد الإفريقي، لإحداث مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة.

هذا المشروع يمثل من حيث المبدأ، فرصة هامة لتعزيز موقع تونس داخل القارة الإفريقية خاصة في ظل التحولات نحو دعم الأسواق الشاملة، ودمج المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الدورة الاقتصادية، لكن السيد الوزير، إن نجاح هذا المركز لا يقاس بإحداثه، بل بمدى تأثيره الفعلي على اقتصادنا الوطني.

اليوم نواجه وضعا اقتصاديا صعبا يتمثل في تراجع القدرة الشرائية، صعوبات التزويد وعجز متفاقم في الميزان التجاري وفي هذا السياق نطرح سؤالا واضحا ما الذي سيضيفه هذا المركز فعليا للاقتصاد التونسي؟ هل توجد استراتيجية وطنية واضحة لاستغلاله؟ هل توجد برامج عملية لدعم التصدير نحو إفريقيا؟ هل توجد آليات لتمكين المؤسسات التونسية، وخاصة الصغرى والمتوسطة، من الاستفادة منه؟

نخشى أن يتحول هذا المشروع، إن لم يحسن توظيفه، إلى مجرد مكسب شكلي دون أثر اقتصادي حقيقي.

السيد الوزير، نحن لا نعارض الانفتاح على إفريقيا، بل نعتبره خيارا استراتيجيا، لكن هذا الخيار يتطلب رؤية واضحة وتنسيقا بين جميع الهياكل وربطا مباشرا بأولويات الاقتصاد الوطني.

وفي الختام، ندعم هذا التوجه من حيث المبدأ، لكننا نطالب بضمانات حقيقية لتحويل هذا المركز إلى أداة لدعم التصدير وخلق الثروة وفتح آفاق جديدة أمام المؤسسات التونسية، فتونس لا تحتاج إلى هياكل جديدة بقدر ما تحتاج إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، سننهي الكلمة مع السيد يسري البواب، بعدها نرفع الجلسة السيد وزير، آخر مداخلة مع الأستاذ يسري البواب عن كتلة الأحرار، خمس دقائق، تفضل.

السيد يسري البواب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالوفد المرافق،

سأعيد الكلام الذي قلته في الأكاديمية. نحن اليوم نناقش قانونا أساسيا يتعلق بالموافقة على الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الإفريقي حول مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة.

حسنا، جلبنا المركز وقد قلت هذا ولا أعلم إن كان قد وصلكم أم لا، جلبنا المركز، ثم ماذا أعددنا له؟ جلبنا المستثمر، فماذا أعددنا له؟ هل سنضيعه بين الوزارات؟ هل سنطلب منه إحضار الوثائق حتى ينجز استثماره ثم نضيعه؟ لم نعد له شيئا.

لا، سيدي الوزير، اليوم في ظل هذه الدولة وهذه الحكومة، متى انعقد آخر مجلس أعلى للاستثمار؟ لقد انعقد في فيفري 2025، آخر دولة في الظروف الاقتصادية التي نعيشها الآن، آخر مجلس أعلى للاستثمار، الذي جاء به قانون الاستثمار والذي يترأسه رئيس الحكومة ويتكون من الوزراء الذين لهم صلة بمجال الاستثمار، يضبط المجلس سياسة واستراتيجية وبرامج الدولة في مجال الاستثمار ويكلف خاصة باتخاذ القرارات اللازمة للنهوض بالاستثمار وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار، تقييم سياسة الدولة في مجال الاستثمار، المصادقة على الاستراتيجيات وخطط العمل والميزانيات السنوية للهيئة والصندوق، المصادقة على التوزيع السنوي للموارد، إلى غير ذلك.

آخر مجلس أعلى للاستثمار في تونس، في الظروف الحالية، انعقد في فيفري 2025، فماذا سنفعل؟ اليوم المستثمر الذي سأجلبه أنا، ماذا أعددنا له؟

بيروقراطية إدارية مقيتة ولا أنتظر في هذا المركز حتى أقول هذا الكلام، الكثير من المستثمرين قد غادروا وقالوا إنهم سينجزون وسيعملون، ثم سأتعطل.

المجلس الأعلى للاستثمار، تحدث إلينا عنه مستثمرون أجانب متعطلون، كانوا يعتزمون تركيز مشاريعهم في تونس، لكنهم تعطلوا بسبب بعض المواضيع والإداريات الشكلية التي يمكن حلها بجرة قلم، كما وقع حلها في أزمة قابس.

اليوم سيدي الوزير، النقل في إفريقيا، هل وضعنا استراتيجية؟ هذا هو دور المجلس الأعلى للاستثمار.

حسنا، نحن سنفتح الأبواب للمستثمر وللتونسي حتى يشحن بضاعته، أو المستثمر الإفريقي يأتي إلى هنا، سامحوني، نحن لم ندخل

اليوم إلى إفريقيا، بل خرجنا من إفريقيا وتراجعنا عن موقعنا واليوم نحاول أن نستعيد مكانتنا، فقد كنا سابقين في إفريقيا وكنا "des leaders" في إفريقيا ولم نكن في حاجة إلى هذا المركز، لو كان الوزراء الأفارقة الذين درسناهم هنا في تونس والذين يوجدون اليوم في حكومات بلدانهم، ربطنا معهم العلاقات، سنحقق أفضل النتائج في إفريقيا.

سيدي الوزير، أنا عضو في البرلمان الإفريقي. والبرلمان الإفريقي يضم تقريبا 54 دولة ولكل دولة فيها خمسة نواب ولدي تقريبا أكثر من 250 نائبا إفريقيا يمكن التواصل معهم. هل تعرفون دور النائب الإفريقي هناك؟ دعونا من مكانة النائب الإفريقي، وضعية التونسي الذي تم تهميشه وإقصاؤه ووضعه جانبا، هل تعلمون من هو النائب الإفريقي؟ له نفوذ يفوق نفوذ الوزير ونفوذ رئيس الحكومة وعندما تكون لديا في كل دولة خمسة نواب يمكن التعامل معهم في البرلمان الإفريقي وهم زملائي في هذا البرلمان، لهم نفوذ أحسن من الوزراء

هل دعوتمونا إلى الملتقيات التي تنظمونها. فأنا، لأول مرة، أسمع بوجود إدارة عامة للاتحاد الإفريقي والمنظمات الإفريقية بوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج وذلك خلال الأكاديمية التي انعقدت الأسبوع الماضي ولأول مرة أسمع أيضا أن لديكم إدارة عامة للتعاون الإفريقي بوزارة الاقتصاد والتخطيط، هل أنتم في دولة ونحن في دولة أخرى؟

اليوم لدي أكثر من 250 نائبا إفريقيا يمكن التواصل معهم وأعيد التأكيد على وزن النائب الإفريقي ودوره، ليس كما هو الحال في تونس، للنائب الإفريقي نفوذ وعلاقات ويمكنه أن يؤثر في قرارات دولته لكن، للأسف، تريدون العمل وحدكم.

سيدي الوزير، اتفقنا في اللجنة على هذا الموضوع وأنا اليوم أؤكد ذلك وإن شاء الله يتم تفعيله.

هذا المركز سيدي الوزير، سيشمل أول منصة للتفكير والابتكار وتقاسم أفضل الممارسات في مجال الأسواق الشاملة على المستوى القاري. صحيح أنه سيتركز في تونس، لكنه إذا لم نحسن العمل عليه، فقد يتم افتكاكه من عند الجيران، فهذا المركز سيعمل على المستوى القاري ومجال تدخله واسع، لذلك يجب أن نعرف كيف نستفيد منه وكيف نحافظ على موقع تونس داخله.

كما أن الفصول والبنود الواردة في الاتفاقية تضع ضغطا كبيرا على الجانب التونسي ولا يظهر فيها توازن واضح بين المركز والجانب الحكومي التونسي وعبارة، كما ذكر أحد الزملاء، عقد إذعان ونحن قبلنا بشروط ليست مناسبة لكن هناك، سيدي الوزير، تدخل كبير في السيادة الوطنية، ليس بتدخل وإنما كما قلتم لنا في الأكاديمية، فإن هذا الموضوع تدخلت فيه وزارة الداخلية ووزارة الخارجية، لكنني لا أريد أن أقرأ وحدي، بل نقرأ معا. وسأعرض عليكم بعض الفصول التي تمس فعلا بعض الجوانب المهمة، لكن لا إشكال.

اليوم، يبدو أن ظرفنا ووضعيتنا الحالية يجعلاننا نقبل بعض الأمور كما هي وكما قلت في الأكاديمية، نحن سنتعامل مع أشخاص من مستوى رفيع ولا نخشى من انزلاقات أو بعض الجرائم أو بعض التصرفات الخاطئة وليس بمشكل...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكر يسري، اسمح لي السيد الوزير، السيد علي كذلك عنده التزام، الكلمة للسيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق، تفضل.

السيد علي زغدود

شكر السيد الرئيس،

السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات والوفد المرافق، مرحبا بكم،

السيدات والسادة النواب، نجتمع اليوم للنظر في مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاق مبرم بين الدولة التونسية ومفوضية الاتحاد الإفريقي حول احتضان تونس مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة وهو، في ظاهره، مكسب دبلوماسي وموقع اعتباري لتونس داخل الفضاء الإفريقي لكن وقبل أن نبارك هذا المكسب، سيدي الوزير، يجب أن نطرح السؤال الجوهري: أي معنى لريادة إفريقية في الأسواق وأسواقنا الداخلية مختلة وأسعارنا منفلتة والمواطن مسحوق تحت وطأة الغلاء؟

سيدي الوزير، لقد تحول الولوج إلى أبسط مقومات العيش إلى معركة يومية يخوضها المواطن التونسي، فالخضر بأسعار مشتعلة والغلال خارج متناول العائلات واللحوم الحمراء أصبحت ترفا، لا حقا غذائيا وهنا لا نتحدث عن تقلبات عادية سيدي الوزير، بل عن اختلال هيكلي في منظومة التزويد والتوزيع وعن غياب فاعلية الرقابة وتغول المضاربة والاحتكار.

إن مسؤوليتكم اليوم سيدي الوزير، ليست فقط في التوقيع على الاتفاقيات، بل في إعادة الاعتبار لهيبة الدولة داخل السوق وعليه نطالبكم بتفعيل صارم لأجهزة المراقبة الاقتصادية وتفكيك شبكات الاحتكار والمضاربة دون تردد، إعادة هيكلة مسالك التوزيع لضمان العدالة بين المنتج والمستهلك، اعتماد آليات استثنائية لتعديل الأسعار عند الضرورة فالدولة سيدي الوزير، التي لا تحمي قوت شعبها، فإنها تفقد أول شروط سيادتها.

سيدي الوزير، إذا كانت تونس تطمح إلى التموقع في إفريقيا فإن بوابتها الطبيعية هي الجنوب وبالخصوص بن قردان.

إن مشروع المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية ببن قردان ليس مجرد استثمار، بل هو خيار استراتيجي وطني ورغم إحداث شركة الاستغلال منذ شهر ديسمبر سنة 2024، إلا أن هذا المشروع ما زال رهين التعطيل والبطء الإداري وغياب الرؤية التنفيذية الواضحة وهنا نسأل بوضوح سيدي الوزير من يعطل هذا المشروع؟ ولماذا؟ ولصالح من؟

نطالب اليوم برزنامة دقيقة وملزمة لانطلاق الاستغلال الفعلي، تسريع استكمال البنية التحتية، ربط المشروع بالمحيط اللوجستي، تمكين أبناء الجهة من دور فعلي في الدورة الاقتصادية.

سيدي الوزير، إن منصة اللحوم الحمراء ببن قردان تمثل مفارقة موجعة، ففي الوقت الذي ترتفع فيه أسعار اللحوم بشكل غير مسبوق، نجد أن منصة اللحوم الحمراء ببن قردان، التي أنجزت بـ 12 مليون دينار ورغم الحديث عن شراكة مع شركة اللحوم بتونس، ما زالت إلى حد اليوم معطلة وهنا تتجلى مفارقة صارخة: مشاريع جاهزة لكنها لا تفعل، سوق ملتهبة دون أدوات تدخل فعلي وعليه، نؤكد سيدي الوزير، على التفعيل الفوري للمنصة وربطها مباشرة بمنظومة تعديل السوق الوطنية خاصة أنها تؤمن جزءا كبيرا من إنتاج لحم الإبل.

أيضا سيدي الوزير، المبادلات مع ليبيا شريان يجب حمايته، إن العلاقات الاقتصادية مع ليبيا تمثل رئة حيوية للاقتصاد الوطني خاصة في الجنوب وبن قردان خصوصا غير أن الواقع اليوم، سيدي

الوزير، يشهد تعطلا متكررا بمعبر رأس جدير وتضييقا على التجار التونسيين، بطئا في انسيابية العبور من الجانب الليبي. هذا الوضع سيدي الوزير، لا يمكن القبول به، خاصة أنه طال إلى سنتين منذ مارس 2024، فهو يضر بالتاجر ويضر بالاقتصاد المحلي ويضر أيضا بصورة الدولة وعليه ندعو إلى تحرك عاجل وحازم مع الجانب الليبي وإرساء آليات دائمة لتأمين انسيابية المبادلات، حماية كرامة التاجر التونسي ومصالحه.

في الأخير، سيدي الوزير، التموقع الإفريقي إلى السيادة الوطنية، نحن مع الانفتاح على إفريقيا ومع تعزيز الشراكات القارية ومع احتضان المؤسسات الإفريقية، لكننا نؤمن أيضا سيدي الوزير، بأن التموقع الخارجي لا معنى له دون تماسك داخلي، فلا يمكن بناء ريادة إفريقية بأسواق داخلية مختلة ولا يمكن الحديث عن أسواق شاملة وشعبنا مقصى من القدرة الشرائية ولا يمكن التسويق لصورة دولة ناجحة بينما الجهات الداخلية مهمشة والسلام عليكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الأستاذ علي، بارك الله فيك، إذن السيد الوزير نرفع الجلسة ونعود على الساعة الثانية والنصف إن شاء الله. شاهية طيبة للجميع إن شاء الله.

(كانت الساعة الواحدة وأربعين دقيقة بعد الزوال)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي

(كانت الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد الزوال)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة السيد الوزير.

نستأنف على بركة الله جلستنا، نمرر الكلمة للنائبة المحترمة والزميلة العزيزة سوسن مبروك، خمس دقائق في الوقت المخصص لها.

السيدة سوسن مبروك

شكرا مرة أخرى سيدي الرئيس،

مساء الخير للجميع،

طبعا في البداية نجدد الترحاب بالسيد وزير التجارة وكافة الفريق المرافق له اليوم من إطارات وكفاءات الوزارة وأيضا ممثلي وزارة الخارجية الحاضرين معنا في ذكرى عيد الشهداء، نترحم على كل شهداء تونس عبر التاريخ الذين ضحوا بدمائهم وأرواحهم الزكية من أجل سيادة تونس ورفعتها.

نحن اليوم لا يسعنا إلا أن نثمن مشروع القانون المتعلق بمقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة في تونس ونعتبر أن اختيار بلادنا لاحتضان هذا الهيكل القاري هو اعتراف بمكانة تونس التاريخية في الفضاء الإفريقي وخطوة هامة لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية التي نأمل أن تفتح آفاقا رحبة لمؤسساتنا ولتجارنا في الأسواق الإفريقية الواعدة، طبعا مع ضرورة التأكيد على تكريس مبدأ سيادة تونس وحماية أمنها واستقرارها خاصة في ظل كل ما تشهده تونس من هجرة الأفارقة غير الشرعية، الهجرة غير الشرعية وكذلك للظروف الإقليمية والدولية التي يمر بها العالم، وهذا المبدأ يأتي في رأس هرم كل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

سيدي الوزير، نقف اليوم أمام لحظة فارقة في تاريخنا الاقتصادي فالمواطن التونسي لم يعد يواجه غلاء موسميا، بل أضحى يواجه تداعيات حرب عالمية وإقليمية طاحنة وانفجارا في كلفة العيش، العالم يتغير ومضيق هرمز مغلق، كيف يمكننا الحديث عن استقرار الأسعار بينما يشتعل شريان الطاقة العالمي؟

إن ارتفاع سعر برميل النفط إلى مستويات تفوق الفرضيات، فرضيات ميزانيتنا بأكثر من 40 دولارا أي خسائر بمليارات الدنانير في ميزانية الدعم، هذا الانفجار الطاقي سينعكس طبعا سلبا على كلفة النقل والأسمدة وأسعار الغذاء، فهل لديكم سيدي الوزير خطة طوارئ حقيقية وواقعية لمواجهة هذه الصدمة أم سنكتفي بانتظار استقرار الجغرافيا السياسية؟

سيدي الوزير، إن السلم الاجتماعي في تونس ليس مجرد مصطلح أكاديمي وسياسي نتداوله، بل هو نتيجة مباشرة لقدرة المواطن على تأمين قوته اليومي، جنون الأسعار الذي نعيشه اليوم وتآكل المقدرة الشرائية بنسبة تضخم تفوق 8% يحول الغضب الصامت إلى توتر ميداني الذي لا نريده، فإذا لم تتدخل الدولة بقرارات سيادية وجريئة لكسر حلقات الاحتكار وتأمين المخزون الإستراتيجي فإننا فعلا نغامر باستقرارنا الوطني في محيط إقليمي ودولي متفجر.

السؤال المباشر لسيادتكم سيدي الوزير، في ظل تعطل سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، كيف ستؤمن الوزارة وصول المواد الأساسية بأسعار معقولة وتمنع استغلال أزمة هرمز كذريعة للمحتكرين من أجل رفع الأسعار. هل هنالك توجه لإقرار ميزانية تكميلية للغذاء والطاقة تحمي الطبقات الضعيفة والطبقات المهمشة قبل أن يتآكل السلم الاجتماعي بشكل نهائي؟

سيدي الوزير، لا يمكنني أن أختم مداخلتي دون نقل صوت تجار مدنين وكل تونس، هؤلاء الذين يمثلون شريان الحياة الاقتصادي في تلك المناطق، بوجه عام يواجهون تجارنا صعوبات إجرائية معقدة وصلت إلى حد حجز بضائعهم في بعض الأقطار العربية المجاورة، هؤلاء التجار هم حائط الصد الأول ضد الركود الاقتصادي وحجز بضاعتهم تهديدا مباشرا للاستقرار. لذلك نطالبكم سيدي الوزير بتفعيل إيجابي للدبلوماسية الاقتصادية لوزارة التجارة والتدخل العاجل لحماية مصالح تجارنا وتفعيل اتفاقية حماية التبادل التجاري البيني لضمان كرامة التاجر التونسي وأيضا ضمان سلاسة تنقل سلعه دون خوف من المصادرة، طبعا هذا كله وفق مقتضيات القانون، مع الشكر الجزيل.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لك سوسن شكرا جزيلا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة ريم معشاوي عن كتلة صوت الجمهورية، لها خمس دقائق.

السيدة ريم معشاوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات وزارة التجارة،

السيد الوزير، سأتحدث في نقطة أولى عن الأزمة التي مرت بها ولاية الكاف أزمة الغاز، هذه الأزمة تتكرر كل سنة وتتكرر كل شتاء وتتكرر كل ربيع، على الأقل ما دمنا نمتلك المشاريع المعطلة التي عرفت بها جهة الكاف ولا نملك الغاز المنزلي في كل منزل ولم يكتمل المشروع إلى الآن فعلى الأقل توفر لنا الدولة الغاز فنحن نتمتع بمناخ صعب ولدينا برد شديد والنساء تقفن في الطوابير في ولاية الكاف على مستودع الغاز من أجل شراء الغاز والغاز غير متوفر

ثم في نقطة ثانية سأتحدث عنها السيد الوزير، يمكن أن يقول لك الشعب التونسي اليوم أنه يموت جوعا وأنتم تتحدثون لنا عن الموز

الذي يباع في شهر رمضان وما زال يباع إلى اليوم بسعر 25 دينار للكيلوغرام الواحد، نريد أن نقول للشعب التونسي أن الموز لا يدخل بشكل رسمي وبشكل قانوني للدولة، بل يدخل عن طريق التهريب وغير مراقب من قبل الدولة، سيدي الوزير أين رقابة وزارتكم في موضوع بيع الموز؟ لماذا لم تحجزوا سلع كبار التجار قبل الصغار؟ ورخص الموز التي تمنح بالحسابات للأصحاب والأحباب والأنساب، نفس هذه المجموعات سيدي الوزير هي التي تدخل الموز تهريبا وهي التي تبيعه بأسعار أعلى من الأسعار التي يفترض أن يباع بها، أعلى سعر للموز في العالم يباع في تونس.

السيد الوزير، الدولة لم تر هذه الحاويات، كيف؟ من أين يأتون؟ هل هذه المجموعات أقوى من الدولة اليوم؟ هل هذه المجموعات اليوم أقوى من أجهزة الدولة؟ هل هذه المجموعات اليوم أقوى من الديوانة التونسية وأقوى من وزارة الداخلية؟ وضحوا لنا فالشعب يريد أن يفهم، فهو لا يرغب في أكل الموز ونعرف أنه لا يستطيع شراءه لأكله، ولكن على الأقل وضحوا له من هؤلاء.

ننتقل إلى موضوع اللحوم السيد الوزير، اليوم لا توجد لحوم حمراء في تونس ولا لحوم بيضاء، اليوم المواد الأساسية شبه مفقودة في السوق التونسية، واليوم حتى من يذهب لشراء مستلزماته لا يجد ما يقتنيه، سعر اللحوم الحمراء السيد الوزير وكان لديك تصريح في منتصف رمضان بأنك تمكنت من الضغط على الأسعار، صحيح قد كان سعر الكيلوغرام بـ 55 دينارا والآن يباع بـ 69 دينارا ولا نحملك وحدك السيد الوزير هذا الوضع المتأزم خاصة على مستوى أسعار اللحوم، لا فهذا فشل لكافة أعضاء الحكومة وبالأخص وزارة الفلاحة اليوم التي لا تفكر في الأمن الغذائي للتونسي، وزارة الفلاحة اليوم التي لا يوجد بها خبراء يعملون على هذا الملف، على قفة المواطن.

السيد الوزير، فليكن في علمكم أن الشعب اليوم جاع والبشر عندما يجوع وتجوع أطفاله فإنه يأكل الأخضر واليابس، فلا توجهوا مسار البلاد نحو ثورة جياع فنحن نشعر أنها على الأبواب، تونس اليوم في شلل تام شعبها جائع، تونس اليوم لا توجد بها صحة ولا بنية تحتية وهذا نداء إلى السيد رئيس الجمهورية، أرجوكم انتبهوا وأدعو زملائي اليوم إلى أن نكون معا في لائحة لوم ضد الحكومة طبقا لأحكام الفصل 128 من النظام الداخلي والفصل 115 من الدستور. هذه اللائحة إذا بينت أن الحكومة تخالف السياسة العامة للدولة والاختيارات السياسية وهي اليوم خالفت السياسات العامة، ومنها مقاومة الاقتصاد الموازي والتهريب، فشلتم سيدي الوزير في حماية الفئات الهشة، فشلتم في إصلاح منظومة التعليم، وفشلتم...

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة إلى السيدة الزميلة.

السيدة ريم معشاوي

في تحسين الخدمات الصحية فشلتم، في إصلاح التعليم فشلتم ، السياسات العامة اليوم ما زالت تونس تواجه ارتفاع الأسعار ولم تنجحوا في مقاومتها وسأذكرك أيضا السيد الوزير، كان لدينا اتصالا هاتفيا السنة الفارطة أنتم اليوم، سيد الوزير، لا تقدرون إلا على الفلاح الذي يمثل الحلقة الضعيفة، اليوم عندما نرى إعلان استشارة صادرا من شركة اللحوم وتتبناه الصفحة الرسمية لوزارة التجارة، تتحدث عن أضاحي العيد وتدعو الفلاحين إلى جلب الخرفان وبيعها بالسعر الذي ستضبطه الدولة، لا تستطيع أن ضبط السعر لأنك لا تعرف ما الذي مر به الفلاح وما يعانيه ولا تعرف أسعار الأعلاف ولذلك لا يمكنك أن تقوم بالتسعير...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم حمادي العشاري الغيلاني غير منتمي إلى كتل، له خمس دقائق، تفضل.

السيد حمادي العشاري الغيلاني

شكرا رئيسة،

مرحبا بك السيد الوزير ومرحبا بسامي إطارات وزارتك،

بخصوص مشروع القانون من الجيد تنويع شراكاتنا الدبلوماسية استنادا إلى سيادتنا ومصلحتنا، نحن نعرف أن العلاقات الدبلوماسية تبنى على المصلحة. هذا التنويع أمر جيد وخاصة عندما نتجه إلى جهات ما زالت بكر وخاصة الوجهة الإفريقية، هذا أمر جيد جدا، ولكن نتمنى أن تكون سياستنا قد أعدت رؤية متكاملة حتى نستفيد من هذا التوجه اقتصاديا وعلى مستوى التبادل سواء كان تبادل الدول في إطار تكتلات أو في علاقة دولة بدولة. إن شاء الله تكون الحكومة قد أعدت استراتيجية كاملة للوجهة الإفريقية حتى ندعم مكانتنا وندعم حضورنا ونحقق المصلحة الوطنية التي نحتاجها.

السيد الوزير، سيدتي الرئيسة، أستسمحك أن أخرج عن موضوع مشروع القانون في علاقة بإشكالية أقلقتني كثيرا ليست في علاقة لا بوزارة التجارة بل في علاقة بوزارة النقل، في إطار دوري الرقاب اتصلت بي مجموعة من منظوري ولاية القصرين لديهم إشكالية مثل بقية المواطنين في تونس في علاقة بالعقود الهشة ودورنا أن نستمع مليا لأن من يستمع يتفهم ويجد الحل، وكان تنقلي للوزارة على أساس أن هناك أشخاصا معتصمين منذ عشرة أيام تحت المطر والبرد لكي نتحدث معهم ونقول لهم من حقك أن تطالب بحقك ولكن هذا السلوك لا ينفع، هناك عقلانية وهناك مسؤولية ويمكننا أن ننظر في الوضعية إذا كان لك حق فمرحبا بك، ولكنني تفاجأت في حقيقة الأمر وعبارة على صدمة، هناك مسؤولين سامين يسيرون الدولة وبتواضع كبير وسامحوني لا أقصد الجميع، لكن ليست لديهم عقلية الدولة.

بتواضع كبير في خطاب المسؤولين السامين في وزارة النقل لديهم فهم خاطئ للدستور، تصور في إشكالية وجزء من الحل يتصل بك مسؤول سامٍ هاتفيا وأنت في مقر الوزارة ويقول لك السيد النائب أنت تعرف الدستور قدم مكتوب طلب مقابلة وضعه في مكتب الضبط واترك لنا رقم هاتفك وكامل معطياتك وسنتصل بك ونستمع إليك، هل هذا عادي؟ هذا كلام مسؤول سامي في وزارة ويفهم الدستور بهذه الطريقة؟ هذا غير عادي.

أنا توجهت إلى منظوري وتحدثت معهم ورأيت الإشكالية واكتشفت شيئا آخر، الوزارة ليس لديها "service juridique"، ليس لديها قانون، ليس لديها إدارة قانون؟ عندما تقوم بتلاوة عقد يتملكك الضحك، السيد الوزير أرجوك استمع إلي: "يلتزم الأجير بالطاعة والامتثال إلى تعليمات رؤسائه المباشرين وغير المباشرين، يخضع هذا العقد إلى إجراءات الانضباط حسب ما هو معمول به في العرف" هل هذه صياغة مسؤول سامي؟ الفصل الثالث: "يتعهد المؤجر بتمكين الأجير من يوم إجازة عن كل شهر عمل فعلي". ألا يعرف القانون 112؟ ألا يعلم أننا نعمل 7/6؟ يعني يعمل ستة أيام ويوم راحة مهما كان الموظف؟

الحوصلة يقومون بإعداد عقد عمل موسمي، هل النظافة عمل موسمي؟ يعني نراوغ بالقانون، تعمل ثلاثة أشهر نظافة وثلاثة أشهر بستنة وثلاثة أشهر "chaud froid" وثلاثة أشهر ميكانيك؟ هذا غير معقول، نكتشف فعلا ونتفهم أن لا نستمع للمواطن ولا نتحدث بلغته

وأن سلوك مواطنينا في بعض الأحيان هو ناتج عن عنف مؤسساتي وعنف نفسي من بعض المسؤولين الذين لا يعرفون دورهم...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

ثلاثون ثانية.

السيد حمادي العشاري الغيلاني

سأختم، في الحقيقة بكل عقلانية وبكل مسؤولية، أعرف أن هذه الحالات حالات شاذة وأتفهم سلوك بعض مواطنينا ومنظورينا أنه رد فعل على سلوك هرسلة وسلوك عنف تمارسه بعض الوزارات وبعض المسؤولين، ولكن نقول لهم نحن في إطار الدولة واحترام الدولة، بكل مسؤولية لم نتلق تفسيرا من وزارة النقل حتى نفسره لمنظورينا وهم 13 شابا وشابة يعيشون ظروفا اجتماعية قاسية.

نحن سنتابع هذا الموضوع في إطار القانون وحسب الإجراءات والتراتيب الإدارية ووفق قانون منع المناولة. إذا كان لديهم حق فسيبلغون حقهم على أساس تكافؤ الفرص والعدل والمساواة ومن ارتكب أخطاء يتحمل مسؤوليته وشكرا على رحابة الصدر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد علي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق.

السيد محمد علي

شكرا، بسم الله،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرافقيه وبزملائنا الكرام،

أبدأ مداخلتي بسؤال أعتبره جوهريا، هل ستكون هذه الاتفاقية مفيدة لتونس فعلا في ظل أولا هذا العالم الذي يعاد رسم خرائطه ويعاد توزيع القوة الاقتصادية والسياسية فيه بالدم والنفط شرقا وغربا، خاصة بعد العدوان الأمريكي الصهيوني على إيران والمقاومة والمتواصل لأكثر من شهر ولا نعرف متى ينتهي لإعادة إنتاج المنطقة والهيمنة الاقتصادية، وتحقيق مشروع التوسع الصهيوني الأمريكي.

وفي ظل هذا الوضع المتحرك بقوة وبسرعة، وهذا النظام العالمي الجديد الذي يتشكل والعلاقات الاقتصادية والسياسية والتحالفات الجديدة، لن تكون تونس بمنأى عن هذه التغيرات الكبرى وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الداخل، وبالمناسبة أحيي إيران والمقاومة والصمود البطولي في هذه المعركة المصيرية للمنطقة والعالم في مواجهة العدوان الإجرامي للتحالف الأمريكي الصهيوني أمام تخاذل وتواطؤ النظام الرسمي العربي والصمت العالمي تجاه ما يحصل في لبنان وفلسطين وإيران والمنطقة عموما.

ثانيا، هذه الأزمة التي تعيشها بلادنا منذ سنوات والناتجة عن فشل ذريع في إدارة أزمة الهجرة غير النظامية، وارتباك الدولة الواضح في الحاصل الظاهر وعجزها عن وضع خطة حقيقية وواقعية تمكن أولا من معالجة الظاهرة وتوازن بين الحفاظ على التعامل الندي مع دول شمال المتوسط والفضاء الأوروبي، في إطار سيادي

لا تتحول فيه تونس والتونسيين إلى حديقة أمامية لمعالجة أزمة الهجرة غير النظامية في دول الشمال لا تحترم سيادة تونس أو مصالحها، بل تصدر إليها أزمتها باتفاقات يمكن أن تحولنا إلى مجرد حارس لأمن أوروبا وممتص لصدمات الأزمة التي تعيشها دول شمال المتوسط.

ثانيا وتمكن هذه الخطة من شراكة حقيقية مع دول الجنوب. بمعالجة سياسية واجتماعية لظاهرة الهجرة غير النظامية من دول الجنوب عبر تونس إلى أوروبا.

ثالثا، هذا الضعف الظاهر في الدبلوماسية التونسية وتواصل الشغورات الكثيرة في تمثيلية السفارات والبعثات الدبلوماسية، بما فيها عديد العواصم الإستراتيجية مثل بكين وواشنطن، شغورات تحولت من حالة استثنائية إلى حالة دائمة تعكس مدى جدية الدولة التونسية في علاقتها بالمنتظم الدولي، وتعكس أيضا ثقافة التعامل مع الدبلوماسية الخارجية وغياب أي سياسة خارجية في ظل عالم متحول باستمرار، والأمر الذي قد يؤدي إلى عزلة تونس عن العالم الخارجي وفقدانها لأي دور اقتصادي وسياسي يستجيب لطبيعة التحديات في عالم متحول، وتتغير فيه العلاقات الخارجية بين الدول والتحالفات بنسق سريع وقوي.

السيد الوزير، دولتنا توقع بروتوكولات لأسواق شاملة في "لوزاكا" بينما نحن لا نملك خطا بحريا واحدا من لاجوس أو داكار، مضيق هرمز مغلق منذ حوالي شهر، فهل تدرك دولتنا ما يعني هذا لدولة تستورد 60% من غذائها و95% من دقيق خبزها اليومي، وإذا لم يفتح المضيق في الأسبوع القادم؟ فكيف ستواجه كلفة نقل كل المواد الموردة في ظل المخاطر التي تهدد ممرات التجارة الدولية وانعكاسها على المالية التونسية؟

كيف سنواجه طوابير المواطنين أمام المخابز، خاصة وأن مخزون الحبوب لا يتجاوز تغطية 45 يوم فقط من الاستهلاك، ولا توجد عقود في ظل غياب الدبلوماسية الغذائية وكل دولار زيادة في سعر النفط يكلف ميزانيتنا مبلغ 160 مليون دينار ويفاقم العجز في الميزانية؟

السيد الوزير، الدولة مطالبة بسد الشغورات الدبلوماسية فورا وبكفاءة اقتصادية وسياسية لا بهواة بروتوكول لتدير الأزمة وتجاربها، وحتى لا تظل الدولة عمياء بلا عيون اقتصادية أو سياسية في الخارج، في دولة من المؤسف جدا أنها لا تزال رغم الشعارات السيادية التي ترفعها وتتحدث عنها باستمرار تعتمد اعتمادا شبه كليا على الخارج في كل المجالات، في الغذاء وفي الطاقة وجل المواد الاستهلاكية التي يحتاجها مواطنوها، مع غياب خطة حقيقية لتلافي هذا الارتهان الأجنبي عمليا بعيدا عن الشعارات الاستهلاكية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة.

السيد محمد علي

السيد الوزير، أنتم مطالبون بتقديم خطة تمويل اقتصادي حرب في ظل الصراع الدولي خاصة على معابر التجارة الدولية لمدة ستة أشهر إلى الأمام، على الأقل، بعيدا عن منطقة الصراع العسكري في الشرق، فإذا كنا لا نملك مخازن تحمي المواطنين من الجوع ومن الغلاء الفاحش إلى مواد تموينية في أسواقنا الداخلية ولا نملك برامج لمواجهة الفقر المدقع ونسب التضخم المالي المرتفعة وغير المسبوقة في إدارة المالية التونسية وتلافي هشاشتها أمام أي طارق، ولا نملك سفراء مقتدرين يفكون العزلة عن البلاد والعباد فنحن أمام مآلات خطيرة تمس حياة التونسيين واستقرارهم.

السيد الوزير، القوة الاقتصادية والأمن الغذائي والوطني لا يستضاف في مكاتب، بل في الأسواق شمالا وجنوبا وخاصة الأسواق الإفريقية وبسياسة إستراتيجية وحمائية تجعلنا نتخطى حافة الهاوية ونصل بر الأمان بأقل قدر من الآثار السلبية.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم صالح الصيادي عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق، تفضل.

السيد صالح الصيادي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التجارة والوفد المرافق له،

يعتبر مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الاتفاق حول مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة له أهمية خاصة باعتباره أول اتفاقية مقر لمؤسسة تابعة للاتحاد الإفريقي تتم المصادقة عليها من قبل مجلس نواب الشعب، فلا بد للدولة أن تولي للسياسة الخارجية عناية بالبعد الإفريقي، وتحرص على دعم توجهاتها الإستراتيجية نحو القارة الإفريقية، والعمل على احتضان مقرات مؤسسات دولية عموما وإفريقية بصفة خاصة، مع السعي لتكريس التكامل الاقتصادي وتعزيز التواجد في الاقتصاد العالمي، فكل الدول الإفريقية تتنافس إيجابيا فيما بينها على احتضان مقرات المؤسسات الإفريقية وذلك بتوفير الأطر التشريعية والبنية التحتية والمناخ الاستثماري الجاذب لما لذلك من أثر مباشر في تعزيز مكانتها الإقليمية ودورها القيادي.

إن احتضان مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة مكسب لبلادنا باعتباره يتيح فرص استثمار جديدة، وتطوير منظومة البحث والتجديد ووجوده بتونس يمثل فرصة لدعم تموقع المؤسسات التونسية داخل الأسواق الإفريقية، وتوسيع مجالات الاستثمار والتبادل مع إرساء شراكات إستراتيجية في سياق دولي يتسم بضرورة تنويع الشراكات الاقتصادية وتعزيز الاندماج داخل الفضاء الإفريقي وفي هذا الإطار لا بد من تطوير التمثيلية الدبلوماسية التونسية في القارة الإفريقية وتحسين الجانب اللوجستي لاسيما في مجالات النقل البري والبحري والجوي ورقمنة الإدارة لتبسيط الإجراءات الإدارية والديوانية المعقدة وتنقيح مجلة الاستثمار وذلك من أجل تيسير المعاملات لفائدة المستثمرين الأفارقة.

السيد الوزير، التجارة في تونس تواجه العديد من المشاكل الهيكلية والظرفية فلا بد من العمل على القضاء على البيروقراطية الإدارية وتبسيط الإجراءات الديوانية حتى لا يقع تعطيل التجارة والمستثمر.

إدماج الاقتصاد غير المنظم داخل المنظومة الاقتصادية والمتسبب في خسائر للدولة ضرائب ومنافسة غير عادلة للتجار القانونيين.

العجز التجاري الكبير، فتونس تستورد أكثر مما تصدر العجز وصل حوالي 21 مليار سنة 2025، نسبة تغطية الصادرات الواردات أقل من 75% وذلك بسبب ضعف الإنتاج المحلي.

ركود السوق المحلية وذلك من جراء ارتفاع كتلة النقل وكتلة الإنتاج والضرائب، تونس تستورد الطاقة بأسعار مرتفعة وهذا يضغط على الميزان التجاري، وذلك بسبب أزمة قطاع الطاقة.

المشاريع التجارية تجد صعوبة في النمو بفضل ضعف الاستثمار الأجنبي وصعوبة الحصول على قروض التمويل.

السيد الوزير، قفة المواطن تمزقت وضعفت المقدرة الشرائية بسبب ارتفاع أسعار المواد الأساسية حتى "الشكشوكة" لا يمكنه طبخها، هذا دون الحديث عن اللحوم والسمك والدجاج، سعر كيلوغرام الطماطم في المنستير أربعة دنانير ولم أشتريها، مسكين المواطن يعاني والحكومة لم تحرك ساكنا، وذلك لأن الزيادة في الأجور لا تواكب نسق ارتفاع الأسعار مع ضعف فرص العمل وارتفاع الأداءات.

أين الوزارة في تحسين القدرة الشرائية للمواطن؟ مع الأسف لم نلاحظ أي إرادة حقيقية للقيام بإجراءات لتعديل السوق والتمكين التونسي من حياة كريمة وما هي الاحتياطات التي ستقوم بها الدولة لتمكين المواطن من شراء أضاحي العيد بأسعار مقبولة حتى لا يقع التنكيل به مثلما وقع له في عيد الإضحى للسنة الفارطة؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة فاطمة المسدي غير منتمية إلى كتل، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا، مرحبا بالسيد وزير التجارة واليوم نتحدث عن مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الإتحاد الإفريقي حول مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة.

اليوم هذا المركز أعتبره سيساهم في إشعاع تونس في إفريقيا، وسيساهم في إعطاء فرصة للاقتصاديين للتوسع في إفريقيا، وهذا أمر جيد، لكن اليوم أريد الحديث عن بعض النقاط، هذه أول اتفاقية مقر تعرض على مجلس النواب الحالي، مع العلم أن اتفاقيات المقر المرسوم عدد 88 لسنة 2011 قد ألغى القانون عدد 80 لسنة 1993 الذي كان ينظم اتفاقيات المقر وطريقة وشروط وغيرها من هذه المسائل، وهو ما جعلنا بعد سنة 2011 نرى كل حكومة تستطيع منح اتفاقية مقر، رأينا اتفاقية مقر خاصة باللاجئين ورأينا اتفاقيات لعديد المنظمات غير الحكومية، ويمكننا اليوم أن نقول إن حولها العديد من نقاط الاستفهام هل اتفاقية المقر تنطبق فعلا وتوفر الشروط اللازمة أم لا.

واليوم لماذا أقول هذا؟ لأنه مثلا في الفصل 20 من هذه الاتفاقية، تقول أن المركز يتعهد بالتعاون مع الحكومة التونسية من أجل الحفاظ على الأمن القومي التونسي. وهذا مجرد تعهد فقط في الاتفاقية، يعني إذا لم يكن هناك اليوم التزام فكيف سيتم ضبط السيد وزير التجارة تطبيق اتفاقية المقر وكيفية مراقبة هذا المركز، رغم أن لهذا المركز أهمية كبرى؟

لماذا أقول هذه الكلمة؟ سيدي الوزير، مع احترامي لشخصك إلا أنني أتمنى انشاء مركز تونسي للأسواق الشاملة في تونس، لأن هذه الأسواق في تونس غير قادر سيادتك على مراقبتها، نحن اليوم نرى في الأسواق التونسية التجارة الموازية ونرى الأسعار المشطة في الخضروات والغلال، قاطعنا الدجاج وقاطعنا اللحم وقاطعنا الغلال وقاطعنا كل شيء، ماذا عساه يأكل المواطن؟ الأسعار اليوم خيالية وأنتم غير قادرين على المراقبة واليوم مثلا في صفاقس سوق الجملة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيدة الزميلة.

السيدة فاطمة المسدي

سوق الجملة في صفاقس يعاني من قرارات 1 بالمائة، أنظروا كيف ارتفعت الأسعار وأنتم غير قادرين على المراقبة.

اليوم تريدون أن تقولوا لنا أن عمدة يمكنه مراقبة الأمم المتحدة في حين أنكم غير قادرين على مراقبة الأسواق والتجارة الموازية فكيف تريدون مراقبة هذا المركز؟ كيف تريدون مراقبة الأسواق الإفريقية؟

اليوم بكل صراحة، أرى أن الوضعية أصبحت خطرة جدا ويجب الانتباه إلى أن هذه الحكومة فشلت في اسداء الخدمات للمواطن، إذا فشلتم في المراقبة وفي التحكم في الأسواق فلن تنجحوا في مراقبة الأسواق الإفريقية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد الزميل محترم عبد الحافظ الوحيشي عن صوت الجمهورية، له خمس دقائق.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التجارة والوفد المرافق،

تدخل هذه الاتفاقية في إطار مزيد توطيد العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية وتكريسا لتوجهات سيادة رئيس الجمهورية في حل المشاكل العالقة خاصة مشكل الأفارقة جنوب الصحراء، ونظرة السيد الرئيس الثاقبة لحل هذا المشكل، فقد أثبتت الأيام التوجه الصحيح والقرارات الهادفة لبناء العلاقات الصحيحة مع جميع الدول المحيطة، فنحن دولة تحترم نفسها لجلب احترام الدول الأخرى، فلا خيار لنا تماشيا مع هذه التوجهات، سوى بناء علاقات اقتصادية بناءة تجلب الخير للجميع وتساهم في خلق مشاريع في دول الساحل الإفريقي، تستوعب هؤلاء الوافدين والباحثين على حلول للعيش الكريم، لذلك لا مناص لنا، إلا خلق جو من التعاون الإفريقي الدولي، وجاءت هذه الاتفاقية بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الإفريقي حول مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة.

هذا المركز الذي سيمثل لبنة لبناء علاقات اقتصادية فاعلة بين وطننا والقوى الفاعلة في البلدان الإفريقية المنضوية، تماشيا كذلك مع التوجه الوطني نحو العمق الإفريقي، في إطار مشروع المعبر القاري البري نحو إفريقيا عبر ليبيا، وكذلك عديد الملتقيات الإفريقية التي احتضنها وطننا الحبيب، والتي ترمي كلها إلى جلب الباعثين ورجال الأعمال الأفارقة.

وستحتضن تونس خلال شهر أفريل 2026، دورة تضم على الأقل 1000 باعث ورجل أعمال إفريقي للمساهمة في بعث مشاريع هادفة لفائدة القارة الإفريقية التي أصبحت الوجهة الاقتصادية لجميع الدول، لذلك نرى أنه من واجبنا الموافقة على توفير المقر من الجانب التونسي لبعث مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة ونحن على يقين بأن هذا المركز وغيره من اللقاءات والندوات الإفريقية والإقليمية ستكون جزءا لا يتجزأ من الحلول المطروحة لاستقطاب الوافدين الأفارقة في بلدانهم، عن طريق بعث مشاريع اقتصادية والمساهمة في تنمية بلدان الساحل الإفريقي وغيرها ويمثل هذا خيارا استراتيجيا ساهم في تركيز أسسه سيادة الرئيس قيس سعيد.

أستغل وجود السيد الوزير لأتوجه إليه بالشكر أوّلا على المجهودات التي بذلت خلال شهر رمضان وسأتحدث عن المشاكل المطروحة خاصة خلال هذه الأيام والمتمثلة أساسا في ارتفاع أسعار خاصة المنتوجات الفلاحية وللمساهمة في إيجاد الحلول وكقوة اقتراح للخروج من هذه الأزمة العابرة، لا يجب أن نكتفي برمي الكرة في شبكة السلطة التنفيذية، بل علينا معاضدة مجهوداتها بالمساهمة في إيجاد الحلول، لأن الوطن للجميع ولأن المسؤولية مشتركة.

وكأول نقطة أساسية نؤكد عليها هي ضرورة معاضدة مجهودات الفلاحين في الإنتاج لأن توفير الإنتاج هو الأساس وهنا يأتي دور الهياكل الفلاحية ووزارة الفلاحة في جميع الحلقات، خاصة عند وفرة الإنتاج، فلا يجب أن يترك الفلاح وحده، بل يجب أن تتدخل الهياكل المعنية لاستيعاب الإنتاج الوفير وهذه حلقة مفقودة تؤثر على المردودية وعلى الاستمرارية في العمل، ففي إيطاليا مثلا، عند وفرة الإنتاج، تتكفل الدولة بهذا الإنتاج وتدفع ثمنه للفلاح مساندة له حتى يبقى دائما قادرا على الوقوف على رجليه ولا ينهار وحتى تكون لديه موارد مالية مستمرة.

فقد تم بيع الطماطم الشتوية خلال شهر رمضان الفارط بـ 600 مليم وقد تم بيعها من قبل بـ 400 و500 مليم في الحقل، وحاليا أصبح سعر الكلغ من الطماطم بثلاثة دنانير، لأنّ الفلاح في حلقة الإنتاج يتحمّل دائما مصاريف عديدة ونحن حاليا في موسم زراعة الطماطم، وهي فترة يتكبد فيها الفلاح عدة مصاريف، إذ عليه شراء البلاستيك والأدوية وكل هذا يتطلب مصاريف مالية وبوصفي فلاحا وأعمل في الحقل، ويعمل أبنائي أيضا في الزراعة، أعلم جيدا أن الكلغ الواحد من الطماطم يكلف الفلاح حوالي 2500 مليم في الحقل حاليا، وعندما يبيع الفلاح الكلغ بـ 2500 مليم أو 3000 مليم فإنّ سعر الكلغ من الطماطم ستصل للفلاح بـ 3500 مليم، وهذا أمر طبيعي، لكن بعد شهر أو شهر ونصف، سينخفض سعر الكلغ من الطماطم إلى 1500 مليم، كما سيتضاعف إنتاج الفلفل مرّتين أو ثلاثا عندما تتمّ زراعته في البيوت المكيفة.

هذا واقع معاش يجب أن ننطلق منه لإيجاد الحلول، كما أن دور الهياكل الفلاحية التي تدعم عمل الفلاح قد تقلصت بعض الشيء منذ الثورة إلى غاية اليوم فقد تقلص دورها، لذلك علينا البحث عن الحلول معا، وعلى السلطة التشريعية وعلى السلطة التنفيذية أن تتعاضدا لإيجاد حلول للمشاكل المطروحة، فهذا واقع فعلي يجب العمل عليه..

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

للوصول إلى حل جذري عوض البحث عن الحلول الترقيعية الظرفية وتونس لديها من الإمكانيات ومن وفرة الإنتاج ويمكنها العمل في جميع المجالات، وبصفتي نائب على جبنيانة وعلى العامرة فإني أستغل فرصة وجودي لأتقدم مرة أخرى بالشكر لرجال الأمن بكل أصنافهم على ما يبذلونه من مجهودات جمة ومن تضحيات في سبيل إرساء منظومة أمنية -وأؤكد على هذا- تراعي الظروف الاستثنائية التي تعيشها هذه الربوع كما أتقدم بالشكر للسيد الفاضل وزير الداخلية وإطاراته وكوادره.

كذلك لا يفوتني أن أشكر بلدية العامرة لفوزها على جائزة أفضل بلدية نظيفة بالرغم من الظروف الاستثنائية التي تمر بها وبالرغم من كثرة الأفارقة الموجودين بها وبالرغم من كل الصعوبات الموجودة، ولكن الحمد لله فقد تحصلت...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم وليد حاجي عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

السيد وليد حاجي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير ومرافقيه،

في البداية نثمن هذه الاتفاقية بما أن هدفها هو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإيجاد فرص العمل وتوفير الدخل للفئات الضعيفة وتعزيز الخيارات والفرص المتاحة لها وتفعيل اقتصاد التضامن الدولي والتعاون بين القطاعين العام والخاص على المستوى القاري ونتمنى أن تتحقق هذه الأهداف المرسومة ولنتفاءل خيرا.

في موضوع السيد الوزير، كنا قد تحدثنا فيه مباشرة في جلسات عامة، أقول تعد ولاية القيروان من أهم المناطق الفلاحية في تونس، ويحتل إنتاج المشمش فيها مكانة مميزة نظرا لملائمة المناخ والتربة لهذا الصنف من الأشجار المثمرة، إذ يمثل إنتاج المشمش 40% من الإنتاج الوطني، ويتجاوز 18,000 طن سنويا، ليصل أحيانا إلى 30,000 طن، موزعة على 3200 هكتار بين حاجب العيون، حفوز والشبيكة أساسا ورغم أنه يتميز بجودة عالية، إلا أنه يواجه عدة تحديات من أبرزها التسويق ونقص المياه وارتفاع كلفة مستلزمات الإنتاج من الأسمدة ومياه الري، إضافة إلى ضعف البنية التحتية المتعلقة بالتخزي، وهو ما يؤدي إلى خسائر كبيرة نظرا إلى سرعة تلف المشمش.

وأمام اضطراب مسالك التوزيع وانعدامها أحيانا، طالبنا سيادتكم عديد المرات بالعمل على تثمين منتوجات المشمش وإيجاد حلول للترويج والتسويق لهذه المنتوجات، إلا أنكم لم تبالوا بذلك وحتى السؤال الكتابي الموجه لسيادتكم في الغرض بتاريخ 27 فيفري 2025 لم نتلق جوابه إلى هذا اليوم وهذا عبث وهذا يدل على فشل ذريع لوزارة التجارة.

المشمش لا يقل قيمة عن بقية المنتوجات، لذلك وجب دعم الفلاحين ماديا وتقنيا وتحسين تقنيات الري وإحداث وحدات تبريد وخزن عصرية، وتنظيم الأسواق، إضافة إلى تشجيع التصنيع الغذائي. قطاع إنتاج المشمش يساهم في توفير مورد رزق لعدد كبير من الفلاحين إضافة إلى دوره في تنشيط الحركة الاقتصادية بالجهة، لذلك وجب النهوض والتدخل العاجل لضمان استدامة هذا القطاع وتحقيق مردودية أفضل.

السيد الوزير، أريد أن أقول بقدر عنايتنا بقطاع الزيتون وغيره أطلب من سيادتكم العناية بقطاع إنتاج المشمش- الله غالب- بلادنا يرتفع فيها إنتاج المشمش وكما نعلم فإن إنتاج المشمش يتوفر بكثرة في وقت وجيز مع العلم أن إنتاج المشمش لا يبقى طويلا صالح للاستهلاك، لذلك يواجه الفلاح صعوبة كبرى وأذكر أن السنة الفارطة أكثر من 50 % من صابة المشمش أتلفت بسبب حجارة البرد فبالعامية نقول "حجارة" للأسف قدر الله ما شاء فعل، ولكن ما أطالب به السيد الوزير هو تثمين إنتاج وأن نبحث عن إستراتيجية لتسويق المشمش على الأقل أسواق في الدول المجاورة لتونس كليبيا، الجزائر كما أستغل الفرصة السيد الوزير لأتوجه بالدعوة لسيادتكم ولمن يمثل وزارة التجارة لحضور تظاهرة الدورة الرابعة للمشمش من 14 إلى 17 ماي وهي تمثل فرصة حقيقية لما لا للاطلاع على إنتاج المشمش في حاجب العيون التي تعتبر الأولى في الإنتاج على مستوى ولاية القيروان.

السيد الوزير، في جانب آخ، من غير المعقول أن نجد أسعار المواد الغذائية وخاصة أسعار الخضر مرتفعة بشكل جنوني في حاجب العيون وغيرها من معتمديات القيروان المنتجة للخضر نجد أن ثمن الكلغ من الفلفل بخمس دنانير وبـ 5500 مليم، ما سبب هذا الارتفاع في الأسعار؟ قد تحدثت مع العديد تجار الخضر الذين يشترون المنتوجات الفلاحية من "الهباطة" ومن المراكز قالوا أن الـ "quittance" الذي يقدمها الهباط للتاجر يسجل أن السعر 2500 مليم بينما أن أشتريته بـ3 دنانير وقد تحدث في هذا السيد رئيس الجمهورية أيضا في العديد من المناسبات وأنتم على دراية بذلك، لذلك لابد من تكثيف حملات الرقابة وأنا أتوجه للتجار و"للهباط" بهذا الكلام خافوا الله في المواطن فمن غير المعقول أن يصل سعر الكلغ من الطماطم بأربع دنانير وبـ 4500 مليم وأن يباع الكلغ من الفلفل بـ 5 دنانير ولن أتحدث عن أسعار الموز لأننا غير معنين به، فيمكن تعويض الموز بالتفاح فقد كان سابقا يباع الكلغ من التفاع بـ 2000 أو بـ 3000 إلى غير ذلك في حين يصل سعره في الأسواق إلى 15...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل.

السيد وليد حاجي

إذن السيد الرئيس، السيد الوزير، أين الرقابة في هذا المجال؟ أطلب دعوة الإدارة الجهوية للتجارة بالقيروان إلى تكثيف الرقابة في الأسواق وفي الشركات فمازالت أزمة الزيت المدعم أن يتم فقدان "صندوق" من الزيت ويباع بـ 40 دينار، يتم فقدانه من السوق لأنه تسيطر عليه أطراف لماذا هذا؟ السكر والزيت غير متوفر للمواطن في الأسواق بينما تتولى الدولة توفير هذه المواد وتقوم بضخ هذه المواد في الأسواق، يجب أن يحترم كل مسؤول المسؤولية المناطة بعهدته ومن لا يمتثل للقانون ولا ينضبط ومن ليس له أخلاق ليحترم الناس وليحترم قوت الناس ويتسبب في تجويعهم يجب أن يتم تطبيق القانون عليه وإن لزم الأمر إعدامه، لأن من يتسبب في تجويع الناس أنا أطالب بإعدامه وأتحمل مسؤولية ما أقوله وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة للسيد الزميل محترم سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق تفضل.

السيد سامي رايس

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبجميع الإطار المرافق،

في البداية لابد أن نبارك لتونس ولوزارة التجارة ولوزارة الشؤون الخارجية إذ من خلالهم تحصلنا على الموافقة على هذا المركز الذي سيكون له دور كبير ونشكر هنا جميع الإطارات التي قامت بإعداد الملف لأنه ليس أمر سهل الدخول في منافسة مع دول أخرى كالبينين ومصر والسنغال، والحمد لله أن تونس لها من الكفاءات القادرة على المنافسة في مثل هذه المراكز التي يكون لها شأن في الاقتصاد الوطني وفي تشغيل اليد العاملة.

السيد الوزير، حسب ما جاء في التقرير أنكم مازلتم في مرحلة إعداد خارطة الطريق للأولويات التي سيتم القيام بها مع هذا المركز، أريد الإشارة إلى أنه بالنظر للوضع الأمني وللحرب التي تدور الآن بالشرق الأوسط سيكون هناك دور كبير جدا لليد العاملة التونسية بالشرق الأوسط وبالتالي بالإضافة لحاملي الشهادات العليا الموجودة في تونس، ستكون هناك عملة لعمالنا بالخارج باعتبار الوضعية الأمنية الموجودة، وبالتالي فإنه من بين الأولويات مع هذا المركز هو ضرورة المرور إلى السرعة القصوى، إضافة إلى التسويق للبضاعة وللمنتوجات التونسية لذلك علينا أن نشتغل على ترويج اليد العاملة

الكفؤة التونسية في عديد المجالات وخاصة في القطاع الطبي وغير الطبي، مكوني التكوين المهني والتشغيل، المهندسين بمختلف فئاتهم مهندسي البنية التحتية والهندسة المعمارية والهندسة التكنولوجية وغيرها وهي فرصة ليكون لنا نصيب في اليد العاملة الإفريقية، باعتبار إشعاع تونس ومكانتها السياسية والاقتصادية في إفريقيا بصفة عامة.

السيد الوزير، نسبة إن نسبة التضخم في شهر جانفي 2006 تقدر بـ 4,8 وخلال شهر فيفري 5% ومن المنتظر أن تصل إلى حدود 6%، ماذا أعددنا كوزارة وما الذي قامت به حكومتنا لنستطيع مجابهة هذا التضخم؟ أنا من ولاية نابل، ولاية نابل تنتج تقريبا 15% من الإنتاج الوطني الفلاحي سعر الكلغ من الفلفل اليوم 4500مليم، سعر الكلغ من الطماطم 3500 مليم وسعر الكلغ من البطاطا 2700 مليم هذا بخصوص الخضروات، 97% من إنتاج الفراولة وتباع في الأسواق بـ 7500 مليم، 75% من القوارص في السوق تباع بـ 6500 برتقال "الطمسون" هذه المنتوجات القريبة منا أي أن هنا الفلاح وهو الحلقة الأضعف من ناحية ارتفاع الأسعار الموجودة.

أتحدث عن المشاتل وأتحدث عن كراء اليد العاملة وأتحدث عن الأسمدة تونس من بين أكبر المصدرين للفسفاط في العالم وإلى حد الآن لا يوجد لدينا "DAP" هناك مشاكل كبيرة جدا على مستوى الأسمدة الموجودة في السوق، لقد اندهشت السيد الوزير كثيرا عندما وجدتك متفاعل إيجابيا مع زميلي السيد عبد الحافظ الوحيشي الذي تحدث باعتباره فلاح وأن الفلاح يبيعه 2500 مليم، أي عندم يصل سعر الطماطم إلى 5500 مليم لدى الفلاح، أقول أن هذا غير عادي السيد الوزير لأن لدينا تقريبا عدد كبير من "les chambres froides" الموجودة بالوطن القبلي، ما هو الدور التعديلي لوزارة التجارة؟ أقول أن "les chambres froides" وأن من لديهم "les chambres froides" في الوطن القبلي أصبحوا يرفضون التخزين لأنهم يخشون من أن يتم اتهامهم بالاحتكار، لذلك هناك عزوف عن التخزين في " les chambres froides" ما نلاحظه هو وجود قطيعة بين وزارة التجارة وأن هناك خوف" غول" من وزارة التجارة من قبل الفلاحين الذين يتولون تخزين المنتوجات وفي الأخير بالطبع سنجد هذه الأسعار المرتفعة.

فزميلي ذكر أنه لم يعد قادر على طبخ" الشكشوكة" بالطبع أصبح المواطن التونسي عاشب وفي الأخير سنضطر للعيش على "الخس والبسباس" لا لحوم حمراء و لا لحوم بيضاء وقد تابعت ما قدمته على مواقع التواصل الاجتماعي يوم 1 أفريل بخصوص الاجتماع الذي عقدته مع السيد وزير الفلاحة بخصوص اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء، لكن في كل ما ذكرته تقريبا الإدارة الجهوية للتجارة بنابل غائبة لذلك نطلب منكم الذهاب إلى سوق دار شعبان الفهري وبني خيار ومحلات بيع الخضر الموجودة هناك، ستجدون الأسعار فيها أكثر من الصيدلية، إذن المواطن التونسي الذي يتقاضى كأجر 1000 دينار ولديه ابنين أصبح غير قادر فما بالك بالعائلات الهشة التي تتحصل على منحة شهرية بـ 260 دينار السيد الوزير، فالوضعية لا تطاق في الحقيقة إن سياسة الدولة السيد رئيس الجمهورية يتحدث عن الدولة الاجتماعية، ولكننا خارج هذا الإطار...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة بسمة الهمامي عن كتلة لينتصر الشعب، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدتي الرئيسة،

مساء الخير جميعا،

أرحب بالسيد الوزير وبكل الإطارات المرافقة في رحاب مجلس نواب الشعب،

بداية في ذكرى عيد الشهداء، في ذكرى 9 أفريل 1938، لا يمكننا إلا أن نردد بكل فخر واعتزاز المجد والخلود لشهدائنا شهدائنا الذين آمنوا بالتحرر وضحوا بأرواحهم في معركة التحرر الوطني من أجل تونس حرة ومستقلة، رافعين شعار نموت نموت ويحيا الوطن، في ذكرى عيد الشهداء نجدد العهد مع تونس أرضا وشعبا أن المرحلة اليوم حقيقة هي مرحلة بناء وهي مرحلة تحرر وطني حقيقي من أجل الحفاظ على استقلال تونس وعزتها، في ظل موجة الأعداء، والتكالب على زعزعة استقرارها.

اليوم الحديث عن إفريقيا، في ذكر إفريقيا، لا يمكن إلا أن نثمن ما تقوم به الدبلوماسية السياسية في إفريقيا اليوم، السادة السفراء يقومون بكل شيء ويعوضون وجود الدولة التونسية في كل شيء رغم ضعف الموارد وغياب الرؤية أصلا عند الدولة للاستثمار في إفريقيا، يا تونس متى ستفكرين في الاستثمار في إفريقيا، كما استثمرت في أوروبا في يوم ما؟

إن هذه الخطوة التي نلتقي اليوم حولها هي خطوة إيجابية بامتياز، وإن تأخرت.

في التدقيق في السياق الزمني، نلاحظ أنه في إطار تجسيم أهداف الاتحاد الإفريقي سنة 2063 تم الاتفاق على احتضان المركز منذ 2020، توقيع الاتفاقية 2022، وقع الاعتماد على النظام الداخلي 2023، المصادقة على جدول الانتدابات 2024، المصادقة على الاعتمادات المالية 2025 في الأثناء، وزارة التجارة ما زالت بصدد رسم خارطة الطريق للتعامل معه وضبط الأولويات، دائما لديكم متسع من الوقت، دائما أنتم "بصدد" لا رؤية حقيقية ولا استراتيجية وطنية تستجيب لطبيعة مرحلة التحرر الوطني، نشير أنه في 9 أفريل أهالينا وشعبنا في ذلك الوقت قد رفع شعارين الاستقلال الدائم والإصلاح السياسي لا رؤيا للتجارة ولا إستراتيجية، نريد أن تحدثونا عن منظومة الحبوب لديكم وعن مقاييس تحديد الحصص الشهرية للمطاحن، مطحنة تتحصل على حصة تقدر بـ 240% شهريا من طاقتها، ومطحنة أخرى تتحصل على 33% من طاقتها، من المسؤول عن ذلك؟ وزارة الفلاحة تقول وزارة التجارة ووزارة التجارة تقول وزارة الفلاحة ولا يوجد أي معلومة صحيحة.

الإحصاء الوقتي للمخابز للسيدة الوزيرة السابقة قالت قمنا بإحصاء لعدد المخابز المدعمة والغير مدعمة ومع إجراء تدقيق إلى غير ذلك، أين هذه الإحصائيات؟ إلى حدود هذه اللحظة أرسل لكم أسئلة، ولكن لا أتلقى أي رد من قبلكم على هذه الأسئلة، أين الرقمنة السيد الوزير من أجل الشفافية والإنصاف والعدالة؟

حقيقة السيد الوزير، أريد أن أعلمك بشيء أن المعارك الكبرى وإن المهام الكبرى في علاقة بالتجارة في مرحلة البناء الوطني وفي مرحلة هذا البناء الجديد لستم أنتم من سينفذونها مع الأسف، لستم جزء من البناء بقدر ما أنكم جزء من المشاكل الهيكلية ومن المتاعب التي يعاني منها شعبي.

سليانة بلد الفلاحة بامتياز هذا ما جاء في إحصائيات الدولة التونسية اليوم أهالينا في سليانة لا خضر ولا غلال كما تحدث السادة المواطنين، نحن بلد الفلاحة وأرضنا تنبت الزعفران، أسواقنا اليومية والأسبوعية بدون خضر وإن وجدت فأسعارها مرتفعة أكثر مما

يتوقعه المواطن في سليانة يرسل لي المواطنين العرائض وقد جاء في تعليقاتهم ويرسلون لي الصور.

نريدك أن تأتي ولتطلع على أسواق مواطنيك ومنظوريك، فالأسعار مشطة لا يمكننا أن نشتري شيء من حاجياتنا، من المسؤول السيد الوزير، من المسؤول في ظل وجود كل هذه المشاكل، الفلاحة، التجارة، الاقتصاد، التشريع، الرؤية الحقيقية الوطنية، كل الناس مسؤولين أمام ما يحصل في شعبي، المواطن في حيرة والفلاح يذبح يوميا في كل مرحلة وفي كل فصل لأنه يمثل المنظومة الحقيقية، الملجأ الوحيد...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل محترم ثامر مزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق، تفضل.

السيد ثامر مزهود

السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

طبعا نحن في كتلة الخط الوطني السيادي من ناحية المبدأ مع أي تعاون وتبادل وتشبيك علاقات مع الفضاء الإفريقي وهو الفضاء الطبيعي، ولكن السيد الوزير أستسمحكم قبل ما أغوص في الاتفاقية وفي إطارها العام، لا يمكنني عدم الحديث عن موجة ارتفاع الأسعار الغير المسبوقة التي تشهدها بلادنا ولن أعيد الأسعار لكن الجميع على علم بها سأقدم أربع أسئلة أرجو أن أجد الإجابة عنها لديكم.

أولا، كل ما يكثر الحديث عن المضاربة وعلى الاحتكار وعن اللوبيات إلا وترتفع هذه الأسعار، هل هذا نتيجة فشل الوزارة عن السيطرة عن هذه المسألة أو قوة نفوذ لدى اللوبيات وهذا يعد تبرير غير مقبول لأن الدولة ترجع سبب ارتفاع الأسعار في عديد المواد للوبيات وللاحتكار وللمضاربة.

السؤال الثاني، هل قامت الوزارة بمراجعة منظومة الأسعار، لماذا كلما يتم تحديد تسعيرة لمادة معينة إلا وتفتقد قد من السوق ويرتفع سعرها، لماذا في ذروة الإنتاج عندما تتكاثر بعض المواد الفلاحية خاصة وتصبح في ذروة الإنتاج تتدنى أسعارها إلى درجة غير معقولة ويتكبد الفلاح خسائر كبيرة وكبيرة جدا، لماذا لا تقدم الدولة تعويضات لهؤلاء الفلاحين الذين تكبدوا خسائر ونطالبهم بتسعيرة في مواد معينة في وقت معين وعند ذروة إنتاج هذه المادة لا يقع جبر الضرر للخسائر التي تسببت فيها لهم الدولة بفرض سياسة التسعيرة، هل تمت مراجعة كل منظومات الإنتاج الموجودة، كل منظومات التعديل للسوق التي تتحكم فيها وزارة التجارة.

أرجو السيد الوزير تلقي أجوبة على هاته الأسئلة لنفهم نوعية السياسة التي تنتهجها الوزارة لأنني أعتقد أن هذا عنوان في فشل الوزارة في إدارة هذا المرفق العام ويترتب عن هذا الاضطراب عل مستوى التزويد، الارتفاع المشط في الأسعار، فقدان بعض المواد ونجد أن الحلقة الأضعف والتي تدفع الثمن إما الفلاح أو تاجر الفصيل الذي يسترزق من تجارته بشكل محدود جدا.

بخصوص هذه الاتفاقية، كما ذكرت نحن نثمن هذه الاتفاقية ولكن لابد أن يتم تنزيلها ضمن رؤية إستراتيجية كاملة وليس بهذا النسق السيد الوزير وليس بنسق أن اتفاقية من 14 جويلية 2022 يتم عرضها على مجلس النواب تقريبا بعد خمس سنوات وليس بهذا النسق، فأنا أتحدى أي فضاء إستراتيجي هام جدا ونحن نتحدث في هذا منذ عشرات السنين عن أهمية السوق الإفريقية وعلى قيمتها وعن الإمكانيات والفرص الاقتصادية الكبرى وعن موقع تونس وأنها بوابة إفريقيا، لا نتحدث اليوم في الصفحة الرابعة من اللجنة على أن وضعنا موت قدم في السوق الإفريقية بعد خمسين أو ستين سنة من استقلال بلادنا والسوق الإفريقية موجودة أمامنا ونتحدث عن أن تونس هي بوابة إفريقيا، ما هكذا ندخل إلى السوق الإفريقية وما هكذا يمكن أن تكون لدينا سياسة وإستراتيجية واضحة في كيفية الولوج للسوق الإفريقية.

من غير الممكن أن نتحدث عن أهمية السوق الإفريقية، في حين أننا لم نستطع إلى حد الآن إحداث مناطق تجارية حرة بين تونس والجزائر، مناطق تجارية حرة وفاعلة ولها مردود اقتصادي ولها نشاط اقتصادي وتنعكس على حياة المواطنين، من غير المعقول أن نتحدث عن السوق الإفريقية وإلى حد الآن لا توجد لدينا بنية تحتية وقد تحدثنا عشرات المرات عن طريق السيارة قابس-واد صوف.

تعلم أن مدينة الواد في جنوب الجزائر السيد الوزير تبعد عن ميناء قابس التجاري تقريبا 300 كم وهذه البوابة يوجد بها ميناء تجاري فيه أعمق غاطس مائي في تونس، قابس تبعد على جنوب الجزائر أقل من بعدها أكثر من بعدها على تونس العاصمة، فهي تبعد عن تونس العاصمة 400 كم وعلى جنوب الجزائر 300 كيلو متر، في حين يبعد جنوب الجزائر عن شمال الجزائر تقريبا 900 كيلو متر، لماذا لم يقع إحداث الطريق السيارة من أجل استغلالها كبوابة لتصدير وتوريد البضاعة والسلع وتصديرها من الجنوب الجزائري؟ لماذا لم يقع إتمام خط السكة الحديدية المتجه إلى ليبيا في إطار إيجاد بنية تحتية أساسية لتكون الركيزة الأساسية لأي تعاون اقتصادي وللولوج إلى السوق الإفريقية وأولها السوق المغاربية؟

التعاون مع إفريقيا السيد الوزير، يكون ضمن رؤية واستراتيجية متكاملة تعمل عليها الدولة بنسق حثيث وبخطى ثابتة لا تتوقف على نوعية الأنظمة السياسية ولا على الحكومات المتعاقبة، هناك رؤية استراتيجية يتواصل العمل عليها في زمن متواصل، أو أن كل حكومة تأتي...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد اليحياوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير والإطارات المرافقة لكم،

في الحقيقة نحن نثمن هذه الاتفاقية وإقامة المركز الإفريقي للأسواق الشاملة، باعتبار أن العمق الإفريقي والعربي هو المطلوب في ظل التحولات الدولية، وفي ظل انهيار النظام العالمي القديم والتأسيس للبلطجة وسياسة القوة، فالحضن الإفريقي والعربي هو الأساس، لكن سيدي الوزير دعنا نتساءل ماذا أعددنا لمثل هذه الاتفاقيات، والحال أن لدينا اتفاقيتين سابقتين هما اتفاقية "الكوميسا" ومنطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية، هل هناك تقييم لهذه الاتفاقيات القديمة؟

ثانيا، دعونا نتساءل عن جملة التصورات والإستراتيجيات التي تخوضها الحكومة في ظل هذه السياسات الجديدة وتكالب العديد من الدول الكبرى نحو الولوج إلى القارة الإفريقية، فالسؤال الأول هو في إطار حرب الخليج الجارية اليوم، ما هي تصورات الحكومة للخروج من هذه الأزمة؟ خاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط اليوم 115 دولار

للبرميل، هناك أزمة على مستوى العالم، تقريبا أسعار النفط شهدت زيادة بـ 60%، فما هو تصور الحكومة لذلك؟

ثالثا على مستوى الاتفاقيات العربية والإفريقية، فدول الجوار سيدي الوزير، تفرض رغم وجود هذه الاتفاقيات، إتاوات على البضاعة التونسية، أرفع مما هو موجود في هذه الاتفاقيات، فما هي سياساتكم لمعالجة هذه الأزمة، بل حتى دول الجوار تمنع تجارة "transit" في اتجاه الداخل الإفريقي وهي من جملة المشاكل التي تعرقل التجارة التونسية. أيضا سيدي الوزير، لم نلاحظ إقامة معارض سواء في تونس أو مشاركة تونس في الخارج لعرض المنتوج التونسي ودعمه لأن لديه قدرة تنافسية عالية.

أيضا، النقطة الرابعة هو إحداث الترابط مع الدول الإفريقية، فاليوم عند الحديث عن بنية تحتية فهي مهترئة خاصة مع الجزائر التي هي الشريك الإستراتيجي لتونس، لدينا خط حديدي واحد عبر غار الدماء وشبه مشلول، لدينا الخط، عدد 2 بين ماطر- طبرقة، لماذا لا يقع توسعته في اتجاه الجزائر، الطريق السيارة بو سالم- الجزائر معطلة منذ سنوات، فكيف سنتحدث على التكامل الاقتصادي، والحال أن الشقيقة الجزائر قامت بشق طريق على طول سكك حديدية 2500 كم من الجزائر العاصمة في اتجاه النيجر، فلماذا لا نسعى نحن إلى إحداث التكامل والترابط مع الجزائر.

سيدي الوزير، أيضا كثر الحديث في هذه الأيام حول اتفاقية الأنبوب، المحروقات، الرابط بين الجزائر وإيطاليا والحال وأنه سيجدد، بل أن هناك تصورات لإقامة أنبوب ميناء نيجيريا في اتجاه الجزائر العاصمة والربط مباشرة مع أوروبا.

في ظل هذه التحولات، ما هو الموقف التونسي؟ ما هي استعدادات الحكومة لكل هذه التحولات؟

أيضا نجد عدم الوضوح أحيانا بالنسبة إلى الحكومة في عديد المسائل ونطرح هذه الأسئلة لأننا لم نجد أجوبة اليوم، أفاجئ اليوم بالنسبة إلى قطاع السياحة رغم هذه الحرب الدائرة وانخفاض في نسبة الحجوزات السيد وزير النقل يرفض التجديد لإحدى أكبر وكالات الأسفار الألمانية التي اعتادت أن تعمل مع في سنة 2026 لكن لم يقع التجديد لهذه الوكالة للنزول في المطارات التونسية وهي تعمل بالأساس على مطار المنستير وعلى مطار النفيضة.

أيضا نحن نتحدث على انهيار منظومة الإنتاج في تونس، وهذا الارتفاع المشط اليوم التونسي قد تجنب الغلال فقد اعتبرها من الكماليات، اللحوم من الكماليات، هل ستصبح اليوم الخضر من الكماليات سيدي الوزير؟ نحن سنصنع أجيال في المستقبل، كلها تعاني من فقر الدم، لا بد من معالجة منظومات الإنتاج من خلال دعم الفلاح المباشر والابتعاد عن سياسة ضبط الأسعار للمواد الأساسية، اليوم الفلاح يبتعد عن زراعة البطاطا ويبتعد عن زراعة الحبوب ويتجه في زراعة الفراولة الذي يقدر ثمن الكلغ منه بـ 7500 ويجد الأموال في الزراعات التجارية ويبتعد على الزراعات الأساسية التي ستوفر الغذاء للتونسي.

ما هي استعداداتكم اليوم، لعيد الأضحى الذي هو على الأبواب؟ والحال أن سعر اللحوم اليوم في تونس يتراوح بين 60 و70 دينار للكيلو غرام الواحد، كل هذه الأسئلة نريد إجابة عنها ليس من وزاراتكم فحسب، بل من رئاسة الحكومة باعتبارها المشرفة على السياسات العامة..

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم سامي الحاج عمر، غير منتمي إلى الكتل، له ثلاث دقائق.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة إذن السيد الزميل المحترم نزار الصديق عن صوت الجمهورية له أربع دقائق. تفضل.

السيد نزار الصديق

شكرا لك السيدة الرئيسة،

مرحبا بك السيد وزير التجارة والوفد المرافق لك،

السيد الوزير، نطمئنك في البداية أننا سنصادق على مشروع القانون محور الجلسة ولكن أدعوك صراحة للاستقالة مع احترامي الشديد لشخصك، لأنكم تتحملون جزء كبير من مشكل الغلاء الفاحش الذي يعيش فيه المواطن، صدقني سيدي الوزير غادرت ولاية توزر وحين عرف الناس أنك ستحضر بمجلس النواب طالبوني أن أبلغ أصواتهم في مسألة الغلاء الفاحش الذي يعيشون فيه فهم غير قادرين على التنفس تقريبا، وأقول إنكم تتحملون جزءا كبير من هذا المشكل وليس كليا لأن مهامكم تتقاطع مع عديد الوزارات وأدعو أيضا السيد رئيس الجمهورية للإسراع في التحوير الوزاري المرتقب وأتمنى أيضا أن يكون هذا التحوير الوزاري عميقا بما يكفي وأذكر أيضا زملائي بمجلس نواب الشعب أن الدستور يخول لنا تقديم لائحة لوم وحتى سحب الثقة من هذه الحكومة.

السيد الوزير، تتقاطع مهمتكم مع وزارة المالية فيما يتعلق بالجباية والأداءات والإجراءات الديوانية وغيره ولم يتركوا رجال الأعمال والشركات الصغرى والمتوسطة تعمل وعذبوا التجار، بصراحة وأخيرا من يعمل في تونس يجد نفسه في ورطة وفي مشكل ومن يستثمر ماله يعمل بتوتر لأننا نطبق القانون على الناس الذين يعملون في إطار القانون دون غيرهم ومهمتكم تتقاطع أيضا مع وزارة الفلاحة العاجزة على ضبط خارطة فلاحية واضحة وهادفة ويبدو أن آخر اهتماماتها الفلاحة والفلاحين.

سيدي الوزير، تتقاطع مهمتكم أيضا مع وزارة الداخلية خاصة من حيث نقل السلع وحماية مسالك التوزيع وغيره، وهنا كلامنا يجب أن نقوله للأسف تعرف أننا نقطع 500 كم مثلا من توزر ليشتري بعض السلع بألفي دينار يجب أن يحمل معه 500 دينار إضافية للطريق لأنه يجب أن يعطي لكل دورية وبالطبع ستكون باهضة هذه مسألة طبيعية، من ينقل شاحنة التمور الى بئر القصعة فيجب عليه أن يوفر بعض الكراتين جانبا أي 100 كغ للطريق أيضا نفس الشيء وبعدها نقول لماذا تكون الأسعار باهظة؟ ويؤسفني الكلام على اللوبيات وعلى المحتكرين فكل الناس متعبون وأكبر لوبي هو الإجراءات والمقت الذي يتعرض له التجار والمصدر والفلاح وصغار التجار وكل الناس يتعذبون وهي سلسلة مترابطة مع بعضها، والمصدر في النهاية يجلب لنا العملة الصعبة ويجب أن نحافظ عليه وحين يبعث المصدر دقلة أو زيتون يبقى 20 يوما أو شهرا في البحر وفيه مخاطرة أيضا وهؤلاء الناس يشغلون شركات وهذه الشركات تشغل 3000 و4000 امرأة وعائلة وحدة وبالطبع هذا سيؤثر على أسعار الشراء من الفلاحين.

كذلك هناك مشاكل كبيرة من حيث الأعلاف وأنا أحتار في عيد الأضحى نجد أنفسنا في مشكلة، استوردوا لنا الأنثى فهذه مصيبة نستورد الخرفان في العيد بعدد محدود ونستورد اللحم وتم فض

المشكل ولم ننجز أي شيء ولن يتحسن الوضع وسنبقى في كل عيد نعاني وليس هناك مشكل لو لم نقتن أضحية في عام ما، وندعو المواطن التونسي أن يقاطع ولا يشتري الأضحية فلا مشكلة حتى نصلح أمورنا ونرجع قطيعنا ونتنفس من جديد بصراحة الوضع مؤسف سيدي الوزير وشكرا على رحابة صدرك. قلت ما عندي بكل بصراحة وبكل مصداقية وشكرا لك.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم باديس الحاج علي عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق. تفضل.

السيد باديس الحاج علي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التجارة والوفد المرافق له،

السيد الوزير، إذن جلستنا اليوم حول مشروع قانون أساسي طبعا لكن كما ترى يفرض علينا الواقع والمواطن في انتظار أن نتكلم اليوم عن ضعف المقدرة الشرائية وعلى غلاء الأسعار، ولهذا تحدث أغلب الزملاء على الشأن الجهوي وعلى قفة المواطن وأنا الحقيقة لن أخرج على هذا النطاق وسأتحدث عن جهتي وهي ذات الخصوصية، جزيرة جربة طبعا وهي في الحقيقة في الوقت العادي في وقت الوفرة فإن الأسعار فيها أعلى وأغلى من بقية المناطق وهذا في الحقيقة ليس له مبرر ولا نفهم لماذا وهذا من قديم الزمان والمسألة ليست جديدة والفرق في الأسعار ليس فقط ما بين جربة ومناطق الشمال والعاصمة بل حين تخرج من جربة وتتجاوز وتشق البحر حتى في المعتمديات والجهات المجاورة الأسعار أرخص من جزيرة جربة.

طبعا إذن بالنسبة إلى توفير هذا المنتوج أيضا قبل أن يكون مسؤوليتكم أنتم هي مسؤولية وزارة الفلاحة من حيث توفير المنتوج والمواد الغذائية ومن حيث مسؤوليتها أيضا في الإحاطة بالفلاح ومربي الماشية والصيد البحري والبحارة في توفير المنتوج، لكن هذا يتصدر لوزارتكم أنتم طبعا من خلال دوركم الرقابي الذي يتمثل في مراقبة مسالك التوزيع ومراقبة الأسعار في الأسواق وفي نقاط البيع وكذلك دوركم التعديلي لتوفير واستجلاب بعض المواد الناقصة حتى من الخارج لتوفيرها في أسواقنا من لحوم ومواد أساسية أخرى.

سيدي الوزير، إذن وهنا سأرجع إلى جزيرة جربة بالأساس وفي دوركم الرقابي أيضا هناك معادلة يجب أن نتوفق حتى نوفر فيها التوازن اللازم ما بين مقاومة الاحتكار وأن يكون عندنا مخزون استراتيجي للدولة في مخازننا لتوفير المواد في وقت الحاجة وفي وقت الذروة.

وهنا أهم نقطة بالنسبة لي ونحن الآن على مشارف الموسم الصيفي ونتحدث عن جزيرة جربة وهي أول وجهة سياحية للبلاد، عدد السكان 180 ألف حسب معهد الإحصاء لكن في اعتقادي أكثر يتجاوز 200 ألف ساكن إضافة إلى مليون سائح وأيضا السياحة الداخلية والمواطنين التونسيين الذين يتوافدون على جزيرة جربة خارج إطار النزل لأن أرقام وزارة السياحة عندها السياح الأجانب القادمين من الخارج لكن ليست لديها الأرقام الصحيحة للناس المصطافين في جربة في المنازل وتكتري خارج النزل والناس الذين يزورون عائلاتهم ويستقبلونهم في منازلهم ومواطنينا بالخارج.

اذن المخزون الاستراتيجي للموسم الصيفي سيدي الوزير مهم جدا ونستعد من الآن لتوفير المواد الأساسية والفلاحية الاستهلاكية للمواطن حتى نقضي موسما صيفيا على خير.

سيدي الوزير، آخر نقطة وأتعرض دائما لها وكذلك لا مبرر لها وغير مفهومة خاصة من حيث الأسماك، جزيرة جربة بلاد "الحوت" يحيط بها البحر من الجوانب الأربع والمواطن محروم فيها ولا يتمكن أن يأكل فيها السمك بالأسعار المعقولة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا إذن الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة مريم الشريف غير منتمية إلى الكتل، ثلاث دقائق. تفضلي.

السيدة مريم الشريف

شكرا رئيسة،

نرحب بالسيد وزير التجارة والوفد المرافق له،

جلستنا اليوم متعلقة بالموافقة على اتفاق احتضان بلادنا لمقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة وهذا يعتبر شهادة ثقة في بلادنا وأيضا مكسب كبير وهام وفرصة حقيقية لبلادنا باعتبارها تتيح فرصة لاستثمارات جديدة في مجال الأسواق الشاملة ودعم التعاون بين بلادنا والدول الإفريقية.

سيدي الوزير، بلادنا عندها موقع استراتيجي في القارة الإفريقية وهذا الموقع مع الوضع العالمي المعقد الآن توترات بين القوى الكبرى وغموض اقتصادي كبير وتقلبات في أسواق الطاقة والضبابية في المستقبل، لذا لا يمكن أن نكتفي بالفرجة يلزمنا الانفتاح على إفريقيا فهي المستقبل الآن والتعامل مع إفريقيا لم يعد اختيارا بل أصبح ضرورة وواجبا استراتيجيا لحماية اقتصادنا وتقوية موقعنا الإقليمي والتوسع لاندماج بلادنا في محيطها الإفريقي، لإحداث أسواق بديلة ومساهمة في تحقيق أجندة الاتحاد الإفريقي 2063 وأهداف التنمية المستدامة واليوم يجب أن نرسم طريقنا ونخطط لمكانتنا في إفريقيا فلم يتبق عندنا وقت وسينقسم العالم من جديد ومن لم يحقق مكانه سينسى.

سيدي الوزير، أعتبر هذه الاتفاقية مشروع سيادة اقتصادية وتموقع ومستقبل ونحن كوظيفة تشريعية لا يمكن إلا أن نساندها ونصادق عليها بقناعة لكن سنكون واقعيين، ماذا أعدت الحكومة لنجاح هذه الاتفاقية؟ تم توقيع الاتفاقية من 2022 وجاءتنا بعد أربع سنوات فعل أن الحكومة جاهزة الآن؟ جهزت البنية التحتية من طرقات وموانئ ومطارات لتسهيل تنقل المستثمرين والبضائع والسلع؟ هل حضرنا تسهيلات إدارية ورقمية لتسهيل العمل للمستثمرين؟ حقيقة هناك غياب رؤية حقيقية واستراتيجية واضحة، ما زالت الحكومة تتعامل بعقلية الإدارة القديمة والعالم في تطور يوما بعد يوم ونرى تغييرات سريعة في العالم، حكومة غير جريئة في أخذ قراراتها، حكومة بدون إصلاحات حقيقية ولا تستطيع أن تحول مشاريعها إلى نجاحات فعلية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيدة الزميلة.

السيدة مريم الشريف

مشاريع بلا روح ووعود بلا إنتاج، حكومة لا تستطيع التحكم في أسعارها، لقد تعب المواطن سيدي الوزير وانهارت القدرة الشرائية وانعدمت سبل العيش للمواطن، غلاء معيشة وأسعار مشطة ورأينا كل هذا ومنظومة صحية وتعليمية مهترئة فالمواطن متعب في تنقله ودراسة صغاره ومتعب لأجل ابنه المعطل، أصبح كل الشعب لا يفكر إلا في الحرقة والهجرة حقا فيجب علينا سيدي الوزير مع بعضنا

فالمسؤولية مسؤولية الجميع، مسؤولية الوظيفة التنفيذية والتشريعية والمواطن يجب علينا جميعا أن نغير واقعنا ونحسنه لمستقبل أفضل فلن يرحمنا التاريخ.

مسألة أخرى سيدي الوزير، لفتة للحكومة ككل فالمستقبل لا يبنى إلا بالشباب الذي همشته وللأسف الحكومة والشباب غير مؤطر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد أمين الورغي عن صوت الجمهورية، له أربع دقائق. تفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكل الإطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، هذه اتفاقية مهمة وسيعزز مركز التميز الإفريقي في الحقيقة موقع تونس كشريك دبلوماسي مهم للاتحاد الإفريقي باعتباره في شراكة دائمة مع الاتحاد الإفريقي وهياكل كبيرة وطنية مثل مركز النهوض بالصادرات عندنا في تونس يقوم حاليا بأشغاله حسب ما سمعت في "CEPEX" وأتصور بهذا الاتفاق سيوفر مقرا بمفرده، رغم أهمية هذا المركز الذي انطلق عمله منذ أربع سنين لكن مشكلته قريبا 70% من صادراتنا موجهة نحو الاتحاد الأوروبي وما زالت الشركة التونسية ضعيفة الحضور في الحقيقة في السوق الإفريقية.

وهنا لمن يتكلم الحقيقة عن تونس بأنها بوابة إفريقيا، أظن أن الباب مغلق أمام الشركات التونسية وكل من ينوي التصدير من تونس باعتبارها يمكن أن تكون منصة لكل الدول الإفريقية والناس دخلوا من الشباك فعدد كبير من المؤسسات الصغرى والمتوسطة عاجزة اليوم عن النفاذ الى الأسواق الإفريقية، تعرف كلفة هذه الأسواق وهنا دوركم كوزارة التجارة في أن يتم الترويج وتنظيم ملتقيات ودورك أنت كوزير تجارة في أن تسافر لبعض البلدان الإفريقية لتفتح بعض الأسواق خصوصا للشركات الصغرى المتوسطة ومهم جدا أن تكون موجودة وممثلة في الأسواق الإفريقية.

تعتبر كلفة اللوجستيك والتصدير من الأسواق التونسية كلفة مرتفعة أمام الأسعار المتداولة على المستوى الإقليمي نفس الشيء اليوم نسأل على استراتيجية الوزارة لاستغلال موقع تونس بما أن عندنا اليوم هذا المركز الإفريقي وضرورة الدفع نحو فتح الأسواق، أما المنتوج التونسي وهنا كما قلت عن طريق الترويج من خلال سيادتكم أنتم ومن خلال البعثات الدبلوماسية الموجودة في البلدان الإفريقية، وهنا دعوة لوزارة الخارجية أن تعزز مكانة تونس دبلوماسيا في الدول الإفريقية وتطوير البنية التحتية للتصدير في تونس وتحدثنا عن هذا طيلة سنوات سيدي الوزير وضروري جدا أن تتدخلوا عن طريق التنسيق مع وزارة النقل والبنية التحتية للتصدير في تونس ونتحدث عن وجوب أن يتم تطوير المعدات واللوجستيك.

دور وزارة التجارة في حماية المنتوج التونسي وبعثت لك سيدي الوزير مكتوبا ورفعت لك مظلمة تتعرض لها اليوم بعض المنتجات التونسية المصنوعة محليا وهناك "systeme de dumping" لبعض المنتجات التونسية وستردك العديد من المراسلات خلال هذه الأيام في علاقة بهذا الموضوع.

من جهة أخرى نتحدث ونساهم في النهوض في الشركات الصغرى والمتوسطة لكن المنشور عدد 4 الصادر عن البنك المركزي والذي ساهمت في إعداده وزارة التجارة سيجعل منطق السوق اليوم في الحقيقة لمن عنده المال والشركات الكبرى والتي لا تحتاج أن تمول البنوك تمويلاتها من الواردات، هنا سيدي الوزير أظن أن هذا الإجراء لا يجب أن يتجاوز فترة ستة شهور لأن تداعياته حسب كلام كل الخبراء ليس له تأثير كبير على احتياطي العملة لكن سيكون عنده تداعيات كبيرة جدا على كل المؤسسات الصغرى المتوسطة في البلاد وفي اعتقادي يجب أن يكون إجراءً محدودا في المدة.

أتكلم حول مسألة غلاء الأسعار ونحن مقبلون على موسم عيد الأضحى، أدعو المواطنين التونسيين أن يقاطعوا عيد الأضحى وأظن أنه من الأجدر أن تتبنى الحكومة هذا المقترح صراحة حفاظا على كرامة التونسي وحفاظا على الإهانة التي سيتعرض لها التونسي اليوم في أسواق عيد الأضحى وحتى أمام صغاره، أظن أنه آن الأوان أن نجهز حملة مقاطعة جماعية ولم لا تتبنى الحكومة هذا المقترح كما وقع في عديد الدول المجاورة؟ وأظن أنه آن الأوان أن نأخذ منحى آخر في علاقة بهذا الملف لأن التونسي اليوم لا يتمكن من شراء الخضر سيدي الوزير فما بالك بلحم الخرفان حيث أن ثمن الكغ 60 دينار وكما قلت الكغ من الدجاج 21 دينار في اعتقادي آن الأوان للمقاطعة وأدعو صراحة التونسيين إلى مقاطعة عيد الأضحى. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أرجو من السادة الزملاء الآتي ذكرهم الالتحاق بالقاعة من أجل أخذ الكلمة وهم على التوالي السادة الزملاء المحترمون: سامي الحاج عمر، عماد أولاد جبريل، رؤوف الفقيري، عبد الستار الزارعي، كمال كرعاني، ياسين مامي، محمد ماجدي.

إذن أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم خالد حكيم المبروكي عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق. تفضل.

السيد خالد حكيم المبروكي

شكرا السيدة الرئيسة،

رغم تأخر هذا المشروع الاتفاقية فإنه يعتبر إنجازا ممتازا فيمكنه تعزيز تموقعنا في الأسواق الإفريقية وفتح آفاق جديدة لتسويق منتوجاتنا، باعتبار أن السوق الإفريقية تعتبر أسواقا جديدة وتفتح آفاقا جديدة للشباب أما فيما يخص غلاء الأسعار يعود هذا إلى ضعف الرقابة كذلك تسقيف الأسعار عند نقص المنتوج يمكن الفلاح من عزوف تزويد السوق وبيعه في مسالك توزيع موازية وبذلك أصبحت أغلب المنتوجات تباع بالأسواق الموازية ومن أهمها الساحات في المناطق الداخلية تعوض الأسواق.

السيد الوزير، ألم تتساءلوا عن سبب نقص اللحوم البيضاء؟ لأن نفس الحصة التي تأخذها تونس منذ أربع أو خمس سنين يأخذها أيضا منتجو الدجاج وأعطيك سبب هذا النقص الموجود، لأن البيض الذي تم توريده والأمهات التي تم توريدها فيها مرض شديد جدا ويأخذ عديد الفلاحين في المناطق الداخلية خاصة في جهتي في سيدي بوزيد 10,000 و15,000 و5000 وتموت جميعا وهذا المشكل الموجود الآن صدر عنه نقص اللحوم البيضاء، فالرجاء التدخل ومحاسبة المتسبب فيه لأن هذه أول مرة تدخل للبلاد التونسية منتوجات غير مطابقة للمواصفات كهذه.

سيدي الوزير، أين وصلنا بالضبط في موضوع الأضاحي؟ لأنني أعلم أنكم تلقيتم عروضا في الشهر الفارط 50 كغ ب 650 دينار بينما تم رفضه، الرجاء سيدي الوزير أن تعطينا توضيحات عن الرفض بينما الأسعار الشراء حسب المصادر الموجودة أغلى من الأسعار

الموجودة الآن وهذه هي الاتفاقيات التي تحدث، الرجاء التوضيح السيد الوزير.

أما على مستوى الجهة سيدي الوزير، تساهم ولاية سيدي بوزيد بشكل كبير في تزويد السوق الوطنية بمختلف المنتوجات الفلاحية ورغم هذه المكانة ما تزال الجهة تعاني من صعوبات تعيق تطوير منتوجات الإنتاج والتجارة ومن أبرز الحلول هي سوق الإنتاج سيدي بوزيد لا أعرف لماذا لم يتم، وأظن أن المشروع ألغي ولا أعرف لماذا لأنكم حسب علمي أردتم أن تقسموه أجزاء يعني اللحوم على حدة والخضر والغلال على حدة ثم قلتم اتفقنا مع الممول سيمولنا في القسط الأخير فالرجاء السيد الوزير توضيح والتسريع فهذا المشروع من 2013 وأصبح حلما...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيد الزميل.

السيد خالد كريم المبروكي

لم لا تدخل المنتوجات لسوق سيدي بوزيد؟ لأنه أصبح فارغا وليست فيه رقمنة مثل سوق صفاقس وسوق بير القصعة وغيرها.

سيدي الوزير، فيما يخص مدينة الرقاب السوق فيه مشكلة عقارية فلم لا يتم تقنين البطحاء الموجودة وتربح منها الدولة؟ على الأقل تأخذ نسبة فهي تنشط منذ مدة كبيرة فيجب إيجاد الحلول على الأقل لتعوض السوق الموجود في مدينة الرقاب وهناك عديد "الساحات" ويمكن أن تكون مداخيل الدولة منها أكثر من سوق سيدي بوزيد بأكملها وأنت تعرف سيدي الوزير المنتوجات التي تخرج من مدينة الرقاب وشكرا سيدي.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد الماجدي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد محمد الماجدي

من المفروض أن تعقد الحكومة مجلسا وزاريا اليوم قبل الغد بخصوص مشكل قطاع الفسفاط والحالة الكارثية التي وصلت لها شركة فسفاط قفصة، بعض الوزراء امتهنوا التصوير وتحضير التظاهرات والاجتماعات و، و، و... والبعض الآخر اكتفوا بسوف وفي موفى وفي أقصى تقدير، شعار التعويل على الذات بماذا؟ بالشركات والدواوين الوطنية التي تنهار "وكلها تتفرج" بالرأس مال الوطني الذي غلبتم عليه الأجنبي وأعطيتموه امتيازات خيالية.

تجد مسؤولين في الدولة تخيفهم كلمة التأميم وقالوا في اللجنة نقول تونسة حكومة عندها أولوية التشريع ماذا قدمت؟ قرض، قرض، اتفاقية، ملحق اتفاقية، قانون حماية النعناع من الانقراض، مقر، و، و، و...

القوانين الوحيدة التي تخدم الشعب كقانون منع المناولة خلقتم به مشكلا اجتماعيا، متى يتم قانون انتداب من طالت بطالتهم؟ لماذا تنتظر الفصول الإضافية التي يقدمها البرلمان في الميزانية النصوص والأوامر والاوامر؟ كمنح مرضى السكري من الأطفال ومنح أطفال القمر ومنح مرضى دبوق القمح والقوانين التي تتعلق بالعاملات الفلاحيات.

سنذهب إلى الأسواق الإفريقية ممتاز ووفقكم الله ولم تراقبوا الأسواق الداخلية ولا وفرتم المواد الأساسية ولا عدلتم الأسعار ويعجز المواطن على شراء قفة خضر ولن نقول اللحم ولا الغلال.

أين أنتم من تجارة الأسمدة الزراعية وتجارة قطع الغيار الجديدة والمستعملة؟ أين أنتم من تجارة الملابس المستعملة؟ أين أنتم من تجارة الأعلاف ومن تجارة السيارات؟ التجارة في تونس خلية "incontrôlable" وهي سرطان.

السيد وزير التجارة، كنت وعدت في اللجنة أن تحل مشكل أعوان الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية في قفصة الذين قالوا لك كنا نعمل وكنا نقدم وقد نقلونا لهذه الهيئة في "الفريقو" أرجعونا حيث كنا ووعدت أن تحل المشكل ولم تفعل.

كذلك القضية المشهورة في قفصة فيها إطار عنده مشكل، أجب بعد ذلك عندك حرية الإجابة سيدي الوزير كما قلت سنحل المشكل وقلت كلفت من الوزارة من سيتابع الموضوع والسيد الذي كلفته من الوزارة لم يعد يجب على اتصالاتي، أناس أصحاب حق مرضى وقطعتم عنهم رواتبهم مؤخرا حسب علمي ووعدت أنت في اللجنة بأن تتدخل ولم تفعل وفقكم الله ولم تتدخل سيدي الوزير في الوضعيتين أعوان الهيئة الوطنية للسلامة وهذا السيد...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم علي بوزوزية عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد علي بوزوزية

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطار المرافق له،

سيدي الوزير، سأتحدث في ثلاث دقائق عن موضوع رأيته بعيني في معتمدية دوار هيشر هناك مستودع اعتقد أنه تابع لمجمع سلامة للزيت المدعم في المنطقة الصناعية قصر السعيد، وينقل تجار الجملة بالطبع صندوق الزيت المدعم بسعر 10.300 مي ويباع للمواطن مبدئيا والتجار بـ10.800مي والطبيعي أن مسلك التوزيع بهذا السعر، واليوم أصبح صندوق الزيت المدعم يباع "عيني عينك" بـ 40,000 لهذه اللحظة ينقله تجار الجملة ويبيعونه بـ 40,000 للمواطن فلا أفهم أين هي رقابة الدولة والسلطة سواء الجهوية والمحلية والإدارة الجهوية للتجارة؟ ولا أبالغ فالصندوق فيه 12 لترا من الزيت المدعم يباع للمواطن بـ 40,000 أمام مرأى ومسمع من كل الناس ومن أجهزة الدولة، يعني يربح تاجر الجملة ثروة طائلة من بيع الزيت وهذه السرقة يربح الملايين في الشهر ولا حياة لمن تنادي، وبالطبع عوض أن يشتري المواطن لترا من الزيت بـ 6000 من المونوبري يقبل أن تكلفه بـ 3500 أو بـ 4000 أفضل من لا شيء، وسأعطيك معلومة السيد الوزير يباع سواء في شارع خالد بن الوليد أو مثلا في شارع الشهداء على قارعة الطريق وهناك شخص من الحي يشتري من تاجر الجملة ويفرش في الطريق لبيع في الزيت فيبيع لخالتي فلانة لتر الزيت بـ 4000 ويقتسم معها إضافة لمن يشتري منه مباشرة، فهذه فضيحة وأستغرب أين الدولة من كل هذا؟ وهذه نقطة في بحر وما خفي كان أعظم يعني يباع صندوق "زيت الحاكم" على قارعة الطريق بـ 40,000 وشكرا سيدي الرئيس.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم سامي الحاج عمر غير منتمي إلى الكتل، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد سامي الحاج عمر

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة المرافقين له،

سيدي الوزير، بالنسبة إلى مشروع اليوم حول تركيز مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة نعتبره جيدا نوعا ما ولو أني أقول لماذا نتحمل كل الكراءات ولا يكون الاتحاد الإفريقي في شكل صندوق شامل يضم الكل ويقوم بالخلاص في كل المناطق، فيقوم بخلاص الكراءات وكل شيء، لكن كل هذه المنظومة تنقصها عدة أشياء سيدي الوزير فهل فكرت في المنظومة الميناائية؟ وهل تعرف أنه حتى في إفريقيا حين ننقل سلعنا لبيعها فإننا نمر عبر أوروبا ومرسيليا فهل فكرتم في كل هذا؟ لم تفعلوا.

هل تعرف أن وزارتك مرتبطة ارتباطا وثيقا بالديوان ومنظومة الجباية والنقل في حد ذاته وطبيعي أن يكون كل شيء باهظا عندنا لانعدام الترابط بين كل هذه المنظومات؟ فالنقل البحري يكلفنا كثيرا ولم تلتفتوا إليه لا أعرف لماذا وأنت تنفتح على إفريقيا ولم تضع لها أي خطوة بحرية مباشرة هذا غير معقول بصراحة، وأعتقد أنكم نسيتم أهم شيء وهذا كله عنده انعكاسات الآن على غلاء المعيشة وسمعت كل النواب سيدي الوزير دون أن نتحدث ونقول شعبوية ولا نحملك المسؤولية فلن تجد الحل ولا أحد منا إن أصبح وزيرا سيجد حلا، فصندوق الميزانية بسيطة وبماذا ستتجاوز هذا المشكل؟ فإما أن تغرق السوق بالتوريد من الخارج كي تلجم هؤلاء الناس الذين انعدمت فيهم الأخلاق كليا، لأن المشكل لدينا ليس مشكل أموال في الدرجة الأولى بقدر ما هو مشكل أخلاقي لأن ما جعلنا في كل هذه المشاكل هو أن الجميع يريدون أن يصبحوا أغنياء في أقرب وقت على حساب غيره.

هذه حقيقة نقولها والدولة هنا حتى إن انتدبت ألف مراقبة سيدي الوزير فلن تحل المشكل، حتى أن تراقب أنت بنفسك وكما يقول المثل الشعبي لدينا "الي يسرق يغلب اللي يحاجي" إن لم تستح فافعل ما شئت هذا واضح وهذه حقيقة حتى ولو كنت مكانك أو غيره، فكلنا سنلومك ونلوم الحكومة وسيحملون كل شيء على رئيس الجمهورية وعلى الدولة وهذه حقيقة وحقيقي أيضا أن ترى شعبك هو الذي يدفع الفاتورة، فلن نكذب على أنفسنا ولا يتمكن من قضاء أموره وحين يقولون لك بأن الفلاح يسير ليصل لسوق الجملة وتباع سلعه في الطريق يشتريها "هباط" لأن عنده المال ليبيعها أغلى ويقول له حتى تربح 500 وهذا موجود حقيقة وعندك حلول و"المال قوام الأعمال" يعني لو تملك المال ستورد بضائع وتغرق السوق وتغلب الناس المحتكرين...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيد الزميل.

السيد سامي الحاج عمر

شكرا السيدة الرئيسة،

الحل الثاني ولو أنك تراه تقريبا حلا خيالي نوعا ما فأنا كدولة سأشتري من الفلاح مباشرة ولديك المال وكأنك "هباط" فتشتري كل المحصول وتتصرف وهذه شؤونك وإن لم تشتريه فورا تبرم عقودا بينك وبين الفلاح مباشرة وأنت في سوق الجملة يعني يفرض عليه هذا العقد أن يصل معك هناك وتسعّر وتكون لديه الفاتورة هذه هي الرقابة ولكننا نرى وزارة التجارة تراقب "الحماص" و"العطار" فهذا تافه "كعك ما يطير جوع" وليست هذه هي المراقبة الصحيحة ودوما أقول لكم كونوا مرافقين للمؤسسات الصغرى، لستم معاقبين وهذا الأصل في الأشياء إذا أردتم الإصلاح وبالنسبة إلى المحتكرين والناس الذين لن يسامحهم الله ولا نحن سنسامحهم إن شاء الله تجدوا لهم حلا وأعطيتك اقتراحين إن شاء الله تأخذهما بعين الاعتبار وأعرف أن الحل الأول يتطلب الكثير من المال والحل الثاني يتطلب رؤية كبيرة حقا وليس صعبا والفلاح حين سيأخذ الأعلاف وهناك "السيلون" يبيع هل تعرف أنه لا يعطي للفلاح سلعته كاملة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تجاوزت الدقيقة الإضافية السيد الزميل.

شكرا إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق.

السيد عبد الستار الزارعي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بك السيد الوزير والسادة المرافقين لسيادتكم،

السيد الوزير، كررت عدة مرات بأننا في حيرة من أمرنا إلى درجة أن الحديث وكأنه روتين ونكرر نفس الشيء في كل جلسة إلى درجة أنه من الممكن أن يكره المتلقي أو المستمع كلامنا لأننا نتنقل في نفس المكان، منذ وجودنا تحت قبة البرلمان وحين ننظر للواقع الاقتصادي والاجتماعي وإلى واقع الشعب التونسي الذي نعيش معه في كل لحظة ولسنا نسمعه أو من بعيد ونحن أولاد الواقع ونسمع كثيرا المواطن ونرى ونلاحظ ووضع المواطن مخيف وكما أخبرك زملائي لم يعد المواطن قادرا على طبخ "شكشوكة".

نحن نعرف وواعون بالوضع الاقتصادي العالمي وبالحروب الموجودة، ولكن ما يحز في أنفسنا أكثر ونحن لا نهاجم هذه الحكومة بالعكس نريدها أن تعمل وتحقق نتائج ملموسة، نحن كنواب نفهم المواطن حين يكون غاضبا وحين انتخب رئيس الجمهورية ولا نطبل لرئيس الجمهورية ولا ننافقه ولسنا قطيعا فلأنه عنده ثقة فيه وهو عين هذه الحكومة وإذا مر العام الأول والثاني والثالث ولا يتغير الوضع والواقع يزيد سوءا وأين المشكل؟ المشكل في الحكومة.

وأضيف لك الآن حاليا في كواليس المجلس حتى أنيرك وأنير حكومتك أن هناك مشروع سحب ثقة من هذه الحكومة من السادة النواب وليست هذه هي الغاية وغايتنا كما قلت لك واعون بواقعنا لكني كمواطن أريد أن أشعر أن هذه الحكومة تعمل وعندها مشروع وأريد أن أسمعها من المواطن، فهو واعي في تونس ويقول لك أعرف أن الوضع الاقتصادي والوضع المالي للبلاد صعب وأعرف الحروب، هذا كله يفهمه المواطن فأنت مواطن وأنا مواطن والرئيس المدير العام مواطن والمدير العام مواطن والمدير مواطن و"الشاوش" مواطن، نحن في النهاية كلنا دولة والمواطن العادي جزء من الدولة، لكن حين نرى القدرة الشرائية للمواطن التونسي تزيد صعوبة في كل ساعة لا يوميا أين نحن ذاهبون؟

أنت التنفيذي وهذا الوضع الاجتماعي يخيف وأكثر ما أخاف وخوف الشجعان لو يفقد المواطن الثقة في الدولة، هذه كارثة سيدي الوزير ومشكلة، مثال أنت وزير التجارة والتجارة الموازية أين أنت من هذا؟ أم أن المنظومة الإدارية تشل حركتك واللوبيات الخارجة وحتى الإدارة التي عندها علاقة بالمسؤولين لا يسمح لك بالعمل؟ أجبنا أعطني الحقيقة كما هي حتى ندعمك ونسوي الوضعية معك يا سيدي الوزير.

فالسلم الاجتماعي مهدد اليوم وبلادنا في خطر والعالم مجنون ويقوده مجانين والبقاء للأقوى واليوم المعركة اقتصادية وحتى

مؤسسات الدولة ليست موحدة، رئيس مجلس النواب لديه فرقة ما بينه وبين السيد رئيس الجمهورية وأدعو السيد رئيس الجمهورية أن يستدعي مجموعة من النواب يسمعنا ونعطيه الواقع كما هو، يعني رئيس الجمهورية كلامه في وادي وسياسة الحكومة في وادي، فوحدة مؤسسات الدولة ضرورية وهذا سيجعل بلادنا ودولتنا في أمن وأمان وفي سلم وغير هذا لا قدر الله ستكون الفتنة، إن شاء الله ربي يحمي تونس لهذا كل السادة النواب كما تلاحظ...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمود العامري غير منتمي إلى الكتل، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد محمود العامري

شكرا السيدة الرئيسة.

نرحب بالسيد وزير التجارة وتنمية الصادرات وبالوفد المرافق له.

ونحن نناقش اليوم مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ 14جويلية2022 بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الإتحاد الإفريقي حول مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة، لا بد أن نقول أن احتضان تونس لهذا المركز يمثل مكسب استراتيجي واقتصادي ومن شأنه أن يعزز إشعاع بلادنا على المستوى الإفريقي ويؤكد قدرتها أيضا على أن تكون فضاء مؤسساتي موثوق ومركز الحوار والتعاون والشراكة وإذ نعتبر أيضا أن احتضان تونس للمؤسسات والمراكز الدولية يندرج في سياق وطني يجب دعمه في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، لكن سيدي الوزير لا ينبغي الاكتفاء فقط بأحداث هذا المركز، بل يجب أن يكون فرصة لدعم المؤسسات والاقتصاد الوطني وأن يكون بوابة حقيقية لتعميق انفتاح بلادنا على الأسواق الإفريقية وهي فرصة لدعم الصادرات وتسويق المنتوجات التونسية وفتح آفاق جديدة خاصة في ظل المنافسة المتزايدة في الأسواق التقليدية.

السيد وزير التجارة، أنقل لكم اليوم بكل أمانة الانشغال الكبير للمواطنين والقلق المتزايد من الارتفاع المشط والمتواصل في أسعار المواد الأساسية وخاصة اللحوم والخضروات في وقت تشهد فيه القدرة الشرائية للمواطن تراجع كبير وأصبحت العائلات التونسية تواجه صعوبة حقيقية في تأمين أبسط متطلبات العيش الكريم.

السيد الوزير، لا بد من القيام بإجراءات عملية واضحة لحماية قوت المواطن سواء كان المستهلك أو الفلاح، كما ندعو من هذا المنبر إلى تكثيف العمل ومضاعفة مجهودات الدولة في مجال المراقبة الاقتصادية والتدخل الحازم لضبط الأسعار وضمان التزود في الأسواق والتصدي لشبكات الاحتكار واللوبيات التي تعبث بقوت الشعب التونسي وتستهدف استقراره الاجتماعي والاقتصادي في حقيقة الأمر، سنطرح اليوم عديد التساؤلات التي ننتظر بشأنها إجابات واضحة وصريحة وأهمها الإجراءات التي ستعتمدها الوزارة للحد من ارتفاع الأسعار وحماية القدرة الشرائية للمواطن، كذلك مع اقتراب عيد الإضحى المبارك، نتساءل أيضا حول برنامج الوزارة لضمان توفير أضاحي العيد بأسعار معقولة وفي متناول المواطن. مع الشكر لكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا. أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم صالح السالمي عن صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد صالح السالمي

شكرا السيدة الرئيسة.

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له.

مساء الخير جميعا،

السيد الوزير، لدي ثلاث نقاط سأطرحها في ثلاث دقائق وهي في الحقيقة وجيزة بالنظر إلى أهميتها، ولكن سأبدأ بالنقطة الأولى:

أولا، دائرتي والتزود بمادة الخبز لقد تلقيت منك وعدا في ثلاث مناسبات الأولى خلال زيارتك إلى سيدي بوزيد وفي مناسبتين تحت قبة البرلمان لحل هذه المعضلة في منطقتي جلمة والسبالة لقد حلت مشكلة الخبز في أغلب المناطق واستثنيت جلمة والسبالة، وأنا أتساءل: لماذا؟ لقد وعدتني في ثلاث مناسبات وتمر السنة دون أن يتحقق شيء وفي المناسبتين الأخيرتين داخل البرلمان وعدتني وعدا قاطعا بأن هذه المسألة ستحل في أقرب الآجال، ولكن لا شيء من ذلك تحقق حتى اليوم، في جلمة والسبالة ينفد الخبز في الساعة التاسعة صباحا مما يعني أن من يريد تناول وجبة العشاء مجبر على أكل خبز بايت أو التدبير الذاتي لشؤونه.

النقطة الثانية، السيد الوزير، دور وزارة التجارة في تنمية السوق الداخلية إذا أردت الحديث عن هذه النقطة فلا بد لي من التطرق إلى ثلاث مراحل أساسية عملية الإنتاج والتزود وما يحدث بين المرحلتين الأولى والثانية من احتكار، أنا أتساءل، السيد الوزير، بل وأقول أن الحلقة الضعيفة في هذه المنظومة بأكملها هي الفلاح الذي يتلقى الضربات من كل حدب وصوب والمواطن كذلك هذان هما الحلقتان المتضررتان في المنظومة كاملة فالفلاح يعاني والمواطن يعاني أيضا.

وأنا أستمع إلى السادة الزملاء وإلى الشارع ومن كل مكان والجميع يتحدث عن "الزيت المدعم" الذي نستورده بالعملة الصعبة ويكلف الجمهورية التونسية أموالا طائلة جدا وأنا أتساءل هنا تحت قبة البرلمان وأوجه السؤال إليكم السيد الوزير، أين ذهب زيت زيتوننا؟ وبالمناسبة أود الإشارة إلى أن "ضيعة الطويلة" إلى يوم الناس هذا لم تجن منها حبة زيتون واحدة، فلماذا نستورد زيت "الصويا" بالعملة الصعبة ونترك خيراتنا يأكلها التراب؟ التي كانت بإمكانها أن تدر على بلادنا وأن تضخ على الميزانية أموالا طائلة، "ضيعة الطويلة" تستغيث وتقول: من يجمع خيراتي؟ ولم نجد أي طرف يتحدث عن هذه الضيعة أو يحل مشكلتها ليفك لنا هذا اللغز: لماذا يترك زيتنا وزيتوننا ملقى هكذا دون اهتمام؟

ثالثا، السوق المغاربية والإفريقية بما أن الوقت لا يكفيني، أرجو إضافة دقيقة أو ثلاثين ثانية السيدة الرئيسة لو سمحت.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيد صالح السالمي، تفضل.

السيد صالح السالمي

إن الدول المغاربية المجاورة، السيد الوزير، قفزت قفزة نوعية في حين أننا نحن من علمناهم الدروس الأولى في الاستراتيجيات الأولية ونحن من درسناهم كيفية تطبيقها نراهم اليوم قد قطعوا أشواطا كبيرة جدا بينما بقينا نحن في نفس ما اكتشفنا.

عندما ذهبت إلى ساحل العاج وعقدنا جلسة رسمية مع جميع الأطراف وبحضور رئيس مجلس نواب الشعب هناك سألته: " أين هي تونس من كل هذا؟" فقال لي والوفد التونسي يستمع إلى ذلك بحضور

السلك المراسمي: "أنتم لا تريدون العمل وأنتم لا تمدون أيديكم للاستثمار"، في الوقت الذي نرى فيه دولا كالمغرب تحرص على زيت الزيتون والتمور الخاصة بنا، ماذا فعلنا نحن تجاه كوت ديفوار وإفريقيا بأكملها؟ كلما أردنا المضي قدما لتطوير الفلاحة والتجارة والاستثمار تكبل أيدينا، والله وحده يعلم ماذا يحدث.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا. أحيل الكلمة إلى السيد الزميل محترم حسن جربوعي عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

السيد حسن جربوعي

اللهم ثبتنا على قول كلمة الحق.

مرحبا بالسيد الوزير، مرحبا بكافة الحضور.

هناك قاعدة علمية تقول: "ما لا يمكنك قياسه لا يمكنك إدارته"، وأنا خوفي كل الخوف على هذه الحكومة الموقرة أن "يتسع الخرق على الراقع" بمعنى ونقولها بمرارة أننا تجاوزنا مرحلة العجز الظرفي إلى مرحلة العجز الهيكلي واليوم لدينا عجز مزمن في كافة القطاعات وفي كافة مؤسسات الدولة وفي كافة مفاصل الدولة التونسية.

سنحدثكم بالتفاصيل وبالأرقام وأتمنى من السيد الوزير أن يمدنا بالبيانات لأننا كنواب سنطرح عليكم المشكلة ونقدم معها الحل:

لقد أدت لجنة الصناعة والتجارة زيارة في 29 ماي 2025 إلى شركة اللحوم تلتها زيارة السيد رئيس الجمهورية في 24 فيفري 2026، وعلى إثر ذلك، أعد مجلس نواب الشعب تقريرا يتضمن كافة التفاصيل حول شركة اللحوم والآليات المتاحة ونحن نعمل حاليا على مقترح مشروع قانون لإعادة هيكلة هذه الشركة، ولكن للأسف، لا يمكننا الحديث عن مؤسسات الدولة إلا إذا عدنا إلى الخلفية التاريخية ففي سنة 1961 نسج اقتصاد الدولة عبر تونسة الاقتصاد التونسي، وتأسس ديوان الأراضي الدولية وديوان الزيت وديوان الحبوب وشركة اللحوم وغيرها وللأسف، كل هذه المؤسسات التابعة للدولة تضررت اليوم.

لقد تحدث رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في مناسبات عديدة عن دمج هذه المؤسسات واليوم، نحن أمام شركة عاجزة ووفق آخر المعطيات التي بحوزتي ويمكن للسيد الوزير أن يصوبني إن كنت مخطئا فإنه قبل أسبوعين تقريبا تقدمت هذه الشركة للحصول على خطابات اعتماد "Lettres de Crédit" من بعض البنوك وقوبل طلبها بالرفض ولم تمنح أي تمويلات بسبب تصنيفها الرابع. هذه الشركة التي كانت في الستينيات والتسعينيات تضم 1631 عاملا أصبحت اليوم من الإدارة العامة إلى حارس الأمن لا تضم سوى 37 عاملا فقط أما الإسطبلات والمستودعات فلم يعد لها وجود وفي حالة لا أراك الله مكروها فيها.

السيد رئيس الجمهورية زار الشركة وعاين وضعها بنفسه فإذا كنا نريد الإصلاح حقا فإنه من الضروري إعادة هيكلتها وضخ الأموال فيها والوقوف إلى جانبها، لكن شيئا من هذا لم يحدث، وهذه الشركة لم تعد قادرة اليوم على تزويدنا باللحوم مما يطرح علامات استفهام عديدة.

الشعب التونسي اليوم ينتظر وإذا كنا نتحدث عن مؤسسات الدولة في وضعها الراهن فإننا لا يمكن أن نتخلى عنها، بل يجب علينا إعادة هيكلتها ودعمها ومنحها الآليات اللازمة لتستعيد عافيتها وهذا أمر يتطلب وقتا.

بالانتقال إلى الوظيفة التشريعية، فإن الأمر عدد 26/05 وقانون المالية لسنة 2015 في الفصلين 31 و71، قد نصا على آليات واضحة الأفضلية الجبائية بنسبة 5% وقد توجهنا نحو إعادة هيكلة القطاع الذي تحدثت عنه رئيسة الحكومة، اليوم، رفعنا شعار "التعويل على الذات" ورفعنا شعار "السيادة الوطنية"، ولكن ما هي الآليات الفعلية اليوم لتطبيق هذه الشعارات؟ هذا الشعار يحتاج إلى أدوات لتنفيذه على أرض الواقع.

لم يعد مقبولا اليوم أن تحدثني عن فترة "التجمع" التي دامت 23 سنة ولا عن العشرية السوداء حدثني اليوم عن السنوات السبع الأخيرة لنظام قيس سعيد التي نحن بصدد تقييمها ما الذي تحقق اليوم؟ ولماذا بقينا في هذه الوضعية حتى الآن؟ هل يعقل أن مديرا عاما لشركة كان في الأسبوع الماضي قيد التحقيق في مقر "القرجاني"، نقوم بإرساله إلى رومانيا لإبرام صفقة استيراد لحوم الأغنام؟ لماذا وصلنا إلى هذه المرحلة سيدي الوزير؟ ما هذه الوضعية التي نعيشها اليوم؟

عذرا، أريد توجيه الكاميرا إلى هنا ضع الصورة هنا من فضلك اقترب بالكاميرا، هذا هو اللحم المتوفر اليوم في الدولة التونسية هناك أمران إما أننا نضع الجميع في سلة واحدة بحيث أصبح كل مستثمر تونسي في عقليتنا فاسدا بالضرورة لقد وضعنا الجميع في خانة واحدة فكيف سنبني هذه البلاد اليوم إذن؟ إذا كانت مؤسسات الدولة من مؤسسة أمنية ومؤسسة قضائية تقوم بدورها وكل شيء متوفر فلماذا نرى جارتنا الجزائر قبل شهر رمضان قد بادرت باستيراد الأغنام ثم توجهت بعد ذلك لاستيراد اللحوم ونجحت في الضغط على الأسعار وتعديل السوق، بينما نحن لا نزال نراوح مكاننا.

اليوم، إذا أردنا استيراد الأغنام فإنها تتطلب فترة طويلة قبل دخولها إلى السوق، فما هو الحل؟ إذا كان لديك قانون يسمح بذلك ولدى وزارة الفلاحة القانون عدد 94 لسنة 2005 المتعلق بإعادة هيكلة المواشي، فلماذا لم نعمل على ترقيم القطيع وحمايته وتركنا الفلاح يعاني ويحارب وحده؟ لقد جئنا إلى وزارة التجارة ولديكم الأمر عدد 26/05 وتخفيض بنسبة 5 %، ولكن المستوردين لم يقبلوا على الاستيراد وبقيت شركة اللحوم عاجزة ومفلسة تماما.

في شهر رمضان لولا الكميات التي أدخلناها من الجزائر لما تمكنا من تسيير أمورنا وتعديل السوق، واليوم نواصل مماطلة الشعب التونسي في حين أن اللحم متوفر ويمكن أن يصل إلى المستهلك بسعر 38 دينارا ومائتي مليم، كما أننا قادرون على استيراد أضحية العيد بوزن 50 كيلوغراما وبسعر ثمانمائة دينار فقط لقد أضعنا الفرصة وتركنا الشعب اليوم يواجه مصيره وحده.

دعك من هذا كله، أنا أصيل ولاية صفاقس والعديد من السماسرة اليوم لديهم مخزون من الأغنام يتراوح بين 700 و800 رأس يحضرها للموسم يشتري الرأس الواحد بمليون ومائة أو مليون ومائتي مليم ليبيعه لاحقا بمليوني مليم وبألف وثمانمائة دينار في جميع الولايات، فأين الاقتصاد هنا؟ وأين الرقابة؟ لقد تركتم المستهلك وتركتم الشعب يأكل بعضه بعضا.

لن أتحدث اليوم عن الخضر والغلال فالوقت لا يسمح، ولكننا مقبلون على عيد الإضحى وقد قابلنا مسؤولي وزارة التجارة ووزارة الفلاحة في لجنة الفلاحة بالبرلمان، فلا وزارة الفلاحة تمتلك منظومة لترقيم الماشية ولا وزارة التجارة لديها الآليات التعديلية، فهل الحل الوحيد المتبقي هو أن يستقل رئيس الجمهورية طائرة ويذهب بنفسه إلى رومانيا ليجلب لنا الأغنام؟

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيد حسن جربوعي، تفضل.

السيد حسن جربوعي

لقد وصلنا إلى مرحلة أصبحت فيها جميع الإدارات والمؤسسات من أبسطها إلى أعلاها عاجزة وتنتظر تدخل رئيس الجمهورية، كلما تحدثت مع مسؤول يقول لك: "انتظروا رئيس الجمهورية ليتصرف" فهل رئيس الجمهورية هو من سيعيد ترقيم قطيع الماشية؟ وهل رئيس الجمهورية هو من سيجلب لنا اللحوم؟ وهل رئيس الجمهورية هو من سيتفقد أسعار الفلفل والطماطم؟

إلى هذه الدرجة وصلنا؟ أين هم رجال الدولة الذين يريدون البناء ويمتلكون برامج لإعادة الهيكلة ويتحركون وفق ما يمليه عليهم ضميرهم وتفرضه مسؤوليتهم تجاه الدولة؟ هل يملكون وثيقة وبرنامجا نعمل على أساسه أم سنكتفي بتسيير الأمور إداريا ويوميا؟ اليوم كل الإمكانيات متوفرة لكي ننهض بشعبنا مجددا، ولكننا لا نريد ذلك، وهذا هو السؤال الحقيقي المطروح.

التشريع موجود والآليات متوفرة ومؤسساتكم لا بد من إعادة هيكلتها، فأين نحن من كل هذا؟ وأين الشعب من هذه الأزمات المطروحة؟ شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عماد أولاد جبريل عن الوطنية المستقلة، له عشر دقائق، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا رئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة إطارات الوزارة،

إن هذه الاتفاقية مهمة جدا، ولكن البعد الإفريقي بعيد كل البعد عن الواقع فالدبلوماسية الاقتصادية منعدمة تماما ومن يدعي غير ذلك نسأله: ما الذي نسوق له حاليا؟ إن ما نراه لا يتعدى كونه اجتهادات فردية لأشخاص يعملون بمفردهم أما كإستراتيجية حكومية للدبلوماسية الاقتصادية فليس لدينا شيء من ذلك والدليل على هذا أنه في اليوم الذي نشهد فيه زيادة في الإنتاج ويتطلع فيه الفلاح إلى الانتعاش الاقتصادي نجد الفلاح نفسه يعاني الأمرين فإما أن يكدس زيت الزيتون ويبقى مخزنا في الرقاب أو يسكب الحليب في الطرقات أو نواجه أزمة في أي منتوج آخر، أي أننا كلما رزقنا بإنتاج وفير وكأن الله ينعم علينا بنعمة عجزنا عن التصرف فيها وهذا الأمر ممتد منذ القدم وليس وليد اليوم بسبب غياب الإستراتيجية.

وعندما ننقد الحكومة في هذا الشأن يقولون لنا: "أأنتم من يعطينا دروسا في الإستراتيجية؟"، علما بأننا قدمنا لكم آلاف الحلول والمقترحات ولسنا هنا لنعطي دروسا لأحد نحن شركاء في هذا الوطن وشركاء في صنع القرار ولا ينبغي أن نكون شركاء في الوطن بالاسم فقط عندما تريدون تمرير قانون ما، بل يجب أن نكون شركاء فعليين في صنع القرار.

اليوم يعاني الشعب بأكمله والجميع يتساءل: "ماذا قدم مجلس نواب الشعب؟ وماذا فعل؟"، إن دور المجلس هو تشريع القوانين أما تنفيذها فهو من مشمولات الحكومة نحن شرعنا القوانين والدستور موجود وهذا ردنا على الأشخاص الذين ينتقدوننا في المنابر التلفزية، فما عليكم إلا قراءة الدستور، نحن نشرع القوانين وكل طرف يلتزم باختصاصه فليس من دوري كنائب أن أنزل إلى الميدان لأنفذ الأحكام بدلا من الوزير، أو بدلا من رئاسة الحكومة. مثلا ملف المعطلين عن العمل، لقد أدرجنا القانون في قانون المالية ورصدنا له الاعتمادات اللازمة وصغنا قانونا خاصا بهم وتم ختمه من قبل السيد رئيس الجمهورية ونشر في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، فماذا نفعل أكثر من ذلك؟ هل يذهب مجلس النواب لتنفيذه بنفسه؟ ومع ذلك سنواصل سن التشريعات والقوانين عسى أن يفتح الله على هذه البلاد ويعين بها مسؤولون ينفذون القوانين.

السيد الوزير، أريد أن أتحدث بكل وضوح، الشعب يعاني وأتحدى أي شخص حاليا ألا يكون قادرا على تشخيص هذا الواقع، لكن الحلول موجودة وتونس تمتلك القدرة خاصة في الوقت الحالي وفي ظل الوضع الإقليمي الراهن على الخروج من أزمتها الاقتصادية في ظرف وجيز جدا.

اليوم توجد مفارقات عجيبة، لديكم سوق موازية وشعب يعاني، تتحدثون عن الشح وأنا أقول ليس لديكم شح، بل لديكم سوء إدارة في المنتجات إذ تتركون الشعب يعاني نقصا في مواد لا ننتجها محليا في حين كان من المفترض أن نضع كراس شروطا لكل ما نستورده وألا نترك مجالا لما يسمى بالقطاع الموازي بدءا من الرخص "الباتيندا"،

إن المادة التي أسمح باستيرادها تستورد والتي أمنعها لا تدخل وبذلك لا نؤثر سلبا على اقتصادنا المحلي وعلى إنتاجنا الوطني وفي الوقت ذاته لا نترك الشعب في حالة احتياج للمواد التي لا ننتجها علما بأن عديد الأشياء لا تكلفنا عملة صعبة فلماذا نفرط في عملتنا الصعبة؟ هل أصبح جلب الموز يمثل معضلة؟ فلماذا تتحملون مسؤولية استيراده بالعملة الصعبة؟ وإذا أردتم جلبه بالعملة الصعبة يتم استخراج فاتورة واحدة له، هل تدركون كيف تسير الأمور؟ يدخل الشاحن بفاتورة واحدة ثم يتجاوز نقاط المراقبة ويظل يستخدم تلك الفاتورة الوحيدة طيلة شهر رمضان بأكمله أتحسبون أننا لا نعلم هذه الممارسات؟ إن هذه الأساليب الملتوية نعلمها جيدا ويعمل بها هؤلاء الأشخاص والجميع هناك يتقاضى مبالغ طائلة ورشاوى تحت الطاولة دون استثناء، فما هو أصل الموضوع اليوم إذن؟ أصل الموضوع هو غياب رجال الدولة الحقيقيين الذين يريدون خدمة البلاد بصدق وأمانة.

كيف نقبل بهذا؟ أنا اليوم لدي المائدة المائية الجوفية الصحراوية المشتركة دون استغلال في الجنوب التونسي انظروا إلى جارتنا الجزائر كيف تستغل هذه المائدة المائية وكيف تحولت مناطقها هناك إلى أراضٍ منتجة للفلفل والطماطم وكافة أنواع الخيرات والخضروات حتى أصبحت الجزائر تحقق اكتفاء ذاتيا بأكملها في المقابل، نجد أنفسنا نحن مكبلين باتفاقيات تمنعنا من استغلال تلك المائدة المائية، ومكبلين في فلاحتنا.

لقد قام السيد وزير الفلاحة بتعطيل كل شيء، عطل الفلاحين وعطل الإنتاج ثم يأتي بعد ذلك ليقول لك: "لا تزرع هذا المنتج ولا تزرع ذاك المحصول بسبب الشح المائي"، فهل الشح المائي مسلط على الجمهورية التونسية وحدها دون غيرها؟ أين هي الوطنية وأين هي السيادة الوطنية هنا؟ لو فرضنا سيادتنا واستغللنا مياهنا الجوفية وتركنا الفلاح يعيش وينتج من خيرات أرضه وسأمضي معكم إلى أبعد من هذا، لو نظرنا اليوم إلى الأسعار وغلائها المشط، فإنني أتوجه إليكم بالسؤال السيد وزير التجارة، وأتحدث معكم من صميم الواقع:" أعطني مرة واحدة في التاريخ أصدرت فيها وزارة التجارة تسعيرة والتزم بها الجميع؟"

إن ما قد لا تدركونه وأجزم أنكم تعرفونه جيدا هو أننا كلما فرضنا تسعيرة كانت النتيجة المباشرة هي فقدان الخضر من السوق عندما نحدد تسعيرة فإن الفلاح يضطر لبيع محصوله مباشرة من الحقل وعندما تحدثني عن مسالك التوزيع، فهل ستجبر الفلاح على بيع سلعته في الحقل أو في السوق بأقل من كلفة إنتاجها؟ هذا يعني أننا كلما أردنا التخفيف عن كاهل المواطن ضغطنا على الفلاح، مع أن الفلاح في حد ذاته مواطن يعيش الأزمة ذاتها، فهل تدركون الكلفة الحقيقية لإنتاج الباكورات حاليا؟ وهل فتحتم هذا الملف؟

إن دور الدولة عندما يقل العرض في السوق تتدخل هي بنفسها لتعزيز هذا العرض وضخ الكميات اللازمة هذا هو الدور التعديلي للدولة واليوم، عندما يقال أن هناك شحا في السلع بالأسواق المركزية فإن الواجب يفرض على الدولة التدخل والتعديل لتوفر السلع وتخرجها للمستهلك إن كانت موجودة.

والأتعس من هذا كله هو ما يحدث مع مخازن التبريد إذ يزعم البعض أنكم بمداهمتها تشجعون على مقاومة الاحتكار، لكن واقع الأمر ليس احتكارا في كثير من الأحيان ثمة مواسم تشهد وفرة كبرى في إنتاج البطاطا أو تمور الدقلة أو غيرها من المواد، فماذا نفعل حينها؟ من المؤكد أنك لا تستطيع بيع واستغلاك المحصول بأكمله في ذلك الظرف الوجيز، بل تضخ في السوق ما يفي بحاجة الاستهلاك اليومي للشعب التونسي وما زاد عليه يتم تخزينه لتجابه به الأشهر القادمة التي تلي موسم الحصاد وجني المحاصيل هذا هو التخطيط السليم وله توقيت وتدابير معينة أما اليوم، ففي إطار ما يسمى بمقاومة الاحتكار أصبح صاحب المخزن تحرر ضده محاضر تفوق طاقة احتماله.

مادة الثوم، الثوم مقطوع ومفقود في البلاد اليوم ثم يقومون بتصنيفه تحت طائلة الاحتكار ويصادرونه إنهم يصادرون مواد لا علاقة لأصحابها بالاحتكار مطلقا، إن مفهوم الاحتكار الحقيقي يتجسد عندما تبحث عن بضاعة في السوق ولا تجدها ثم تذهب إلى مخازن التبريد فتجدها مخبأة هناك هنا فقط يسمى احتكارا أما أن تكون السلع مخزنة قانونيا لتأمين استهلاك التونسيين للشهر القادم والشهر الذي يليه، فهذا ليس احتكارا إذا كان الأمر كذلك، فلنغلق جميع المخازن التبريدية ولننظر كيف ستعدلون السوق حينها؟ أنتم كوزارة تجارة لم تتدخلوا لتعديل السوق ولم تجلبوا البطاطا أو الفلفل أو الطماطم لضمان توازن الأسعار في الأسواق وهذه هي الإشكالية اليوم، لم نعد نفهم ماذا نفعل وأصبح كل شخص يتدخل في غير اختصاصه ويقيم ويصادر.

دعونا نتحدث عن الفلاح، وأنا هنا أتوجه بالخطاب إلى الحكومة بأكملها إن الفلاح يستورد البذور من الخارج بالعملة الصعبة والأعلاف بالعملة الصعبة وتلك البذور هجينة تنهك التربة وتستهلك كميات من المياه تفوق بكثير ما تستهلكه بذورنا التونسية الأصيلة، كم لنا من سنة ونحن نردد: "يجب أن نعود إلى أعلافنا الأصلية ونرجع إلى زراعة البرسيم والفصة والقصيبة؟ يجب أن نشجع الفلاحين على زراعة الأعلاف محليا وأن نخصص لها مناطق سقوية عندما تتحول هذه المواد إلى أعلاف محلية مستغلة للمياه بكفاءة فإننا سنضغط مباشرة على كلفة إنتاج الدواجن والماشية وغيرها وحينها تتقلص كلفة الإنتاج وتستعيدون القدرة على تعديل السوق ويضمن الفلاح هامش ربح عادل يحميه من الخسارة سواء في قطاع الألبان أو في غيره من القطاعات.

أما عن الأسواق الخارجية، فلم نفعل شيئا لدينا اليوم نقص فادح في التمثيلية الدبلوماسية يبلغ 40 منصبا شاغرا بين سفراء وقناصل وقناصل عامين، هذه فضيحة لم تحدث قط في تاريخ الخارجية التونسية ثم يأتي من يزعم أننا بصدد تفعيل "الدبلوماسية الاقتصادية" والمضي بها قدما.

خلاصة القول، إن الحلول متوفرة في تونس اليوم مثلا الشباب المعطل عن العمل الذي يمثل هاجسا كبيرا لو أننا فعلنا القوانين التي شرعناها لأجله ولو تركناه يتعامل بالعملة الرقمية لتغير الوضع، ولكن كلما طرح هذا الملف، يجابه باتهامات جاهزة من قبيل تبييض الأموال والفساد في حين أن هذا الشاب يريد العمل بكده وإدخال أموال بالعملة الصعبة إلى تونس دون أن تخرج من البلاد أي أموال وبذلك ترتاح الدولة من عبء مطالبته بالوظيفة والتشغيل، فلماذا لا نرحم هذا الشباب ولا نترك رحمة الله تنزل عليه؟ إن فتح هذا المجال كفيل بحل مشاكل التونسيين وضخ العملة الصعبة في خزينة الدولة وعديد الحلول فلماذا الإصرار على غلق الأبواب وتكبيلها بالأقفال؟

اسمعوني جيدا، يمكن للإنسان أن يكون ما يشاء، ولكن إذا كان يمتلك الوازع الوطني وحب هذا الوطن ويعيش المأساة الحقيقية التي يكابدها الشعب فإنه سيجد الحلول حتما وهي حلول موجودة على قارعة الطريق ولا يقبل أحد أن يأتينا مسؤول ليقول: "" نحن ليس لدينا أي إشكاليات ولكن هذه تمثيليات دولية"، نحن دولة مستقلة ذات سيادة ويجب أن نتعامل مع الخارج على قاعدة الندية والمعاملة بالمثل، فالدول الأخرى تحتاج إلينا وتأتي مسرعة لإبرام الاتفاقيات معنا تحقيقا لمصالحها الخاصة مثل مسألة المهاجرين الأفارقة ولذلك وجب علينا كتونس أن نضرب بقوة على الطاولة ونضع مصالحنا الوطنية فوق كل اعتبار...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم كمال كرعاني عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد كمال كرعاني

شكرا السيدة الرئيسة.

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المصاحب وممثلي وزارة الخارجية والبنك المركزي.

أولا السيد الوزير، إن احتضان تونس لمقر "مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة" يعد مكسبا حقيقيا لدولتنا لعدة اعتبارات ومزايا كما ذكرنا سابقا، ولكن ثمة مسألة أخرى، السيد الوزير، نأمل أن يتم انتداب كفاءات تونسية في هذا المقر كما نطالب بأن يتمتع الإطار والموظف التونسي بجميع الامتيازات التي يحظى بها الموظف والإطار الإفريقي.

ثانيا السيد الوزير، سأتطرق قليلا إلى ما يخص معيشة المواطن التونسي، فالمواطن التونسي يعاني فعلا وبصدق من غلاء المعيشة، نحن نعيش بين المواطنين يوميا في الأسواق وغيرها ونرى الواقع، إذ لم يعد غلاء الأسعار مقتصرا على الخضر فحسب، هل تتصور سيادتك أن تصل أسعار الطماطم والفلفل إلى هذه المستويات؟ من من المواطنين العاديين قادر على تحمل هذه الأسعار؟ هل يقدر عليها مواطن يتقاضى راتبا بقيمة 500 دينار؟ هناك مواطنون يعملون في الشركات الفلاحية الخاصة في الأرياف ويتقاضون 500 دينار فقط، فكيف لهذا العامل أن يشتري الخضر لعائلته كل أسبوع بهذه الأسعار؟ هذا دون أن نتحدث عن الغلال التي أصبحت حكرا على ميسوري الحال فقط.

السيد الوزير، إننا في ظل الحكومة الجديدة توسمنا فيكم خيرا ونحن حريصون على العمل معا في إطار التناغم التام بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية لخدمة المواطن فعلا، نحن نتحدث عن المواطن البسيط الذي بات يخشى نفاذ راتبه بمجرد قضائه لشؤونه مرتين فقط لينتهي الموضوع وأسعار اللحوم كذلك لم يتغير في ملفها شيء فاللحوم البيضاء كالدجاج وغيره تشهد ارتفاعا مستمرا.

وعندما نتحدث عن الفئات الصغرى من الفلاحين والمواطنين العاديين، فإنني أؤكد لكم أن الأسعار في المعتمديات التابعة لي مثل نصر الله ومنزل المهيري والشراردة وغيرها، قد بلغت مستويات غير عادية بالمرة انزلوا إلى الأسواق وعاينوا ذلك وهنا أتوجه بالشكر للسيد المندوب الجهوي للتجارة الذي كان متجاوبا معي، ولكن لماذا لا تكثف الرقابة الاقتصادية؟ فالغلاء غير معقول وكل تاجر يبيع على هواه إذ وصل سعر الموز إلى 22 دينارا، ناهيك عن أسعار البطاطا والطماطم وبقية المواد الأساسية وأنا أؤكد لك أنه حتى الموظف الذي يتقاضى راتبا بـ 3000 دينار فما فوق لم يعد قادرا على مجابهة هذا الغلاء فما بالك بالعامل البسيط، ولاسيما ونحن مقبلون على عيد الإضحى المبارك، فماذا عن مشروع توفير الأضاحي السيد الوزير...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيد كمال كرعاني تفضل.

السيد كمال كرعاني

شكرا السيدة الرئيسة.

باقتضاب شديد فيما يخص الأضاحي من سيكون قادرا على الشراء؟ إن سعر الأضحية العادية والمتوسطة سيناهز 1500 دينار و2000 دينار ونحن نرى الوضع هناك عند كبار الفلاحين، حيث لن يكون بمقدور المواطن البسيط الوصول إلى تلك الأسعار ولذلك، السيد الوزير، يجب إيجاد حلول عاجلة وجذرية، إذ يتكرر السيناريو نفسه في كل عيد.

أنا أطلب منكم السيد الوزير، ومن كافة الوزراء والحكومة، العمل بجدية وبخطوات عملية للحد من هذه الأسعار المرتفعة وتخفيضها فلا بد من تحرك عاجل وبصراحة تامة يتطلب الأمر تشبيكا بين كل الوزارات ونحن كما جرت العادة نطالب دوما بالرقمنة، لكي تترابط كل الوزارات وتتداخل فتكون وزارة التجارة على تنسيق تام مع وزارة المالية ومع وزارة الخارجية ومع بقية الأطراف لكي نعمل جميعا كيد واحدة من أجل إيجاد الحلول للمواطن البسيط وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل فيصل الصغير عن الوطنية المستقلة.

أحيل الكلمة إذن للسيد الزميل المحترم المختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق، تفضل.

السيد المختارعبد المولى

شكرا السيد الرئيس.

أولا، تحتفي بلادنا في هذا الأسبوع بالذكرى 88 لشهداء أحداث 9 أفريل 1938 الدامية التي شكلت منعرجا حاسما في تاريخ الحركة الوطنية وفي هذا الإطار نترحم على كل شهداء الوطن الذين سقطوا برصاص المستعمر في احتجاجات شعبية طالبت على وجه الخصوص بإصلاحات سياسية وبرلمان تونسي، رحم الله شهداء الوطن والمجد والخلود للشهداء الأبرار.

السيد الوزير، مرحبا بك السيد الوزير وبكافة إطارات الوزارة المرافقين لك،

في إطار مناقشة مشروع القانون الأساسي المتعلق بمقر "مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة" عدد 7 لسنة 2026، في اعتقادي أن هذا المقر وباعتباره أول فضاء للتفكير والابتكار وتقاسم أفضل الممارسات في مجالات السياسات والبرامج والشراكات المتصلة بالمؤسسات والأسواق الشاملة على المستوى القاري سيكون له دور كبير في فك العزلة عن تونس وتعزيز إشعاعها على المستوى القاري إضافة إلى تحديد مزايا اقتصادية واجتماعية أخرى وأنا أعلن مساندتي وتأييدي لهذه الاتفاقية.

أما بالنسبة إلى الشأن الاجتماعي، فهو موضوع بالغ الأهمية وخاصة في المناطق الحدودية، وسأتحدث هنا السيد الوزير، عن منطقة تطاوين ليس فقط بوصفها منطقة فلاحية، بل سأتحدث عن التجارة البينية في "معبر الذهيبة" وعن الطريق التجاري الإفريقي الذي يتناوله عديد الخبراء بالتحليل حاليا وخاصة المسار الذي يمر عبر "الذهيبة" وصولا إلى "وازن" و"غدامس" ثم نحو العمق الإفريقي، أنا أعتقد بأن هذا الطريق هو الطريق الأسلم والأقل كلفة والأكثر نجاعة وهو ما تحدث عنه عديد الخبراء وبالتالي لا يجب على السياسة أو التجاذبات السياسية سواء على مدى السنوات السابقة أو في المستقبل أن تؤثر سلبا على هذا الطريق أو تدفع بتونس نحو اختيار مسارات أبعد وأكثر كلفة مما يحرم تلك المناطق الحدودية من الأسواق ومن عديد الخدمات الحيوية التي يدرها هذا الشريان التجاري.

وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي في منطقة تطاوين، فقد تحدثنا مرارا وأكدنا أن القطاع التجاري مرتبط وثيقا بالقطاع الفلاحي لاسيما في علاقة بتوجهات الدولة نحو تحقيق "السيادة الغذائية"، وهنا أتوجه بالتحية من هذا المنبر إلى السيد وزير الفلاحة السابق، الذي سعى بكل جهده من أجل دفع الزراعات الكبرى حيث أطلقنا تجارب هامة جدا في منطقة "الذهيبة" تكللت بالنجاح، ولكن تبين لنا لاحقا وكنا نتوقع هذه الإشكاليات أننا سنقع في المطبات التي نراها اليوم، إذ نعاني صراحة من أزمة غذاء في حين أننا نمتلك ثروة مائية وثروة فلاحية وأراضٍ خصبة في مناطق الجنوب غير أننا لم ننجز حتى الآن دراسات حقيقية وجدية في حين أن الجانبين الجزائري والليبي يستغلان هذه المياه المشتركة بكفاءة عالية وحولوا بها الصحراء إلى جنات خضراء ولهذا أنا لا أفهم، السيد الوزير، في ماذا تفكر إداراتنا وبماذا تخطط والطريق واضح أمامنا؟

إن الفلاح اليوم يعقد العزم على خدمة أرضه ولو تنقلت السيد الوزير لعقد زيارات ميدانية إلى المناطق السقوية في " الذهيبة" و"رمادة"، لوجدت لدى الفلاحين رغبة عارمة في الإنتاج والعمل بكل جهد في أراضيهم من أجل تحقيق السيادة الغذائية للبلاد وهذا ما يفرض علينا التفكير بجدية في تمويل المشاريع الفلاحية في عمق الصحراء وأخص بالذكر هنا مشروع برج بورقيبة المعطل حاليا، وأنا أستغرب بشدة هذا التعطيل لاسيما بعد أن تم توفير التمويل اللازم له بما يقارب 187 أو 178 مليون دينار من قبل الطرف السعودي ومع ذلك لا نزال حتى اللحظة الحالية عاجزين...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيد المختار عبد المولى تفضل.

السيد المختارعبد المولى

إننا عاجزون، السيد الوزير، عن التوجه الفعلي نحو الصحراء من أجل الإسراع في تنفيذ مثل هذه المشاريع الكبرى.

بالنسبة إلى الإشكاليات التي أكدت عليها في عديد المناسبات تتعلق أساسا بغياب التخطيط الجدي للتوجه نحو الأعماق الصحراوية وبكثافة البيروقراطية الإدارية وأعطيك مثالا في هذا الصدد السيد الوزير، في علاقة بقطيع الأغنام في الصحراء فكما تعلمون تعد تطاوين منطقة صحراوية شاسعة وتمثل تربية الماشية ركيزتها الأساسية، ولكن ثمة تعطيلات حقيقية اليوم في علاقة باستخراج رخص دخول الصحراء من قبل الإدارات المعنية ورغم أن السيد وزير الدفاع الوطني أكد وأعلن من ذلك الموقع عن استعداد المؤسسة العسكرية للتسهيل على الفلاحين خاصة من حاملي البطاقات الفلاحية وممن لديهم دفاتر تلقيح وقطعان أغنام، إلا أنه وإلى حد هذه اللحظة لم يتم تعديل هذه الإجراءات أو تبسيطها لتمكين الفلاحين من رعي مواشيهم في تلك المناطق الصحراوية الشاسعة، بل على العكس ...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا السيدة الرئيسة.

مرحبا بالسيد الوزير وبالطاقم المرافق له.

طبعا، نحن نؤيد هذا المركز، "مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة"، ونحن مع هذا المقر لأنه يمثل مكسبا حقيقيا لتونس ومن شأنه أن يؤسس لسياسة اقتصادية إفريقية جديدة فضلا عما يتيحه من تبادل للخبرات وهو أمر مهم بالنسبة إلى الأجيال القادمة، ولكنني أود، السيد الوزير، أن أعرج على الوضع الاجتماعي المتأزم وبما أنني لا أتابع مواقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" بل أعمل ميدانيا فإنني أنقل لكم من أرض الواقع تشكيات كبرى من قبل المواطنين بسبب غلاء الأسعار وعندما نطلع على أرقام وزارة التجارة نجد أنها حررت في شهر جانفي 2026 وحده 6,829 مخالفة اقتصادية وقام أعوان المراقبة بـ 46,000 زيارة ميدانية وحررت الوزارة 1,424 مخالفة تتعلق بالتلاعب بالأسعار والاحتكار و49 مخالفة للتلاعب بالمواد الغذائية وحجزت 69 طنا من مشتقات الحبوب و13 طنا من السكر المدعم و1,371 لترا من الزيت النباتي المدعم وكذلك 51,000 بيضة و83 طنا من المواد الغذائية ورغم كل هذا لا تزال الأسعار في ارتفاع مستمر فماذا يعني هذا؟ هذا لا يشير إلا إلى وجود إشكال إما في آليات الرقابة المعتمدة أو في غياب رؤية وإستراتيجية لكيفية معالجة هذا الوضع.

إن السلم الاجتماعي كل لا يتجزأ واليوم يجمع جميع المواطنين في كامل تراب الجمهورية على أن الأسعار خلال شهر أفريل مرتفعة جدا لقد اطلعت صباح اليوم على قائمة الأسعار الخاصة بسوق الجملة ليوم الثلاثاء 7 أفريل 2026، وقارنتها بأسعار يوم الثلاثاء من نفس الفترة لسنة 2025، فوجدت فرقا شاسعا يصل إلى ثلاثة دينارات كاملة في بعض السلع، فماذا حصل؟ سعر الطماطم قفز إلى 4500 مليم في حين أنه في سنة 2025 لم يكن يتجاوز 1200 أو 1600 مليم وسعر سمك السردين الذي يعد القوت الأساسي للمواطن البسيط "الزوالي" والذي لم يكن يتعدى سعره 5000 مليم في أقصى الحالات وصل اليوم إلى 13 دينارا أما سمك "الشورو" فحدث ولا حرج وبالنسبة إلى قطاع اللحوم البيضاء كالدجاج نرى الدولة تسعره بثمانية دينارا لنتفاجأ في الغد بأن سعره في المحلات يتراوح بين 9 و10 دينارات.

لماذا يحدث هذا؟ لأن السماسرة والمضاربين تكاثروا بشكل رهيب وأصبحوا يعملون في شكل حلقات متسلسلة إذ بات السماسرة والمحتكرون والدخلاء يشكلون منظومة مترابطة ومتغلغلة تقضي تدريجيا على التجارة المنظمة في تونس...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيد عادل ضياف، تفضل.

السيد عادل ضياف

لقد دمر الاقتصاد الموازي الاقتصاد المنظم بالكامل، ولذلك السيد الوزير، نحن نطالب بتغيير هذه الآليات وإصلاح المنظومة من جذورها عبر إعادة هيكلة شاملة.

سأطرح سؤال آخر، السيد الوزير، نحن قادمون على موسم عيد الإضحى، فماذا أعدت وزارة التجارة لأضاحي العيد؟ إن عيد الإضحى يمثل الفرصة الوحيدة للمواطن البسيط لتناول اللحوم الحمراء فهو ينتظر هذا الموسم من العيد إلى العيد، فما بالك بالمواد الأخرى؟ ولذلك نتطلع إلى ألا تتركوا هذه الأزمة تتفاقم وتتعكر معها الأوضاع إذ ليس من المعقول أن نترك مواطنا يتقاضى راتبا بقيمة 500 دينار مجبرا على شراء أضحية بـ 1500 دينار بناء على هذا، سيدي الوزير، ننتظر من الوزارة أن تراجع استراتيجياتها وتعيد هيكلة المنظومة وإصلاحها من العمق وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عادل البوسالمي عن كتلة لينتصر الشعب.

الكلمة إذن للسيد الزميل المحترم جلال خدمي عن صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد جلال خدمي

شكرا السيدة الرئيسة.

السيد الوزير، إن المواطن اليوم لم يعد قادرا على الاحتمال، لقد أصبح المواطن ينظر بعينيه ويموت كمدا بقلبه، عندما نتحدث اليوم عن سعر الفلفل بستة دينارات والطماطم بأربعة دينارات وحزمة الجزر التي لا تحتوي سوى على أربعة أعواد بألفين وخمسمائة مليم، فإن المواطن اليوم بات يتضور جوعا لأول مرة بعد عقود طويلة من الاستقلال، يشعر المواطن التونسي بأنه في وضع كارثي لقد مسسنا اليوم قوته اليومي.

لقد أصبح الشعب التونسي الذي كان يستبشر بقدوم الشهر الفضيل، شهر رمضان يعيش حالة من المعاناة ويتمنى انقضاءه سريع لأنه أضحى عاجزا تماما عن مجابهة مصاريفه، وإذ بنا نتفاجأ بعد انقضاء شهر رمضان بارتفاع الأسعار بطريقة جنونية وعندما نأتي للتقييم نجد أن الأسباب واضحة والحلول موجودة وكما قال زميلي هي موجودة على قارعة الطريق، ولكن ما يغيب هو الإرادة الحقيقية للإصلاح.

اليوم، لدينا منظومة مسالك توزيع فاسدة، وقد تحدثنا فيها مرارا وقلنا إن هذه المنظومة قد أكل عليها الدهر وشرب ولدينا منظومة دعم سواء في الأعلاف أو المواد الأساسية وهي منظومة فاسدة استغلتها اللوبيات وشيدت منها القصور والعمارات في حين أن المواطن البسيط عندما فقدت أسطوانة الغاز المنزلي في الفترة الماضية اضطر لشراء أسطوانة واحدة بثلاثين دينارا، إننا إذا أردنا الإصلاح حقا فإن الحلول سهلة ومتوفرة ولا تتطلب سوى توفر الإرادة فقط للنهوض بالقطاع.

دعنا ننظر إلى أضاحي العيد فوفقا لآخر المعطيات في سوق الفحص بلغ سعر الخروف 6000 دينار وفي سوق بئر الحفي وسيدي

علي بن عون، تجاوزت أسعار خراف "البركوس" حاجز الألفي دينار فما فوق، ألا يعد هذا احتكارا ومضاربة؟ أم أن هناك من يريد التظاهر بتوفر الأضاحي؟ الحقيقة التي يجب أن نواجه بها الناس هي أنه ليس لدينا أعداد كافية من الأضاحي هذا العام وأنا أتحداكم كوزارة تجارة أن تمدونا بأرقام دقيقة حول الرصيد المتوفر أنتم لا تملكونها لأن قطيع الماشية لدينا غير مرقم وكل ما تستندون إليه هو مجرد كلام يقال من هنا وهناك والنتيجة أنه في الوقت الذي يفترض فيه أن يتراوح عدد الأضاحي المعروضة بين 900 ألف ومليون رأس فإن المتوفر حاليا لا يصل إلى 400 ألف رأس وبناء على قاعدة العرض والطلب التي تحكم السوق، فإن الأسعار ستشتعل بصفة آلية.

إننا لم نشتغل على تطوير هذا القطاع ولم نعد أنفسنا للموسم ولم نحل المشاكل الهيكلية فالأعلاف المدعمة التي من المفترض أن تذهب إلى الفلاح البسيط تذهب مباشرة إلى اللوبيات...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيد جلال خدمي تفضل.

السيد جلال خدمي

شكرا السيدة الرئيسة.

إن هؤلاء الأشخاص يتلاعبون بالأعلاف المدعمة وقد تكلمنا واحتججنا مرارا بينما يترك الفلاح ليصارع ويواجه السقوط وحده في ظل غياب تام وعميق للدولة عن مشاكل الفلاح ومشاكل المواطن.

أنا شخصيا لست متفاجئة من هذا الغلاء المشط في الأسعار ومن يدعي أن هذه الأزمة هي نتاج الحرب وتداعياتها فهو واهم ولا علاقة للحرب بذلك إنها نتاج موروثنا وكوارثنا، بل هذه تبيعات لأننا لم نتخذ إجراءات استباقية تحمي المواطن التونسي.

السيد الوزير، إذا كنا نريد الإصلاح حقا، فالإصلاحات سهلة وممكنة دعونا نستمع لبعضنا البعض ونضع أيدينا في أيدي بعض لنصلح هذه الأوضاع بسهولة وندعم الفلاح ونحيطه بالرعاية اللازمة ونرسخ منظومة رقمية تجعل مسالك التوزيع مبنية على الشفافية التامة وتضمن وصول السلع من ....

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا. قبل أن أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد السلام دحماني أوجه دعوة إلى السادة الزملاء الآتي ذكرهم من أجل الالتحاق بالقاعة وهم السادة الزملاء: ريم الصغير، السيد رؤوف الفقيري، السيد عادل بوسالمي، السيد عبد السلام دحماني، السيد محمد أمين المباركي، السيد بلال المشري، السيد محمد بن حسين حاضر معنا والسيد شكري البحري.

إذن أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم الطيب الطالبي عن كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق، تفضل

السيد الطيب الطالبي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا مجددا بالسيد وزير التجارة والوفد المرافق له.

نناقش اليوم اتفاقية مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة، نأمل من هذه الاتفاقية أن تعقبها اتفاقيات أخرى لتستعيد بها تونس مكانتها وإشعاعها الإفريقي المعهود ونأمل كذلك أن تستعيد تونس حيويتها ونشاطها في مجال الدبلوماسية التجارية والاقتصادية بعد أن تراجعت في السنوات الأخيرة.

سيدي الوزير، إن التمثيليات الدبلوماسية في عهد دولة الاستقلال كانت أكثر حضورا مما هي عليه اليوم، وإن شاء الله نستفيق

سيدي الوزير، نحن اليوم أمام "conjoncture" معينة، الحرب الأمريكية الصهيونية على إيران، وانعكاساتها على العالم ككل وخاصة هنا في تونس على مستوى أسعار الطاقة والمواد الغذائية وهنا نتساءل ما هي استراتيجية الحكومة؟ هل أعدت استراتيجية لمجابهة غلاء الأسعار المتفاقمة يوما بعد يوم؟ لقد تحدث الزملاء جميعا عن هذا الموضوع ونتساءل أيضا هل لدينا استراتيجية للمخزون الاستراتيجي في الطاقة والحبوب؟ أخذنا قرضا لتوسيع "السيلون" والمخازن لتخزين حبوبنا.

سيدي الوزير، إن تعامل وزارتكم مع غلاء الأسعار هو من أيسر سبل التدخل لتحديد أسعار معينة، كأن يحدد سعر الطماطم بـ 4 دنانير يتم تسعيرها بـ 2 دنانير، لكن هذا الإجراء لا يعطي أكله، لأنه يتعارض مع مبدأ اقتصاد السوق، فنحن في الأخير لسنا دولة اشتراكية، بل دولة تقوم على مبدأ العرض والطلب.

فعندما تحددون الأسعار، هل يلتزم بها تاجر التفصيل أو الجملة وهو عنده نقص في تلك المادة؟ متى ننتقل إلى وضع استراتيجية متكاملة؟

فالعملية ليست فقط في تحديد الأسعار أو معاقبة تاجر خالف التسعيرة أو سلب حريته، بل تتطلب سيدي الوزير إستراتيجيا كاملة.

نحن نتحدث عن الفلفل والطماطم والبطاطا وغلاءها، هل شاهدتم الفلاح ماذا يعاني، نقص الأسمدة الآن، رغم أننا نحن من ننتجها، الفسفاط ننتجه، ثلاثة أو أربعة أشهر الآن لا "DAP"، لا أمونيتر، لا "super 45"، لماذا عاجزين إلى هذه الدرجة لكي نوفرها ونزود بها الفلاح، ونحن نبحث عن الاكتفاء الذاتي؟

سيدي الوزير، منظومة الدعم، وراء كل مادة مدعومة من طرف الدولة وراءها فساد ولوبيات مستكرشة منها، نأخذ الأعلاف مثالا، الكيس بـ 12.500 مليم، الفلاح يقتنيها بـ 25 دينارا، لكن من ينتفع بالدعم فعليا هم التجار والمضاربون، تأكدوا أن 90 % من الشعب التونسي، الزيت المدعم لا يصل إليه، والزميل تحدث على قارعة الطريق يباع صندوق الزيت بـ 40 دينارا، لماذا لا نراجع أنفسنا؟ لنوجه الدعم، احذروا ثورة الجياع، فالمواطن يعاني.

اللحوم الحمراء سيدي الوزير، ونحن على أبواب عيد الإضحى، فإن ما حدث السنة الماضية كان تنكيلا بالمواطن التونسي الذي بحث عن كيلوغرام من اللحم ليحتفل بالعيد مع صغاره، فوجد الأسعار بـ 80 و100 دينار وغير موجود وهذه السنة ستتكرر بشكل أكثر حدة، والأيام بيننا، سيدي الوزير وإن شاء الله يكون كلامي خاطئا ويكون كلامكم صحيحا، لكن لو فكرنا في إعادة تكوين القطيع، ووضع استراتيجية متكاملة لإعادة القطيع ومنظومة الألبان والأعلاف والدعم، حتى يكون أسلم وخير وشكرا السيد الرئيس.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عادل بوسالمي عن كتلة ينتصر الشعب، له أربع دقائق، تفضل.

السيد عادل بوسالمي

شكرا السيدة الرئيسة،

تحية طيبة للسيد وزير التجارة والوفد المرافق له،

اليوم يدور النقاش حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ 14 جويلية 2022 بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الإفريقي بشأن مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة، وذلك يندرج في إطار تعزيز التعاون الإفريقي، لكن للأسف، هناك عدة نقاط قانونية تثير بعض الريبة مثل الحصانة والامتيازات الجبائية، نقاط قانونية يجب أن ندركها جيدا حتى لا نكون في وقت لاحقا نتذمر من أشياء قد تمس بالمصلحة الوطنية.

سيدي الوزير، إن غلاء المعيشة أصبح يشكل تهديدا واضحا وصريحا للسلم الاجتماعي في بلادنا، والمثال سيدي الوزير، أحداث الخبز سنة 1984 وهي أحداث عشناها وندرك دلالاتها، لأن المواطن التونسي يمكنه أن يتحمل الكثير، إلا المساس بقوته اليومي.

أما على المستوى المحلي والجهوي، فإنني أوجه ندائي إلى السيد رئيس الجمهورية: إلى متى ستظل الحقائق مخفية عن السيد رئيس الجمهورية، وهو الذي أمر المسؤولين بالعمل وترك الصور على مواقع التواصل الاجتماعي، هل يعقل معتمدية باب بحر تستمر في تسييرها من طرف معتمد تم تعيينه من طرف حركة النهضة ويوسف الشاهد إلى حد الآن؟ هل يعقل أن والي تونس أصبح يدخل إلى مقر الولاية خفية من الباب الخلفي؟ هل يعقل أن نأخذ بيد عائلات معوزة لختان أبناءها في ليلة مباركة من شهر رمضان، في المسرح البلدي وكأنني أشاهد مسلسل حريم السلطان.

كما أن ما يتم تداوله من أحاديث المسؤولين القريبين من والي تونس، ما تسمعه: والي تونس سيكون في الحكومة القادمة والي تونس قريب من مستشارين رئيس الجمهورية، والي تونس قريب من دائرة القرار في قصر قرطاج وأنا أقول لهؤلاء جميعا إن دعوة المظلوم والمقهور والجائع قريبة إلى الله.

وأخيرا، لا يسعني إلا أن أقول: "رفعت إليك يا رباه أمر شعبنا، عسى فرحا، عسى فرج قريب"، لأنه خاب ظني في بعض المسؤولين.

أرجو السيد الوزير، تبليغ هذا إلى السيد رئيس الجمهورية، بالنسبة إلى المسؤولين في تونس، أصبحنا نكذب على الشعب التونسي وهو أمامنا، لذلك سيدي الوزير، الشعب التونسي هو بدوره يعاني، عندما يذهب إلى السوق مثلما ذكر جميع الزملاء، ونحن نقوم بدورنا في المعاينة، وكواجهة تشريعية لا دور لنا، الوظيفة التنفيذية فهي المطالبة بالقيام بواجبها وتوفير مقومات العيش الكريم للمواطن لأن دورنا هنا تشريعي في المجلس، فكل قانون يمر علينا ونراه في مصلحة المواطن نقوم بتمريره وشكرا السيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد بن حسين، غير منتمي للكتل، له خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد بن حسين

شكرا السيد الرئيس،

نجدد الترحيب بالسيد وزير التجارة والوفد المرافق له،

التحية والاحترام لكافة الحضور الكرام،

سيدي الوزير، لن أحدثك عن غلاء المعيشة، ولا عن الإشكاليات التي طرحها الزملاء جميعا، لن أقول لك إن صابة الزيت ما زالت مخزنة في المستودعات وأنتم تعلمون ذلك، ولن أقول لك إن الزيتون ما زال على أشجاره وأنتم كحكومة على علم بكل شيء، ولن أقول لك إن صابة الدقلة في الجنوب ما زالت مخزنة.

فالعصابة نفسها التي حكمت التونسيين لسنوات والتي تملك البنوك وتملك "les assurances" والتي تصنع لنا العلف وتسيطر على قطاع الزيت المدعم وتمارس الاستعمار بالوكالة بعد خروج فرنسا، ما زالت تتحكم في البلاد.

لقد كنا نعتقد يوم انخرطنا في مسار 25 جويلية وجئنا تحت هذه القبة لتمثيل أبناء شعبنا، أننا لم نأت لوضع وزير في الزاوية وتحميله كل مصائب تونس وأنا أستمع إلى تدخلات الزملاء منذ قليل، "قلبي يؤلمني" قلت: "صحة لهم، لقد نجحوا فيما أرادوا أن يصلوا إليه".

منذ البداية كانت هناك رغبة في خلق صراع بين مكونات جسم 25 جويلية، بين البرلمان والمجلس الوطني للجهات والأقاليم وبين الحكومة والبرلمان وبين البرلمان ومؤسسة الرئاسة واليوم، وللأسف الشديد، أريد أن أدق ناقوس الخطر وأقول إن البلاد في خطر لأن الناس التي تصنع السياسة ليست متناغمة ومنسجمة، فإن الأمور لا يمكن أن تسير.

فما يحدث اليوم في تونس ليس بسبب ضعف أو قلة إمكانيات ولا بسبب قلة الموارد، الصابة ملقاة ولم نجد لها حلول، بل بسبب مشكل التسيير وضعف التواصل وغياب الإصغاء ومشكل الجميع يجلس إلى الطاولة ويقول أين حلول.

نتحدث عن ثورة تشريعية واللجان تجتمع وتستدعي أطرافا في الحكومة، ثم لا تحضر الحكومة. نتحدث عن ثورة تشريعية، وقانون المالية اليوم والسنة أوشكت على الانتهاء، أكثر من 80 % منه لم ينفذ منه شيء. نتحدث عن ثورة تشريعية وزميلي وصديقي أحمد سعيداني اليوم منذ ثلاثة أشهر في السجن، ثلاثة أشهر في السجن ولا نعرف إلى اليوم ما هي التهمة، ثلاثة أشهر وأحمد سعيداني الذي قال ذات يوم وتحت قبة هذا البرلمان، إن السيد رئيس الجمهورية، هو حنبعل تونس الجديدة وبالفعل يمكن أن يكون قيس سعيد حنبعل جديدة، لكن ليس بهذه الطريقة وليس بهذه الآليات، كل شيء متوفر.

اليوم النظام السياسي الذي أنشأناه أصبح فيه تمثيل في كل حي وكل منطقة لها من يمثلها وينقل مشاغلها ولو كانت الأمور تسير كما يجب لكان المواطن، حتى في آخر نقطة في الجمهورية، يشعر أن صوته يصل إلى قصر قرطاج.

اليوم جميع الناس مكتوفي الأيدي واليوم هناك من يقول إن أحمد سعيداني أساء إلى رئيس الجمهورية، في حين أن رئيس الجمهورية نفسه صرح أكثر من مرة بأن الاختلاف محمود، بل مطلوب وسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: "رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً أَهْدَى إِلَيَّ عُيُوبِي" وكل ذنب أحمد سعيداني أنه جاء بحلم كبير وكلنا جئنا بحلم كبير، إلا أننا تفاجأنا بمن أراد أن يحول هذا الحلم إلى كابوس ومن هنا السيد الرئيس، أتوجه بكلماتي إلى الأستاذ السيد الرئيس قيس سعيد: لا تفوتوا علينا هذه اللحظة، اللحظة التاريخية وقد لا تتكرر ولا قدر الله تستطيع ألا تكون هناك فرصة ثانية.

الفرصة اليوم موجودة وأيدينا ممدودة ونحن مستعدون للعمل 7/7 أيام و24/24 ساعة وأغلب الزملاء الموجودين تحت قبة مجلس نواب الشعب أو بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم أو بالمجالس المحلية أو المجالس الجهوية أو الأقاليم، أقسم برب العزة، أنهم جاؤوا من أجل التغيير والإصلاح، لكننا تفاجأنا بإدارة وحتى الإدارة لا أريد أن أكون قاسيا معها، فالناس أصبحت خائفة والجميع يخشى اتخاذ القرار والإمضاء.

نحن في تواصل معهم يوميا وكلهم أصدقاءنا وأقرباءنا، السادة المديرين العامين ووراءك جزء منهم، الناس لم تعد تأخذ قرارات، البلاد تسير نحو التوقف وأغلب المشاريع معطلة، فهل سنبقى ننتظر أن يتدخل رئيس الجمهورية في كل ملف حتى يحل الإشكال؟ وهل يعقل أنه عند تكدس الفضلات يجب أن يتدخل رئيس الجمهورية ليعطي الإذن؟

أرجوكم، لم نعد نريد أن نسمع عبارة: رجاء وبناء على التعليمات وبناء على التوصيات وبناء على ...وأنا أتصور أنه لا يروق له هذا الشيء، هذه فترة زمنية خلنا أنها مرت، فعندما قامت أحداث الثورة، وعندما جاءت 25 جويلية، لم نأت لإعادة منظومة قديمة ذهبت دون عودة، بل جئنا من أجل بناء دولة تكون فيها السيادة للشعب وليست دولة، دولة سيادة الرئيس، لا وألف لا، فالدولة التي يجب أن تبنى هي دولة السيادة للشعب، أحمد سعيداني حر في كل مكان وسيعود إلى مكانه لتمثيل ماطر العزيزة والغالية ورغم كل شيء، سنبني تونس التي نريدها يوما ما. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم شكري بن البحري غير منتمي إلى الكتل، له أربع دقائق، تفضل.

السيد شكري بن البحري

شكرا، شكر بطعم الوجع،

بعيدا عن القوانين والمقرات والمركز الإفريقي والأسواق الشاملة، أريد أن أبدأ بكلمات صغيرة تكتب في التقارير وتمر في الأرقام، لكنها تعاش كل يوم وتحس في كل حي وفي كل سوق وفي كل بيت، الغذاء والغلاء، الغذاء حق والغلاء يوجع، يقهر، يخنق، يتعب ويهين وهذه رسالة باسم كل مواطن، شكرا بطعم الوجع.

نريد أن نشكركم على تميزكم في الفرجة على المعاناة المتواصلة والحلول الترقيعية غير الكافية وغير المجدية والعجز المتواصل عن توفير السلع وتأمين الأسواق وانتظام التزويد والتحكم في غلاء الأسعار وضرب المضاربة وإيقاف السلع المهربة والاحتكار وعدم تحمل مسؤولية مسالك التوزيع.

تحية مرة بطعم القهر من كل أم ومن كل أب يذهب إلى السوق ثم يعود بقفته مليئة بالدموع والعجز والإحباط، لم يعد قادرا على شراء اللحم، ولا السمك ولا الخضر ولا الغلال.

شكرا على حرصكم وخوفكم علينا وعلى صحتنا من الكوليسترول وأمراض القلب والضغط، التي بطبيعتهم دواءهم قليل وتسبب فيها اللحم الأحمر، سواء لحم الضأن أو اللحم البقري وبطبيعة الحال، أصبح من الضروري ألا نشتريه.

فشكرا على سياستكم الواقعية الوقائية الصحية التي حرمت التونسيين من قطعة اللحم بعد أن تجاوز سعرها 60 دينارا.

وشكرا أيضا على حسكم المرهف وسعيكم للحفاظ على ثروتنا السمكية، فالثروة السمكية لم يعد المواطن التونسي قادرا عليها في بلد ساحلي. كيلوغرام السردينة بـ 13 دينارا ولا أحد تحرك ولا أحد تدخل والجميع يتفرج.

و"Bravo" أيضا على ترددكم، أنتم ووزارة الفلاحة والمجامع المهنية واللجان الاستشارية وحرصكم حتى في توفير لحم الدجاج، رغم أنكم تعلمون ونعلم أن المشكل سببه تطور الاستهلاك ونقص الإنتاج.

وكان بإمكانكم الترفيع في حصص توريد الأمهات حسب الحاجيات، حتى تحل هذه المشاكل وكان بإمكانكم أيضا التسريع في المشروع الذي ننتظره جميعا وهو مشروع تربية الجدات، بما يمكننا من التعويل على الذات في إنتاج اللحوم البيضاء.

وشكرا أيضا على تمسككم العجيب والغريب بالاعتماد على التسعيرة في كل صغيرة وكبيرة، والحمد لله أن المواد كلما وقع تسعيرها فقدت من الأسواق، ثم أصبحت أسعارها ملتهبة وتباع في السوق الموازية.

فشلتم حتى في جعلنا نباتيين. لم نعد قادرين حتى على شراء الخضر والغلال.

الطماطم لا توجد، البصل يتجاوز 2000 مي والجزر كذلك والقرع بـ 3000 مي والفلفل تجاوز 4000 مي وما زال في ارتفاع ودون أن أتحدث عن الغلال، فمن يستطيع الاقتراب منها؟ الفراولة بـ 12 دينارا والبطيخ بـ 9 د والموز موجود بلغ 22 دينارا.

والتهريب والاحتكار يتواصلان "جهار بهار" أمام أعين الجميع، دون أي قرار.

وعلى ذكر الفراولة، هل تعلمون أن كميات موردة فاسدة دخلت إلى السوق وبيعت؟ لدي الدليل على ذلك وكذلك البطيخ، يتم جلبه من دولة مجاورة داخل علب كرتونية، ثم يقع تغيير الصناديق ويتم تسجيله على أنه إنتاج تونسي داخل الفواتير. غش وتحيل أمام الجميع ولدي شهادات على ذلك.

وشكرا أيضا على الحملات التي أصبحت استعراضية والمحاضر القياسية التي لا مردودية لها والحلول المعروفة التي تحدثنا عنها مرارا.

قوموا بحملات مراقبة دائمة لا ظرفية ونظموها خارج أسواق الجملة أيضا وراقبوا الدكاكين والمخازن وراقبوا الطرقات، راقبوا الخدمات وفعلوا التشبيك ووحدوا المعاليم في كل الأسواق، وراجعوا سياسة التسعير وشجعوا الإنتاج وادعموا التخزين. عندها فقط تتوفر السلع وتنتظم الأسواق وتنخفض الأسعار.

وقبل أن أختم، ماذا فعلتم لنا بخصوص أضاحي العيد؟ العيد اقترب وصحيح أننا سمعنا باستشارة لتوفير 3 آلاف أضحية، عيد تحت شعار "أضحية لكل ألف عائلة." حل سحري وعبقري لتعديل السوق، لكن المواطن يبقى هو الضحية الحقيقية التي تحلم بالأضحية.

وللحلم بقية في العودة المدرسية.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، إذن نأذن برفع الجلسة لمدة خمس دقائق، على أن نستأنفها إثر ذلك لاستقبال ردود السيد الوزير. شكرا.

(كانت الساعة الخامسة وخمس وثلاثين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي

(كانت الساعة الخامسة وخمسين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة والآن أحيل الكلمة إلى السيد سمير عبيد وزير التجارة وتنمية الصادرات للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب، فليتفضل.

السيد سمير عبيد، وزير التجارة وتنمية الصادرات

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

اسمحوا لي سيدي الرئيس في بداية الحديث أود أن أتقدم بالشكر إلى اللجنة على العمل الجدي وأيضا على روح التعاون الذي لمسته خلال النقاشات وأيضا أريد في هذا الأسبوع الأغر الذي يوافق عيد الشهداء أن أترحم على شهداء الوطن وكذلك أن نسترجع العبرة بأن تونس عندما تكون لديها العزيمة وأيضا لها القدرة، هذا مثال للشهداء ومثال نحتذي به وأيضا حتى في الحفاظ على سيادتنا الوطنية، نعرف أن تونس حرة ومنيعة وذات سيادة بفضل هؤلاء الشهداء.

أيضا إذا سمحتم لي سيدي الرئيس، أود أن أرحب بالطلبة الذين زارونا هذا الصباح وهؤلاء كما تفضلت سيادتك هم الذين سيحملون المشعل وسيكونون جيلا من أجيال المواطنين الصالحين وأيضا إذا سمحتم لي لأنني لاحظت أن السادة النواب ركزوا كثيرا على الوضع في البلاد من ناحية الأسواق والأسعار وإذا أمكن سأبدأ بالموضوع الأساسي الذي جئنا من أجله اليوم في هذه الجلسة الموقرة والمتعلق بهذا المركز الذي سيكون لدينا في تونس.

وأود أن أعبر عن ارتياحي لأن غالبية النواب تقريبا مجمعون على أهمية هذا المركز والإضافة التي سيقدمها لتونس وبالنظر إلى الأهداف التي نرمي لها وهي تعزيز تواجد تونس داخل مؤسسات الاتحاد الإفريقي وأيضا نريد من هذا المركز كما ذكرت في اللجنة أمام النواب أن يكون منصة للتفكير والابتكار وهذا شيء مهم وأيضا للعمل الإفريقي لأن جميع السادة النواب لاحظوا أننا في حاجة إلى تواجد أكثر وأكبر لتونس في إفريقيا، وربما من محاسن هذا المركز أننا سنحاول تكريس أفضل الممارسات الموجودة والسياسات والبرامج على مستوى المنظمات الدولية وحتى تعود بالفائدة على شبابنا وكذلك أيضا على الشركات الصغرى والمتوسطة وفي الحقيقة هذا يتماشى مع التوجهات الرئاسية كما تعرفون في العناية بالمؤسسات الصغرى وكذلك بصغار الفلاحين وصغار الصناعيين وفي الحقيقة سيركز المركز علىهم في أعماله.

وأود أن أقول أن بعض السادة النواب ربما أشاروا إلى أن هذا المركز يمكن أن تكون بشأنه بعض التخوفات بالنسبة إلى الحصانة أو إلى وضعية الموظفين داخل هذا المركز، فأنا أريد أن أقول أننا لم نخرج عن التزاماتنا منذ السبعينات، عندما دخلنا إلى الإتحاد الإفريقي تقريبا نفس التزامات تونس في إعطاء الامتيازات أو التعامل مع المؤسسات الإقليمية أو الجهوية أو الدولية، فنحن لم نخرج عن خط تونس الموجود سابقا، أطمئن كل النواب أن كل ما يتعلق بتونس وبسيادة تونس نحن حريصون كل الحرص عليه وحتى أن هذا المركز سيكون تواجده للعمل والعمل فقط وهناك تقاليد وممارسات دولية في هذا الباب من حيث كل التصرفات سواء فيما يتعلق بالجباية أو بالسلامة أو بكل الجوانب الأمنية والجوانب الدبلوماسية، فنحن نوليها كل الرعاية ولا يوجد أي تخوف في هذا المجال.

نحن من وراء هذا المركز نريد أن تستفيد تونس من تشبيك العلاقات مع إفريقيا وكذلك نشتغل على شيء مهم جدا وهو أن تونس تهتم بالعلاقات جنوب جنوب وتهتم بهذا النوع من العلاقات ولعل أحسن مثال هو النشاط الدبلوماسية الاقتصادية وأيضا حتى علاقاتنا مع بقية الدول هي صلب "زليكاف" المنطقة الحرة القارية ونحن نتابع كل الملفات المطروحة على مستوى هذه المنطقة الحرة وخاصة فيما يتعلق بالجانب اللوجستي الذي طرحه أغلب النواب وإن شاء الله مثلما لدينا العزيمة لتحقيق الأهداف التي نرمي إليها من وراء دخول تونس وأيضا الدفاع عن مصالح تونس صلب منطقة التبادل الحر فإننا لا نترك أي فرصة تمر دون أن نعمم هذه الاستفادة وخاصة على المؤسسات التونسية وأيضا في كل العناصر الجالبة للاستثمار وهذا ما يجعلنا نروج للوجهة التونسية في إفريقيا وكذلك أيضا للوجهة الإفريقية لتونس.

منذ أيام قليلة وليس منذ أيام، بل منذ أمس كنت هنا في زيارة رسمية لوزير التجارة والصناعة النيجيري وكانت لنا في الحقيقة أشغال متميزة تبني لمستقبل المبادلات مع البلدان الإفريقية وخاصة كل البلدان الحديثة.

وأود أن أقول لكم أن ما ذكرتموه منذ حين وأشرتم إليه أننا نعد الاستثمار بكل الطرق العملية حتى يصبح للمؤسسات التونسية أيضا مكانة في البلدان الإفريقية وتساهم في تنمية تونس وكذلك تنمية البلدان الإفريقية وهذا يجعلنا في الحقيقة نقول بكل ثقة إن شاء الله تلي هذا المركز منظمات أخرى تزيد من إشعاع تونس وحقيقة هي عنوان من عناوين الثقة التي تتمتع بها تونس في المحافل الدولية وأيضا في إفريقيا.

أريد أن أقول أن هذا ليس كلاما فقط، لقد لمسنا خلال تنقلاتنا في المدة الأخيرة خاصة البلدان الإفريقية أن تونس ما زالت تتمتع بسمعة طيبة، وأيضا حتى بلادنا بفضل العمل الذي يقوم به السيد الرئيس أصبحت لها خصوصية، لأننا نعرف أن السيد الرئيس لديه نظرة خاصة للعمق الإفريقي وللتوجه نحو إفريقيا، لأننا أفارقة في أصل الشيء وأيضا نريد إلى جانب كل البلدان الإفريقية أن نتميز في أدائنا داخل المنظمات الإفريقية وخارجها.

أنا لن أطيل الحديث في الموضوع لأن الذي فهمته أن السادة النواب ليس لديهم ملاحظات خلافية وهذا يدل أننا نعمل في تناغم وأيضا تكون مناسبة لكي نوضح بعض التفاصيل، فبعض السادة النواب وخاصة البرلمانيين منهم على المستوى الإفريقي، في النقاشات التي دارت في اللجنة لإعداد هذه الجلسة العامة تحدثنا عن أن يكون لنا تنسيق وحضور وتبادل للأفكار، وأريد أن أقول للسادة النواب أن مشاركات السادة النواب ليس بشرطه أن نوجه لهم دعوة لأن الطريقة المعتمدة لدينا تقوم على الإعلام بكل التظاهرات فوسائل الاتصال التكنولوجية متوفرة وكل أنشطة الوزارة أو مركز النهوض بالصادرات يتم الإعلام عنها وكل من يرى أنه يضيف أو يشارك أو يساهم فإننا نرحب به سواء بالمشاركة أو بالمساهمة ولا يوجد أي داع لأن نقول تحت قبة هذا المجلس أن السادة النواب لا يشاركون في صنع القرار، بل بالعكس فهذه الجلسة اليوم هي أم القرارات وستتم المصادقة من خلالكم على هذا القانون.

وبالنسبة إلى ما تفضلتم به بخصوص وضعية السوق والتزويد والتي أخذت حقيقة حيزا هاما، اسمحوا لي وأعتذر لكم لأنه يوجد بعض التشويش.

إذن نعود الآن فإذا كنا متفقين بخصوص مركز التميز، بالنسبة إلى وضعية السوق أريد أن أعطيكم وجهة نظر وأنتم أيضا قدمتم وجهات نظركم بخصوص المواطن الذي لم يعد قادرا على مجابهة القدرة الشرائية والأسعار ارتفعت، سأعطيكم وجهة النظر الحقيقية التي جعلتكم ترون أن مستوى الأسعار ارتفع، المعلومات ربما ليست متوفرة لدى كل الناس بالنسبة إلى الكميات المعروضة في السوق

خاصة بعد العيد، فأنتم تعرفون بعد العيد المنتجين لا يعودون إلى السوق بسرعة وقد لاحظنا ذلك خاصة خلال الأسبوع الماضي وهذا الأسبوع بدأت ترجع الحركية وحتى بالنسبة إلى الدخول إلى سوق الجملة بدأت كميات البضائع تعود إلى نسقها العادي واليوم مثلا رأينا أن كل الكميات مثل البطاطا والبصل والطماطم دخلت بكميات وافرة إلى السوق وبدأنا نجد النسق العادي الذي تعودنا عليه، هذا من حيث الكمية.

من حيث الإنتاج نلاحظ أن الفترة التي نعيشها تسمى فترة تقاطع الفصول وهي فترة تتميز بندرة الإنتاج والإنتاج الموجود حاليا هو من إنتاج البيوت المحمية ومن إنتاج الباكورات وأريد أن أقول لكم إننا اخترنا أن نعول على ذاتنا وقد قلت ذلك عندما قمنا بزيارة الأسواق في بداية شهر رمضان وصرحت بأن المجهود الذي قامت به الوزارة أدى إلى نوع من الاستقرار في الأسعار وقلنا خاصة أن علينا أن نعول على ذاتنا وهذا التوجه الذي اخترناه أن نعول على الذات، نعول على الذات في حوكمة ما هو متوفر لدينا من إنتاج، فنحن كما قلت لكم في فترة تقاطع فصول والإنتاج فيها قليل وحتى الكميات التي تم زرعها أو إنتاجها كانت أقل من السنة الفارطة وهذا عنصر مهم يجب أخذه بعين الاعتبار.

وزد على ذلك، كما تعرفون في بعض ولايات الإنتاج المهمة كان للتقلبات المناخية دور سواء في إنتاج الخضر والغلال أو حتى في قطيع الدواجن كلها كان لها تأثير مباشر على الكميات المعروضة في الأسواق وفي رأيي، هذا من بين الأسباب المهمة التي جعلت الأسعار تبقى مرتفعة أكثر من السنة الفارطة، لأننا مررنا بفترة تقاطع فصول وكانت لدينا أيضا كميات مزروعة أقل من السنة الفارطة، فاجتمعت هذه العناصر وأعطتنا هذه الوضعية.

ما هو دور الوزارة؟ حفاظا على المستهلك وعلى المواطن لجأنا في مرحلة أولى إلى التسقيف، السعر لا يتجاوز مستوى معين وفي مسألة الرقابة كنا مرنين بعض الشيء لأننا نعرف أن الإنتاج نادر نوعا ما وليس متوفرا، ولكننا رأينا أن مسألة التسقيف لم تعط النتائج المرجوة خاصة بعد العيد، فلجأنا بالنسبة إلى الدواجن لأن هناك بعض التصرفات المتعلقة بالدجاج إذ يتم تقطيع الدجاجة وعدم بيعها كاملة، في حين أننا قمنا بتسعير الدجاج الجاهز للطبخ فالتجأنا إلى التخفيض في هامش الربح حتى يتم توجيه كل المعروضات إلى الدجاج الجاهز للطبخ وبهذه الطريقة ينخفض السعر قليلا وبدأ السعر يتجه نحو الانخفاض وإن شاء الله سنرى في الفترة المقبلة أثر هذا القرار.

وأيضا في اجتماعاتنا واستعداداتنا للفترة القادمة وخاصة المواسم التي يكون فيها الاستهلاك مهم اتخذنا قرارا بالترفيع في توريد أمهات الدجاج وكذلك توريد بيض التفقيس حتى تعود السوق خلال حوالي شهرين أي في شهر ماي أو جوان نعود للوضعية العادية للتزويد فيما يخص الدواجن.

وفيما يخص مسألة اللحم الأحمر، فقد تحدثنا حتى في مناسبات فارطة عن وجود عجز في الإنتاج وهو عجز مهم، ولكننا تدخلنا عن طريق شركة اللحوم بطبيعة الحال، خلال الفترة الأخيرة التي سبقت رمضان وأثناء رمضان وحاليا أيضا كانت عملية أيضا التعويل على القطيع التونسي الموجود وكانت النتيجة أن هناك بعض التأثير على الأسعار، ربما الأسعار التي تفضل بها النواب 60 و70 دينار في بعض الاستثناءات رأينا 62 دينار لكن لم أر أثرا لـ 70 دينار.

والمهم إذا كان لدى أي شخص أي إشارة من أي نقطة في الجمهورية يرسل لنا المعلومة ونحن نتدخل فورا مثلما فعلنا في عديد المنتجات وليس فقط في اللحم الأحمر، بل في أي منتج، يوميا تصلني ملاحظات من السادة النواب ومن غير السادة النواب ونتدخل مباشرة على عين المكان.

وهي فرصة لأحدثكم بما أنكم سألتموني ونحن نتحدث عن اللحوم عن مسألة العيد والاستعدادات لعيد الإضحى والحمد لله إن شاء الله خلال هذا الأسبوع سنتوصل إلى التوقيع على شراء كميات نعتبرها مهمة ليس 3000 فهي دعوة موجهة إلى المنتجين التونسيين والمربين وصغار الفلاحين الذين يريدون البيع إما في مساحة شركة اللحوم أو البيع للشركة نفسها ونحن نشتري، قلنا أن قسط شركة اللحوم هو 3000 أضحية سنقوم ببيعها للمساهمة إلى جانب المربين الذين سيعرضون أضاحيهم للبيع، شركة اللحوم ستساهم إلى جانب التوريد بـ 3000 انتاج محلي أصدرنا بشأنها بلاغا موجها للفلاح الذي يرغب عن طواعية بيع اللحوم ونحن سنقوم بشرائها منه.

لدينا خبراء ضمن اللجنة ومعنا أطباء بيطريون سيقومون بالاختيار معنا وفي هذه الفترة توجد بعض التلاقيح التي يمكن القيام بها وقمنا بالتنسيق، (تدخل أحد السادة النواب دون استعمال المصدح) على كل حال حسب ما قرره الأخصائيون من الأطباء البيطريين، بكل صفة يمكنكم الحضور معنا في الاجتماع مع الفلاحين عندما نذهب لتسلم القطيع وتتوفر كل التفسيرات ويمكننا أيضا أن نحدد لك موعدا مع الزملاء حتى تتمكن من التحدث معهم.

وفيما يخص عيد الإضحى، أريد أن أقول أن التوصيف بالنسبة إلى الغلاء الذي ذكرتموه فنحن نعتبر أن الظروف التي نعيشها الآن وفي ظل الاختيار الذي قمنا به في التعويل على الذات فإن المسؤولية هي مسؤولية الجميع وليست مسؤولية وزارة التجارة أو وزارة الفلاحة فقط، بل هي أيضا مسؤولية النواب ومسؤولية المواطنين وخاصة النواب.

(تدخلات من قبل بعض السادة النواب دون استعمال المصدح)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الآن خرجنا عن السير العادي للجلسة.

السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات

دور النائب هو توعية المواطن فهذا دور والنائب، ليست لديه أي مسؤولية لا بأس، هذا الحوار هو نوع من التشاركية وإذا لم يكن هذا نوعا من التشاركية يمكننا قبول هذا التوصيف فنحن نتبادل الآراء بخصوص هذا الموضوع وإذا كانت هناك ملاحظات فنحن منفتحون عليها ونحن مرفوقين بكل المصالح البيطرية، وهذا موجود وخططنا برنامج تسليم الأضاحي ببرنامج "quarantaine" وإن شاء الله سيكون مؤمنا ونحن لا نلعب في هذه الأمور فهناك أخصائيون معنا وسيتحملون مسؤوليتهم في هذه العملية.

وبالنسبة إلى الفرص التي جاءت إلى تونس كما تفضل السيد النائب المحترم، هذا موثق كانت الأسعار كانت تفوق الأسعار التي عرضها آخرون أي أن هناك من قدم أسعارا أقل منهم وقد تم النقاش مع الذين قدموا سعرا أحسن وقدموا خدمات أفضل ونحن لا نميز أحدا عن غيره ولا نعطي امتيازا جبائيا لأحد دون غيره، وكل هذه الأمور موثقة كما قلت في المرة الماضية ومن يريد الاطلاع عليها فمرحبا به، فالملف الذي سنشتري به يجب أن يكون على ذمة كل من يريد الاطلاع على اتباع الإجراءات واحترامها ووضع كل من تقدموا بطلب على قدم المساواة، هذا موجود كتابيا ومن يريد الاطلاع على هذه المعطيات فهي متوفرة لدينا في الوزارة وفي شركة اللحوم، أريد أن أطمئن الجميع أن

كل القواعد المعمول بها محترمة وقد مكنا الجميع من إيداع ملفاتهم القانونية لدى شركة اللحوم وفور التوقيع على كراس الشروط تتم استشارته ومن حقه تقديم عروضه إلى الشركة وإلى الوزارة حتى لا يقع أي استفراد بأي وضعية، هذا فيما يخص ما أثاره السيد النائب.

أردت أن أغتنم هذه الفرصة لأبين أن كل الشركات التونسية وكل الفرص التي وردت على الوزارة نتعامل معها بنفس المعاملة وهذا ما يجعلنا كما قلت لكم أؤكد من جديد أن أي نائب من هذا المجلس الموقر يريد الاطلاع، فكل شيء متوفر ويمكنه الاطلاع بكل أريحية وكل الوثائق الموجودة لدينا تعتبر على ذمتكم، هذا فيما يخص موضوع اللحم الأحمر.

وسأنتقل إلى بعض النقاط الأخرى التي أثارها السادة النواب المحترمون فقد أشار بعضهم إلى مسألة الرخص، رأينا أن الرخص الموجودة على مستوى الولاية تتم عبر اللجان الموجودة على مستوى الولاية فيها عدة أطراف ويتم التقييم على أرض الميدان، هذه القاعدة وإذا وقع خلل يتم لفت الانتباه إليه ونحن نحاول التدخل، فبالنسبة إلى المخابز في كل لقاء تقريبا معكم يتم التطرق إلى هذا الموضوع وحتى إن أحد السادة النواب أشار مرتين وثلاث مرات وطلب مني التدخل ووعدت بالحل ولم يحصل ذلك، هذا لا يجعلني أهرب من المسؤولية، بل أجدد له التأكيد على أن موضوعه سنهتم به ونصل إلى مآله، ولكنني لا أعرف لماذا يتوجه لي في حين أن السيد الوالي هي الجهة المعنية وإذا كان هناك إشكال فإننا نتدخل لأن اللجنة جهوية يرأسها السيد الوالي فعلى هذا الأساس تتجهون إلى السيد الوالي إذا كان هناك اشكال سنتدخل وبالنسبة إلى الكميات على المستوى المركزي بالنسبة إلى مادة الفارينة بينما الرخص على مستوى الولاية، نحن نساعد قدر المستطاع لأن اللجنة جهوية هي التي تمنح الرخص.

فيما يخص المخزون الاستراتيجي الذي أشار إليه بعض السادة النواب، نحن على مستوى المواد المتعلقة بالتدخل وخاصة الديوان التونسي للتجارة أخذنا الاحتياطات والحمد لله لدينا مخزون متجدد من شهرين إلى ستة أشهر هذا موجود حسب المادة، نحن حريصون كل الحرص على المحافظة على هذا المستوى وقد قمنا بشراءات " à terme" حتى نبقى إن شاء الله في نفس مستوى المخزونات وبالنسبة إلى مسألة البرمجة هي مسألة مهمة، نحن ما زلنا نعمل على البرمجة حسب الأولويات الكبرى، حتى نحترم هذه البرمجة ويكون لدينا دائما مخزون استراتيجي في نفس المستوى.

وبالنسبة إلى السيد النائب المحترم الذي أثار مسألة مسلخ بن قردان والمنطقة اللوجستية بين قردان، أقول أن المسلخ يشتغل حاليا وهو يخوض تجربة ذبح الإبل وإن شاء الله سيتطور نشاط هذا المسلخ لأنه كان لدينا في السابق شريك استراتيجي لكن لم تستكمل النقاشات معه وهناك شركاء آخرون مهتمون بهذا المسلخ ونظرا إلى موقعه الاستراتيجي هو مصدر من مصادر التصدير خاصة تم تخصيص جزء منه للتصدير "en admission temporaire"بحيث يقوم الشريك بذبح منتوجه ثم يعيد تصديره مباشرة وفي هذا منفعة مباشرة خاصة لتسيير هذا المسلخ.

بالنسبة إلى المنطقة اللوجستية، نحن نتقدم بخطى بطيئة نوعا ما ولكن بخطى ثابتة ولدينا كل ما هو "extramuros" قد استكمل و بقي فقط ربط المنطقة بقنوات التطهير وهذا جار بها العمل والمرحلة القادمة فستتعلق بالتهيئة الداخلية "intramuros" حتى تصبح المنطقة قابلة للعرض على المستثمرين ونحن في الحقيقة ننتظر بفارغ الصبر الوصول إلى هذه المرحلة لأن لدينا طلبات بخصوص هذه المنطقة وهي تمثل افادة كبيرة خاصة للجهة وللتنمية في الجهة ونتمنى من الله أن يوفقنا حتى تصبح منطقة لوجستية مهمة خاصة في ظل المتغيرات الموجودة اليوم في العالم، ونعول أن تكون نقطة مهمة في دخولنا للأسواق الإفريقية عن طريق البر، أي ستكون منطقة تمنحنا فرصة إضافية لدعم تواجد المنتوج التونسي في البلدان الإفريقية.

أيضا أريد أن أجيب السادة النواب المحترمين فيما يخص غرف التجارة والصناعة أثارها السيد عبد الرزاق السيد النائب المحترم أشار إلى ذلك وهذا خلال عملنا صلب الوزارة لدينا الغرف وكل ما يتعلق بالجانب التشريعي ملفا أحلناه إلى رئاسة الحكومة حتى يتم دراسة هذه النصوص من طرف مصالح التشريع والقانون وإن شاء الله هذه هي الوضعية إلى حين الوصول إلى المراحل الأخرى المتعلقة بالانتخابات والتعيينات الجديدة على رأس هذه الغرف، ولكن من حيث دورها نحن نشتغل صلب الوزارة خاصة في برنامج الترويج، تحدثنا واتصل بي بعض السادة النواب بخصوص الدبلوماسية التجارية والاقتصادية، نحن لدينا برنامج ترويجي على مستوى الوزارة ونحن نتابعه.

وأود أن أقول لهذا المجلس الموقر أن الخطة التي نسير عليها تم عرضها ومناقشتها تقريبا من طرف كامل الوزارات وفيها تنسيق عالي ونحن نسير وفق هذه الخطة خاصة بالنسبة إلى المنتجات التونسية مثلما أثار بعض النواب مسألة زيت الزيتون والتمور ونحن في الحقيقة نضعها في صدارة المنتجات التونسية التي نسهل عليها الدخول إلى الأسواق وخاصة الأسواق الجديدة التي تحدثت عنها أكثر من مرة وهي الوجهة الآسيوية وخاصة أمريكا الجنوبية وأيضا أمريكا رغم العراقيل الموجودة فيما يخص الأداءات على المنتوج التونسي، ولكن حتى الإنجازات التي قامت بها الشركات المصدرة تعتبر إنجازات مهمة في ظل هذه الأداءات.

لذلك فإننا نتبع سياسة ترويجية بكل إحكام وهذه هي السياسة التي إن شاء الله سنلتقي فيها مع النواب البرلمانيين وهنا أثمن كلام السيد النائب الذي قال أن للنواب في إفريقيا لديهم وزنا مهما وإن شاء الله يكون هذا الوزن في متناولنا عن طريق التنسيق فيما بيننا والكلام الذي قلناه صلب اللجنة سنلتزم به فيما يخص الدخول إلى الأسواق الإفريقية.

أتمنى أن لا أكون قد نسيت أي عنصر من العناصر التي أثارها السادة النواب.

بالنسبة إلى سوق الإنتاج بسيدي بوزيد في الحقيقة من المشاريع على مستوى المجلس الجهوي كان فيه توزيع أدوار داخل مجلس إدارته ونحن نتابع حاليا مع الولاية وإن شاء الله يعود إلى نسقه لأنه من المشاريع المهمة التي تتولى وزارة التجارة متابعتها ولا يوجد أي تقسيم والرزنامة هي نفسها القديمة ونحن نسير فيها بكل جدية.

فيما يتعلق بالجزائر، هناك أولوية لدى الجانب الجزائري ونحن نحاول التواصل معه ونحن في تواصل مستمر وخاصة خلال اللجنة العليا التي انعقد اجتماعها مؤخرا ونحن ننسق على مستوى عالي حتى تتم برمجة المشاريع الموجودة على الشريط الحدودي لأن التعاون كما تعرفون يكون بين الطرفين ولا بد أن تكون لدينا نفس الأولويات ونحن نتقاسم معهم تقريبا وقد لاحظتم في الفترة الأخيرة وجود تقارب كبير ونحن إن شاء الله كجانب تونسي نحاول أن تطرح هذه المواضيع مع أشقائنا في الجزائر ونحرص علي ذلك أكثر حتى تتم برمجته مثلما وقع في جندوبة وفي بعض المناطق الأخرى.

سيدي الرئيس، هكذا أكون قد حاولت الإجابة على تساؤلات النواب وأود أن أشكر حسهم الوطني إذا يشاطروننا نفس التوجه فيما يخص مركز التميز الذي سيكون مقره في تونس وسيكون لبنة من اللبنات التي تقوي موقع وإشعاع تونس في إفريقيا وفي العالم. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد سمير عبيد وزير التجارة وتنمية الصادرات على كل هذه البيانات والافادات القيمة.

والآن السادة الزملاء الرجاء الالتحاق بمقاعدكم لكي نبدأ بالتصويت.

الآن نمر إلى التصويت على مشروع القانون الأساسي المعروض.

في البداية يجري التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين. الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 92 موافقون، العدد 96، التصويت بالأيدي 5، إذن المشاركون في التصويت 101 منهم 97 موافقون، 3 محتفظون ورافض وحيد.

يتم إذن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع والآن أحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان المشروع، مشروع القانون قبل تمريره على التصويت،وذلك بالأغلبية المستوجبة 81 صوتا.

الكلمة للسيد المقرر تفضل.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

مشروع قانون أساسي يتعلق

بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ 14 جويلية 2022

بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الإتحاد الإفريقي

حول مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 88 موافقون، 3 محتفظون، رافض وحيد.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة الرافضين.

إذن 93 موافقون،3 محتفظون ورافض وحيد.

نمر بعد ذلك للتصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة، تفضل الكلمة للسيد المقرر.

السيد المقرر

فصل وحيد:

تتم الموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ 14 جويلية 2022 بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الإفريقي والملحق بهذا القانون الأساسي حول مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 87 موافقون، 4 محتفظون، رافضان اثنان.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة الرافضين.

إذن 92 موافقون، 4 محتفظون ورافضان اثنان. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

والآن الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 87 موافقون، 3 محتفظون و3 رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين، إذن 92 موافقون، 3 رافضون و3 محتفظون وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ 14 جويلية 2022 بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الإتحاد الإفريقي حول مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة عدد 7 لسنة 2026.

شكرا جزيلا لجميع الزميلات والزملاء، شكرا جزيلا للجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة، الشكر موصول وبالغ التقدير للسيد سمير عبيد وزير التجارة وتنمية الصادرات وكافة أعضاء الوفد المرافق له متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم.

ونرفع الجلسة لبضع دقائق لنتمكن من توديع السيد الوزير والوفد المرافق له، إثر ذلك يتم الاستماع إلى مداخلات الزملاء طبق الفصل 108 من النظام الداخلي.

(كانت الساعة السادسة وخمسين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة
وتدخلات السيدات والسادة النواب
على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة السابعة مساء)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة،

قائمة تدخلات السيدات والسادة النواب على معنى فصل 108، أحيل الكلمة للنائب المحترم عادل ضياف.

السيد عادل ضياف

شكرا السيد الرئيس.

أود في النقطة الأولى أن أتوجه إلى السيد والي تونس فيما يخص قطاع النقل وتحديدا النقل الجماعي الحضري "التاكسي الجماعي"، إننا نأمل من الولاية أن تسلم رخص هذه الخطوط إلى مستحقيها في أقرب وقت ممكن، أولا لأن المواطن قد تعب وثانيا لأن لدينا نقصا شديدا في الخطوط بمنطقة "سيدي حسين" خاصة في أحياء بيرين وجيارة و20 مارس وبرج شاكير والمغيرة، هذه المناطق تعاني من نقص في وسائل النقل ومن غياب الربط بالقطار السريع، لذلك نرجو منح هذه الرخص لأصحابها في أقرب وقت لتسهيل تنقل المواطنين إلى أماكن عملهم وتمكين الطلبة والتلاميذ من الدراسة في ظروف طيبة.

بالنسبة إلى بلدية تونس وولاية تونس ووزارة البيئة، نأمل منكم القيام بمداواة البعوض في أقرب وقت لأنها معضلة حقيقية في فصل الصيف ورغم أن وقت المداواة قد تأخر الآن إلا أننا نرجو القيام بحملة المداواة خلال شهر أفريل.

أما بخصوص وزارة الشؤون الاجتماعية، فأتوجه إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية بوضعية المواطنة "حورية المناعي" وهي أم لطفل ذي إعاقة وعملت لمدة ثلاث سنوات في مستشفى "شارل نيكول" وهنا أتوجه بالخطاب أيضا إلى السيد وزير الصحة، كيف لم ترسم حتى الآن بناء على قانون إلغاء المناولة؟ من المعيب حقا أن تظل وضعيتها الاجتماعية الصعبة على ما هي عليه وهي تعيل ستة أطفال وتمر بظروف قاسية جدا، لقد تلقت وعودا بحل مشكلتها، ولكنها لم تحل حتى الآن لذا، نأمل تسوية وضعية "حورية المناعي" القاطنة بمنطقة بيرين التابعة لمعتمدية سيدي حسين، علما أن قانون إلغاء المناولة جعل أساسا لحل مشكلات هذه الفئة من الناس.

فيما يتعلق بالمساكن الاجتماعية التابعة لشركة "SPROLS"، نرجو من وزارة التجهيز تسليمها لمستحقيها في "حي 20 مارس" تقسيم حانون وتقسيم حنبعل، وذلك بعد إتمام الـ 138 مسكنا اجتماعيا نأمل بشدة تسليم هذه المساكن لأصحابها لأنها بدأت تتعرض للتخريب والدولة تتحمل بسببها مصاريف إضافية مما يعد إهدارا للمال العام، ولذا، أدعو وزارة التجهيز وشركة "SPROLS " بالتحديد إلى الإسراع في تسليم هذه المساكن إلى مستحقها وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عادل ضياف، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم محمود شلغاف، تفضل.

السيد محمود شلغاف

شكرا السيد الرئيس.

في إطار المسؤولية الاجتماعية، يقدم المجمع الكيميائي التونسي منذ فترة طويلة منح دعم لعدة جمعيات رياضية في ولايات قفصة وقابس وصفاقس، حيث يتحدد مقدار هذه المنحة حسب القسم الذي تنتمي إليه الجمعية الرياضية بيد أنه في الموسم الرياضي الحالي تفاجأت هذه الجمعيات جميعها بإبلاغها بعدم صرف المنحة التي اعتادت الحصول عليها من طرف المجمع مما جعل هذه الجمعيات تعاني من أزمة مالية خانقة وحين يعادل مقدار المنحة نصف ميزانية الجمعية كما هو الحال بالنسبة إلى نادي محيط قرقنة، فإن الوضعية تصبح كارثية.

فنادي محيط قرقنة الذي يضم قرابة 800 مجازٍ موزعا على العديد من الفروع خاصة منها فرع كرة القدم الذي يضم حوالي 450 مجازا وينشط للسنة الثالثة على التوالي في القسم الثاني تبلغ منحته 600,000 دينار، وقد تحصل عليها مرة واحدة في أكتوبر 2024 وخلال هذه السنة قامت الجمعية بصياغة موازنتها المالية بإدراج المنحة المنتظرة وكانت متأكدة من صرفها رغم التأخير خاصة بعد تلقيها مراسلة من المجمع بتاريخ في 15 جويلية 2025، تطلب فيها استكمال ملف الدعم بعنوان السنة الرياضية 2024-2025 وهو ما تم بالفعل.

وأثناء انتظار الجمعية لصرف المنحة، يتم فجأة ابلاغهم بإلغائها ولما كنا نعلم أن هذه المنحة تمثل نصف ميزانية الجمعية فما علينا إلا أن نتخيل حجم الكوارث التي ستنجر عن هذا القرار بدءا بمغادرة اللاعبين لعدم حصولهم على مستحقاتهم هذا إن لم يقوموا بمقاضاة الجمعية مرورا بعدم تمكن الجمعية من سداد ديونها وما ينجر على ذلك من تتبعات عدلية وصولا حتى إلى اندثار الجمعية.

زد على هذا فإن شركة "بيرينكو" التي دأبت على صرف منحة تقدر بـ 50,000 دينار منذ عدة سنوات لفائدة نادي محيط قرقنة وقرقنة الرياضية، قامت في السنة الرياضية الفارطة بتقليصها إلى 40,000 دينار عوضا عن الترفيع فيها، أما بالنسبة إلى السنة الرياضية الحالية وإلى حد الآن، فلم يقع صرف المنحة للجمعيتين لا بقيمة 50,000 دينار ولا بقيمة 40,000 دينار.

وأمام هذه الوضعية الحرجة، نرجو من السلطات المعنية من سلطات جهوية ووزيرة الطاقة ولما لا رئيس الجمهورية التدخل لإنقاذ جميع هذه الجمعيات من أجل تمكينها من مواصلة نشاطها في تأطير الشباب وتوفير بيئة داعمة لهم بكل أريحية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمود شلغاف. أحيل الكلمة إلى السيد مسعود قريرة، تفضل.

السيد مسعود قريرة

شكرا السيد الرئيس.

رسالتي موجهة إلى السيد وزير الصحة، بداية أتوجه إليكم بالشكر على توفير جهاز "Scanner" للمستشفى الجهوي بجرجيس واعتماد آلية "الطب عن بعد" " télémédecine" لمعالجة الكثير من المشاكل الصحية.

أما الموضوع الثاني والمهم فيتعلق بالمستشفى النهاري بجرجيس، حيث تلقيت إجابة عن سؤالي الكتابي وسأتدخل هنا في ثلاث نقاط على مستوى الشكل، السيد الوزير، هذه المراسلة وردت دون تاريخ كما أنها جاءت دون تحديد من هو المرسل والمرسل إليه كتب في شأنه: "النائب مسعود قريرة ولاية مدنين" وكأن إدارتكم السيد الوزير لم تسمع بأن النائب منتخب عن دائرة جرجيس وأنا إذ أتشرف بانتمائي لولاية مدنين وتمثيلي للشعب التونسي ككل، إلا أن هذا الخطأ الإداري لا يمكن القبول به لا سيما وأن دستور 25 جويلية يشير بوضوح إلى الدائرة التي أنتخب منها النائب وعلاوة على ذلك فإن هذه المراسلة الإدارية جاءت دون إمضاء ونحن نعلم أن الوزير هو من يجب أن يمضي بالتالي فهي لا ترتقي إلى مستوى المراسلات الإدارية ويبدو أن المكلف بالإدارة في وزارتكم لا يتقن إعداد المراسلات أو أن له غايات أخرى لا علم لي بها. أما في الأصل فقد ورد في نص الإجابة عبارة "وفق الحاجيات الحقيقية"، فهل تعتبرون أن جرجيس ليست في حاجة حقيقية لهذا المستشفى؟ كذلك علل في المراسلة عدم تعهد الجانب الإيطالي بالتمويل بينما الجانب الإيطالي قد مول 30 مشروعا تشاركيا تونسيا إيطاليا فلماذا رفض تمويل هذا المشروع بالذات؟

ثالثا، إن وزارتكم قد قامت بطلب العروض واختارت المقاول وتحصلت على رخصة البناء وشرع المقاول في الأشغال ثم توقف العمل، فهل قمتم السيد الوزير بإدراج هذا المشروع في ميزانية سنة 2027 على حساب ميزانية وزارتكم؟ وهل تقدمتم بطلب إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط للبحث عن ممول خارجي؟

على مستوى التأويل، لقد علمنا أساتذتنا الكبار، محمد الطالبي وعبد الجليل التميمي وعمار المحجوبي وعلي المحجوبي ومحمد فنتر ومنيرة حرباوي وغيرهم أن "الحدث مقدس والتأويل حر" وأنا قد تناولت الحدث وأترك التأويل للمواطن وله الحرية في أن يؤول كما

يشاء، لكن التأويل الحقيقي هو أنكم لم تقوموا بواجبكم في إنجاز هذا المستشفى الذي تعهدت به الدولة التونسية لمواطنيها.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا السيد مسعود قريرة لذكرك كل هذا التاريخ. أحيل الكلمة إلى السيدة سيرين مرابط تفضلي.

السيدة سيرين مرابط

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة، أود اليوم الحديث عن موضوع الكلب الذي شغل صفحات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام طوال الساعات الماضية بعد أن تم حجزه لبيعه في مزاد علني، هذا الموضوع أثير بالأمس خلال زيارة السيد رئيس الجمهورية لضريح الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة "رحمه الله" والعجيب أنه في بلد العبث وزمن العبث يضطر الرئيس للتدخل في كل كبيرة وصغيرة لتنظيف البلاد وتعديل السوق وحتى لتسليط الضوء على كلب محجوز ولماذا حجز هذا الكلب؟ وفقا للتصريح الوارد في الفيديو قيل أن الكلب تم أخذه أثناء عملية حجز للمخدرات، لكن الحقيقة أن صاحب الكلب شاب من ذوي الاحتياجات الخاصة وحصلت مشاجرة بين أطفال فقام الأمن بإيقاف الجميع بما في ذلك الكلب وهنا أشكر الصفحة الرسمية لـ "مربومة باشا" التي نشرت دفتر التطعيمات الخاص به فخلافا لما قيل بأنه كلب مجهول الهوية فالكلب يملك دفترا صحيا مسجلا باسمه، وكل ما قيل لا أساس له من الصحة.

سبب حديثي اليوم هو معرفتي بالواقع التونسي فابتداء من الغد ستتكثف عمليات قنص الكلاب السائبة وعمليات جمعها العشوائي، لا يا سيدي رئيس الجمهورية، اليوم يقوم الكتاب العامون بتنظيف مستودعات الحجز على عجل، نحن لا نريد زيارات رئاسية تتبعها الديكورات والبروتوكولات النوفمبرية الصورية التي سئمنا منها، إن قضية هذا الكلب تذكرنا بظاهرة قنص الكلاب التي لا تحدث إلا في الدول المتخلفة.

لقد شاركت سابقا في حملات جمع الكلاب وأبدي أسفي الشديد للمواطنين في منطقة الزهور الذين سألوني عن مصير الكلاب التي ساهمت في رفعها على أساس نقلها إلى ملجأ، لكننا رأينا واقع تلك الملاجئ، لماذا لا نعتمد حلولا إنسانية وعلمية مثل: الإخصاء، التعقيم، التطعيم، ثم إطلاق سراحها مجددا؟ أو توفير ملاجئ آمنة؟

وهنا أتوجه بالخطاب إلى رئيس الجلسة بصفته نائبا لرئيس مجلس نواب الشعب وعضوا في مكتب المجلس: أين هو قانون حماية الحيوان؟ لقد أصيب المواطنون بصدمة نفسية بالغة جراء سماع دوي الرصاص ورؤية الدماء وفي المقابل، نحن نعلم أن الكلاب السائبة تثير ذعر المواطنين وتؤثر سلبا على الصحة النفسية للأطفال، لذلك نطالب بحل متوازن "لا إفراط ولا تفريط".

كم يحتاج رئيس الجمهورية من زيارة ميدانية ليكتشف حقيقة الأوضاع؟ على العموم، سيقوم الرئيس بزيارة لضريح الشهداء يوم 9 من الشهر الحالي وبالتأكيد سيقوم المسؤولون بتنظيف المكان وتجميله مسبقا لإخفاء أي تجاوزات، تماما كما حدث في منطقة جبل الجلود حين زار زميلي الموقع مع السيد وزير البيئة ولم يجدوا أثرا للتجاوزات التي كانت قائمة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا السيدة سيرين مرابط. أحيل الكلمة إلى السيدة بسمة الهمامي تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا السيد الرئيس.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، ولاية سليانة حسب ما جاء في المخطط هي ولاية فلاحية بامتياز، سيدي الوزير، ارفعوا عنا هذا الامتياز وتعاملوا مع سليانة على أنها ولاية منكوبة في أراضيها وفي ثرواتها.

الفلاح المنتج أصبح حالة اجتماعية سواء كان فلاحا صغيرا أو من يدير الضيعات الكبرى والمناطق السقوية ما زالت تعاني فلا تزويد للأسواق اليومية ولا الأسبوعية، سليانة عانت من تهريب القطيع وتهريب الأغنام وسرقتها وغياب الأمن الأسواق اليوم تشكو من شح كبير في المنتجات الفلاحية الغذائية وإن وجدت فبأسعار خيالية كأننا في بلاد تعيش حربا ونحن بلد الفلاحة، نحن الذين حلمنا وما زلنا نحلم بتحقيق الاكتفاء الذاتي والغذائي والوصول إلى مرحلة الأمن الغذائي نرى اليوم عملية رجوع على الأعقاب وإفلاسا كبيرا للفلاح الذي يمثل الحلقة المنتجة في العملية بأكملها.

سليانة اليوم، يا سيدي الوزير، ترفع في وجهك شعار: "غليتوا خضرتنا ومررتوا عيشتنا" وأنتم إلى حد الآن ما زلتم عاجزين عن تقديم خارطة فلاحية واضحة ولا تقديم استراتيجية وطنية للخارطة الفلاحية والمائية، ولا تملكون استراتيجية لتثمين ثروات كل مدينة أو ولاية.

وفي الوقت نفسه بدأت شكاوى المواطنين تكبر يوما بعد يوم وتصلنا عبر الفيديوهات والصور الحقيقية اليومية ومن خلال العرائض المقدمة لنا كنواب شعب وفي المقابل، لا نجد عندكم أي إجابات سوى قولكم أن "هذه كلها تراكمات"، نعم هي تراكمات صحيح وبفعل فاعل صحيح، ولكنكم حتى الآن لم تكشفوا لنا عن هذا الفاعل ولم تسموه ولا اتخذتم تدابيركم المنقذة لهذه الحالة والوضعية المزرية والمواطن في كل الأحوال هو المتضرر الوحيد مما يحدث في الأسواق ومن غلاء المعيشة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة بسمة الهمامي. أحيل الكلمة إلى النائبة المحترمة سيرين بوصندل، تفضلي.

السيدة سيرين بوصندل

شكرا السيد الرئيس،

الحقيقة عندي نقطتان لأتحدث فيهما عملا بالفصل 108،

النقطة الأولى تخص مدرسة "الحبيب الغربي" بمنزل جميل والتي تفاجأ الأولياء عند العودة المدرسية بغلقها، لن أدخل في التفاصيل ولن أتحدث عن المعلقة التي وجدوها على باب هذه المدرسة التابعة لمدرسة حرة كما أنها أغلقت دون علم الأولياء وحتى عندما أرادوا ترسيم أبنائهم واجهوا صعوبات كبيرة. أنا أسأل سؤالا واحدا: هل التقرير الفني الذي صدر عن المندوبية الجهوية للتربية يشير إلى كارثة أكبر من تقرير مدرسة الحي الجديد بجرزونة؟ لا أظن ذلك لأن صور مدرسة الحي الجديد بجرزونة آيل للسقوط شبه الكلي وبدأت أجزاء منه تنهار بالفعل.

الأولياء هنا لا يطالبون بالمستحيل، كان من المفترض أن تنطلق أشغال صيانة هذه المدرسة في أكتوبر 2025 واليوم نحن في أفريل 2026 وما زالت المدرسة مفتوحة الأبواب يلعب فيها الأطفال، لكنها لا تمارس نشاطها التعليمي، اليوم بكل لطف أتوجه للسيد وزير التربية، السنة الدراسية الحالية انتهت تقريبا والأولياء عانوا الأمرين لن أدخل

في التفاصيل ولن أوجه اتهامات لأي طرف، ولكن بالنسبة إلى السنة القادمة يمكن لوزارة التربية أن تجتهد وتوفر أقساما جاهزة "Préfabriqué" مؤقتة ليدرس فيها هؤلاء التلاميذ الوضع الحالي غير معقول فمن لديه طفلان أو ثلاثة يدرس أحدهم في الشرق والآخر في الغرب بأوقات غير متطابقة، أتوجه بهذا النداء بكل لطف إلى السيد وزير التربية وإلى السيد رئيس الجمهورية أيضا لأننا نتحدث عن مستقبل 200 تلميذ.

النقطة الثانية تخص الجمعيات الرياضية السيد الرئيس، جميع الجمعيات الرياضية اليوم تستغيث بسبب وضعيتها المالية الحرجة وكذلك المنشآت الرياضية الموجودة في المعتمديات هناك جمعيات عريقة ارتبطت أسماؤها بجهاتنا مثل "ستير جرزونة"، اليوم والموسم الرياضي شارف على الانتهاء نتمنى أن يتم مساعدة هذه الجمعية ودعمها، كلمتي موجهة خاصة لمساندة "ستير جرزونة" وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا السيدة سيرين بوصندل. أحيل الكلمة إلى النائب المحترم محمد علي، تفضل.

السيد محمد علي

شكرا، بسم الله،

مرة أخرى أحيي المربين عموما في إضرابهم دفاعا قانونيا وشرعيا عن حقوقهم المادية والمعنوية ودفاعا عن حقوق المؤسسة التربوية، كما أؤكد أن الإضراب حق مشروع ومحمي بالقانون لجأ إليه ويلجأ المربون وأبناء القطاعات التربوية ككل والقطاعات الشغيلة في تونس لتحسين أوضاعهم الشغلية والمادية والمعنوية كلما كانت هنالك ضرورة حقيقية، وإضراب اليوم 7 أفريل 2026 كان نتيجة حتمية للأسباب التالية:

أولا، فشل الدولة ووزارة الإشراف في مقاربتها وسياستها إزاء القطاع عموما وأبناءه وفشلها في إدارة الحوار والتفاوض مع منظوريها ومع الأطراف الاجتماعية حول الملفات التي تمس استقرار التربية وتمس السير السليم للعملية التربوية ومستقبل التوجه إلى إصلاح تربوي حقيقي يترجم متطلبات دستورية على رأسها المجلس الأعلى للتربية، فالسلطة امتنعت وما زالت تمتنع عن فتح مسارات الحوار مع قطاع التربية وأطرافه الاجتماعية وأغلقت أبواب الحوار وسعت إلى القفز على مطالب المربين وإقصاء ممثليهم من أي حوار لحل مشكلات التربية المتراكمة منذ عقود في مناخ متوتر ومملوء بشيطنة المربي إلى حد المساس بصورته الأخلاقية وتجريمه في كثير من الأحيان مما خلق رأيا عاما مشحونا بالريبة والتشكيك وفتح باب التحريض على المربين والمؤسسة التربوية وما له من تداعيات على الفضاء المدرسي وسلامة المربي وتعمقت هرسلة القطاعات التربوية وما في ذلك من انعكاس خطير على مستقبل أجيال برمتها.

إن غياب الحوار مع المربي وسيادة مناخ عدم الثقة وعدم التواصل بين السلطة وقطاعات التربية يفتح مستقبل العملية التربوية ومستقبل أبناءنا التلاميذ على المجهول وينتج مخاطر لا مصلحة لوطننا فيها.

ثانيا، إن عدم التزام سلطة الإشراف والوزارة والدولة بالاتفاقات التي تنص على مستحقات المطالب بها والمشروعة هو تنصل واضح من كل الالتزامات تجاه أبناء القطاعات التربوية ويضرب مصداقية السلطة ويضرب مبدأ استمرارية الدولة ويهز الثقة بينها ومواطنيها وينعدم مناخ الحوار ومفاوضات الالتزامات ويدفع بالضرورة إلى انتقال المربين إلى مرحلة فقدان الثقة في التفاوض إن وجد طبعا، إلى مرحلة الإضراب والدفاع الشرعي عن الحقوق الاقتصادية والمعنوية مثلهم مثل أي قطاع آخر مهضوم حقوقه ولا تستمع إليه السلطة ولا تفاوضه بما يحفظ مصلحة البلاد والعباد.

أخيرا أحيي مرة أخرى المربين في دفاعهم عن حقوقهم ودورهم التربوي ومؤسساتهم التربوية، وأنبه السلطة التنفيذية إلى ضرورة الالتزام بالاتفاقات وعدم التنصل منها والالتزام بقيم الحوار مع القطاع وممثليه ومع كل القطاعات وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم عماد أولاد جبريل تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا رئيس.

كل شيء أصبح يسير دون تقدم، ونحن لا نتقدم في أي شيء انظروا إلى غابة "الكساسبة" وغابة "ملامس" وانظروا إلى ذلك الاخضرار كيف كان وانظروا إلى غابة منتزه "السواسي" كيف كانت الغابات سابقا هذه الغابات الثلاث الموجودة في السواسي غابة الكساسبة وغابة أولاد عبد الله وغابة ملامس، بالإضافة إلى الغابة الموجودة في مدخل مدينة السواسي على اليمين وعلى اليسار انظروا كيف كانت العائلات تقصدها للتخييم والاستمتاع بالأجواء والمناظر الطبيعية الخلابة التي كانت موجودة، وانظروا اليوم إلى الحالة المزرية التي وصلت إليها وكيف أصبحت هذه الغابات وإلى ماذا تحولت؟ لدينا إدارة كاملة في وزارة الفلاحة تعتني بالغابات وبالمحيط الطبيعي، ولكن عندما اندلع حريق في الفترة الماضية في إحدى هذه الغابات واتصل بهم المواطنون كان ردهم: "الأمر لا يرجع إلينا بالنظر" وفي المقابل عندما جاء بعض المواطنين لقطع أغصان وأشجار جافة هرعت إدارة الغابات لتمنعهم بحجة أن هذه الأملاك تابعة لها.

ما الذي حدث لهذه الغابات؟ السبب هو دودة صندل الصنوبر أو ما يعرف بجاش الصنوبر أو اليسوع المعالج، هذه حشرة تفرز يرقاتها في الجذع وتعطي مسارات حريرية تتحرك من خلالها في مجموعات داخل جذوع الأشجار وتقضي على الشجرة بالكامل، والأدهى والأمر أن هذه الآفة تسبب بعد ذلك العديد من الأمراض للمواطنين كالحساسية وحالات الاختناق وضيق التنفس مما جعل الناس والحيوانات يهجرون هذه المناطق تماما.

أنا أتساءل هنا منطقة حبانا الله فيها بطبيعة كهذه، كيف نسمح بأن تتحول إلى هذا الشكل؟ بل إن هذه الغابات تعرضت للاقتطاع والاعتداء من بعض الأطراف دون أي رادع، لماذا نرصد ميزانية لوزارة الفلاحة ونخصص إدارة كاملة للغابات ومدير عام ومسؤول جهوي ومسؤول محلي وسيارات وبنزين، إذا كنتم لا تقومون بأدواركم ماذا تفعلون؟

هذا الأمر يسمى فسادا ويسمى خيانة للدولة ولم يعد لدي ما أقوله لوزير الفلاحة سوى "وعلى الدنيا السلام"، فحتى الطبيعة لم تسلم من هذا الإهمال...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد حسن جربوعي، تفضل.

السيد حسن جربوعي

شكرا السيد الرئيس.

في البداية أود التأكيد على أننا لا يمكن أن نبني بلادنا إلا إذا عدنا وقرأنا التاريخ، في سنة 1961 سارت الدولة في مسار تونسة الاقتصاد وتقريبا جميع المؤسسات اشتغلت لمصلحة البلاد التونسية لأننا وقتها كنا نملك رجالا وطنيين صادقين يريدون العمل أما في سنة 2026 أو في الألفينيات فإن جميع المؤسسات التي تونسنا بها الاقتصاد أصبحت مفلسة ولا تملك شيئا.

اليوم أتحدى أي مسؤول يسمعنا في الحكومة الحالية من المديرين العامين إلى الوزارات القطاع الفلاحي في السنة الماضية طرحت مشكلة كبرى في قطاع الحبوب وتحدثنا علنا وفي الهواء الطلق عن مشكلة الخزن تحت الهواء الطلق واليوم بعد سنة تقريبا ورغم أن الله رحمنا بالأمطار فما هي التحضيرات؟ هل تمت إعادة النظر في كيفية توزيع مخازن الحبوب؟ هل تم النظر في كيفية تمويل الفلاح وإيجاد آليات حقيقية له؟

موضوع الأضاحي تحدثنا فيه الآن مع وزير التجارة والوضع كما هو مغالطات ولا توجد أي مؤشرات تبين كيف ستصل للمواطن، قطاع زيت الزيتون حدث ولا حرج والإشكال مستمر إنها سياسة إدارة الأزمات السياسة الظرفية التي تجعلنا نعود بعد حين لنفس المشكلة، ما نفقده اليوم في البلاد التونسية هو السياسة المبنية على الاستراتيجية والمرحلية ونفتقد إرادة الإصلاح فالبلاد تملك إمكانياتها ورؤيتها، لكن ما ينقصنا اليوم هو غياب عقود الأهداف بين المسؤولين وأعلى هرم في السلطة أنت كوزير أو كمدير عام، ما هي أهدافك المحددة لثلاث أو أربع سنوات لإصلاح البلاد؟ وما الذي ستصلحه بالضبط؟ هذا هو المفقود تقريبا في الدولة التونسية.

من جهة أخرى سأتحدث عن نقطة محلية تخص الطرقات الموجودة في أرياف صفاقس وخاصة معتمدية منزل شاكر في عهد المجالس القروية وقع إحداث الطرقات وفي زمن البناء والتشييد لا نقدر حتى على ردم الحفر التي بالطرقات، تذهب إلى المجلس الجهوي فيقول لك أن الموضوع عند البلدية تذهب إلى البلدية فتقول لا أملك إمكانيات اذهب إلى المعتمدية وفي المعتمدية يقولون راجع وزارة التجهيز وبقيت الناس تعاني فلا طرقات جديدة عبدت ولا الطرقات القديمة التي هيئت في العهد السابق "عهد المخلوع" تم إصلاحها.

لذلك اليوم أمامنا خياران: إما أن يقف الجميع صفا واحدا ونضع اليد في اليد وكفانا ضحكا على ذقون الشعب أو يتحمل كل طرف مسؤوليته، فالوضعية التي تعيشها البلاد التونسية اليوم كل شيء متوفر من مناخ وإمكانيات وظروف طبيعية وكفاءات، لكن شبابنا وأولادنا يبنون دولا أخرى، في حين أن الخطاب الطاغي في بلادنا اليوم هو التخوين واتهام الجميع بالفساد وهذا المناخ لا يمكن أن يبني وطنا اليوم نحن بحاجة إلى مصالحة وطنية وإلى إيجاد حلول وآليات لنبني بلادنا بأيدي أولادنا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا السيد حسن جربوعي. أحيل الكلمة إلى النائب المحترم غسان يامون، تفضل.

السيد غسان يامون

شكرا السيد الرئيس.

أتوجه اليوم إلى السيد رئيس الجمهورية ونتساءل بخصوص السلطة الجهوية في ولاية مدنين وتقييم عملها؟ للأسف السيد رئيس الجمهورية، هذه رسالتي إليك، إننا لا نلاحظ أي تقدم على مستوى جزيرة جربة وأهم نقطة نحن الآن على أبواب موسم سياحي واعد وعلى الأقل جرت العادة في السنوات الفارطة أن تطلق السلطات الجهوية حملات نظافة كبرى وتقوم بجلب تعزيزات لفائدة بلديات جزيرة جربة، لكن للأسف، إلى غاية اليوم لم تحدث أي حملة نظافة كبرى في جزيرة جربة رغم نداءاتنا المتكررة أينما تتجول اليوم في أرجاء الجزيرة تجد النقاط السوداء والمصبات العشوائية فضلا عن بنية تحتية ليست في المستوى المطلوب.

نحن هنا نثمن المجهودات التي يقوم بها أعوان مصلحة النظافة ومصالح الصيانة في البلديات الثلاث، ولكننا نطلب دعما من السلطات الجهوية وعلى رأسها والي مدنين وعلى السادة الكتاب العامين للبلديات أن يقوموا بدورهم على أكمل وجه ولا ننتظر حملة نظافة محدودة تطلق فقط بعد أن يتكلم السيد رئيس الجمهورية ثم تختفي المجهودات بعدها المواطن في جزيرة جربة والضيف والسائح كلهم يستحقون بيئة نظيفة وفضاء ملائما للتجول، نحن لا نريد للوافدين والسياح أن يروا بلادنا في هذه الحالة فهذه المظاهر تسيء لجزيرة جربة باعتبارها الوجهة السياحية الأولى في تونس.

لذلك ومن تحت قبة البرلمان، أطالب السيد رئيس الجمهورية بالتدخل في مسألة النظافة التي لم تعد تستدعي مجرد اجتماعات من السلطة الجهوية أو حملات شكلية، إنها مسألة محورية باتت تهدد مصير جزيرة جربة فالقطاع الاقتصادي الأساسي في الجزيرة هو السياحة ولا يمكننا الحديث عن سياحة بدون نظافة، لذا أدعو السيد الرئيس إلى تحميل المسؤوليات وإسداء تعليماته إلى السلطة الجهوية لكي تتحمل مسؤوليتها التاريخية تجاه ما يحدث في جزيرة جربة سواء على مستوى البنية التحتية أو النظافة لأن الوضع أصبح لا يطاق وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد غسان يامون. أحيل الكلمة إلى السيد وليد حاجي، تفضل.

السيد وليد حاجي

شكرا، تحية للجميع.

السيد الرئيس،

السادة الزملاء،

في الوقت الذي تشهد فيه بعض الجهات والولايات التونسية مشاريع خاصة بالمعالجة الثلاثية لمياه الصرف الصحي نجد في المقابل أن معتمدية "العلا" تفتقر تماما لمحطة تطهير إلى يومنا هذا المشكل عقاري بالأساس نعم، ولكن على الدولة ومؤسساتها وعلى السيد رئيس الجمهورية وكل من يعنيه الأمر، أن يلقوا بثقلهم ويوفروا الإمكانيات المادية اللازمة لاقتناء قطعة أرض وحل هذا الإشكال وما يزيد الطين بلة أن شبكة التطهير أنجزت بشكل غير مطابق للمواصفات فاليوم يستغيث المواطنون مع كل هطول للأمطار بسبب فيضان البالوعات وارتداد المياه داخل المنازل لأن الأشغال إما مغشوشة أو غير مطابقة للمواصفات، هذه رسالة موجهة إلى السيد وزير الداخلية والسيد وزير البيئة والسيد الوالي وكل مسؤول يهمه الأمر للتدخل العاجل ومعالجة هذا الموضوع وإن لزم الأمر إعادة إنجاز شبكة التطهير بالكامل.

أضف إلى ذلك أن معتمدية العلا التي تعد معتمدية بالاسم فقط لا يوجد بها مسلخ بلدي إلى اليوم وفي الوقت الذي ينتشر فيه مرض السل تذبح الأبقار والأغنام في الشارع وتملئ الدماء الطريق العام، هذا

الوضع لا يستقيم أبدا في دولة القانون والمؤسسات، على الدولة أن تتدخل بكل ثقلها لتجد حلا جذريا كأن تشتري قطعة أرض وتنهي هذا الملف والمواطنون بدورهم مطالبون بأن يكونوا شركاء في حل هذه الإشكاليات.

كنت قد طالبت في وقت سابق بإحداث وكالة تابعة للشركة التونسية للكهرباء والغاز وحظي الطلب بموافقة الإدارة العامة ووزارة الصناعة واليوم أطالبهم بالتسريع في التنفيذ، كما طالبت أيضا وزارة الفلاحة والإدارة العامة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بإحداث وحدة أشغال ووحدة إدارية تابعة لها في المعتمدية، ولكن إلى يومنا هذا لم تتم الموافقة ولم ينجز المشروع بتعلة أن عدد المشتركين قليل في حدود 1000 أو 1200 مشترك أقول لهم، حتى وإن كان هناك عشرة مشتركين فقط، فوفروا لهم الخدمات الإدارية ووحدة الأشغال لكي تجد الجهة من يتدخل فور حدوث أي عطب ولكي يجد المواطن إدارة قريبة منه لحل مشاكله.

كنت منذ أيام قد تحدثت مع السيد وزير التجهيز ووعدني بإعادة تفعيل الوحدة الإدارية للتجهيز في معتمدية العلا وذلك في إطار تسوية وضعية عمال الحضائر حيث طالبت وزارة التجهيز بانتدابهم، أعيد تذكير السيد الوزير، بحق معتمدية العلا في تفعيل هذه المنشأة من جديد وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد وليد حاجي. أحيل الكلمة إلى النائبة المحترمة ضحى السالمي تفضلي.

السيدة ضحى السالمي

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

في البداية أود أن أتوجه بتحية صادقة لكل أهالينا في حمام الأنف ولكل من ساهموا في حملات النظافة، فعندما يتحرك الشعب فهو لا يقوم بمجرد عمل تطوعي، بل يوجه رسالة مضمونها أن المواطن مستعد لتحمل مسؤوليته، ولكن على الدولة أيضا أن تكون في مستوى هذه المسؤولية.

عندما تتحول الأحياء السكنية إلى فضاءات ملوثة وعندما يجبر المواطن على التعايش اليومي مع الفضلات فنحن أمام انتهاك مباشر وصارخ لحق دستوري وهو "الحق في بيئة سليمة" وهذا الحق ليس منة من أحد، بل هو واجب على الدولة وأتساءل هنا بوضوح: هل يعقل أن تتحول مؤسسات الدولة نفسها إلى مصدر خطر على صحة المواطنين؟ هل يعقل أن يصبح المستودع البلدي لحمام الأنف مصبا عشوائيا للفضلات؟ أريد أن نسلط الضوء على الصورة إن أمكن لمصب فضلات هو في الأصل مستودع بلدي تابع لبلدية حمام الأنف، انظروا إلى الراية الوطنية وأي وجع هذا حين يرفرف العلم فوق مستودع أصبح مصب للفضلات، ما هكذا تحترم الأوطان وما هكذا يصان علم البلاد.

أود أن أقولها بوضوح، نحن أمام استهتار وعبث بصحة المواطنين وبالسلامة العامة ولم تعد هذه مجرد حالات معزولة، بل إن مناطق حمام الأنف وحمام الشط والشعبية وبوقرنين وبير الباي وبرج السدرية والأحياء المتفرعة عنها أصبحت كلها فضاءات ملوثة وما يقدم اليوم على أنه تدخل من البلدية لا يعدو في الحقيقة أن يكون تزيينا للفشل، فالبلدية تدخلت لتضع حاويات بدل صب الفضلات على الأرض، إلى متى ستظل الإجراءات شكلية وصورية تخفي الكارثة ولا تعالجها؟

المطلوب اليوم هو وضع حد لسياسة رد الفعل نحن بحاجة إلى معالجة جذرية ورؤية واضحة وخطة مستدامة المواطن اليوم لم تعد تنطلي عليه الزينة ومساحيق التجميل فهو واعٍ بحقوقه ولن يقبل بمزيد من التهميش، لماذا لا يتحرك المسؤولون إلّا تحت الضغط؟ إن تعليمات سيادة رئيس الجمهورية واضحة ولم يعد هناك مجال للتعلل بنقص الإمكانيات ومحدودية الوسائل فكل شيء متوفر فلماذا لا يظهر إلا أثناء الزيارات الميدانية؟

إن تعليمات سيادة الرئيس ليست للاستهلاك الإعلامي، بل للتطبيق الفوري، كرامة المواطن من كرامة محيطه وكرامة المواطن خط أحمر وليست لعبة نستخف ونستهين بها ومن هذا المنبر أدعو كل السلطات المحلية والجهوية والمركزية إلى تحمل مسؤولياتها وتطبيق تعليمات سيادة رئيس الجمهورية.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة ضحى السالمي. أحيل الكلمة إلى السيد علي بوزوزية، تفضل.

السيد علي بوزوزية

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، سأتحدث عن الأساتذة الذين ينفذون إضرابا اليوم وبصفة عامة عن المربي عموما، سواء أساتذة التعليم الابتدائي، أساتذة التعليم العالي، أساتذة التعليم الثانوي وهذه رسالة أريد توجيهها إلى السيد رئيس الجمهورية باعتباره أستاذ تعليم عالي.

يوم فاز السيد رئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية كان الناس متفائلين وكانوا يعتقدون أن الوضع الاجتماعي والمادي للمربي سيتحسن وكانوا يعتقدون أيضا أن هناك التفاتة حقيقية إلى التعليم العمومي الذي إنهار منذ سنوات وكانوا يعتقدون كذلك أن كرامة الأستاذ سيتم حفظها وستعود القيمة الاعتبارية للمربي، "قم للمعلم وفه التبجيل، كاد المعلم أن يكون رسولا" وأنا أستاذ تعليم ثانوي وزملائي يعانون من عدة مشاكل داخل المؤسسة التربوية، مشاكل بيداغوجية ومشاكل تتعلق بالمحيط المدرسي والعنف المدرسي والعديد من الإشكاليات الأخرى، لكن عديد الأساتذة لم يشاركوا في الإضراب وليس لأنهم راضون عن الوضع وليس لأنهم استسلموا أو لأنهم يرون الحياة جميلة والعصافير تزقزق، يشاهدون "la vie en rose"، بل لأنهم يطالبون الجامعة العامة للتعليم الثانوي بإضراب مفتوح، لأن الأساتذة مستاؤون من الطريقة التي تعاملت بها نقابتهم، خاصة عندما لم تقاطع الامتحانات الوطنية.

اليوم، عندما أتحدث مع أستاذ يقول لي لم يعد ينفع أن نضرب يوما أو يومين، بل يجب أن نصعّد ويجب أن نمضي إلى النهاية من أجل أن تعود كرامة الأستاذ كما كانت من قبل، لأننا اليوم عندما نرى وسائل التواصل الاجتماعي، نجد حسابات وهمية وحسابات فاسبوك وهمية وصفحات وهمية تنكل بالمربي وتحط من قيمة التعليم وهؤلاء في الغالب، أبناءهم فاشلين وهم فشلوا في تعليمهم ولم يعرفوا قيمة الدراسة، فالإنسان الذي فشل في دراسته وفي حياته وكان يتحصل على صفر وواحد معدل، هو نفسه الذي تجده اليوم على صفحات التواصل الاجتماعي يشتم المربي وينكل به ويهاجمه، لذلك أدعو رئيس الجمهورية باعتباره أستاذ تعليم عالي ومربيا وينتمي إلى سلك التعليم، إلى أن يعيد كرامة الأستاذ.

فالمنحة المسماة بمنحة الإنتاج لا تتجاوز 39 دينارا، هناك تلاميذ لم يعودوا يحبون الدراسة وأصبحوا يعزفون عنها ويفكرون فقط في البحث عن عمل في الديوانة أو في شركة الكهرباء أو غيرها وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد علي، الكلمة للسيد النائب المحترم حاتم لباوي، تفضل.

السيد حاتم لباوي

المياه الجوفية تعتبر ملكا عموميا وهذا بنص الدستور، الفصل 16 لكن هذه المياه تمنح للاستغلال لشركات خاصة وهنا نتحدث اليوم عن المياه المعلبة، كما نعلم فإن المتر المكعب أي 1000 لتر تشتريه مصانع المياه المعلبة بـ 50 مليما للمتر المكعب، بينما تبيع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه "SONEDE" للمواطن المتر المكعب بأسعار تتراوح بين 200 مليم و2310 مليم.

وفي سنة 2022، بلغ استهلاك التونسيين 3.2 مليار لتر، أي ما يقارب 676 مليون قارورة وتونس تحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث استهلاك المياه المعلبة وهذا سببه تراجع جودة مياه الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه "SONEDE" وهنا نعود إلى الفصل 48 من الدستور الذي ينص على الدولة توفير الماء الصالح للشراب.

وبعد الثورة، لاحظنا ارتفاعا كبيرا في حجم التراخيص الممنوحة للمستثمرين ولمصانع المياه المعلبة وهذه التراخيص وراءها عالم كبير وملف كبير وفي المقابل الفلاح لا يتمتع برخصة بئر لإنتاج الخضر والغذاء والأعلاف وغيرها وكأن المائدة المائية الحفاظ عليها لا تتأثر ببيع المياه المعلبة، يضاف إلى ذلك ضعف الرقابة، ففي كل مرة نشاهد شوائب وأوساخا داخل المياه المعلبة وهنا ننتظر دور الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية وقد راسلنا وزارة التجارة بهدف التخفيض في أسعار المياه المعلبة ونحن على أبواب فصل الصيف.

كما أن المياه المعلبة تتنوع بين مياه معدنية ومياه منابع وحتى مياه مائدة، لكنها تباع في السوق بنفس السعر، فكل قارورة مياه معدنية بدينار، وهذا يعتبر غلاء. السيد رئيس الجمهورية، هل لكم علم بهذه الأسعار؟ ندعوكم إلى فتح هذا الملف، ملف تغول شركات بيع المياه المعلبة على حساب عطش التونسيين.

وقبل أن أنهي، سأتحدث قليلا عن التمويل العمومي للجمعيات الرياضية بالقصرين، فالتمويل العمومي للجمعيات الرياضية بالقصرين تتمتع به تقريبا جمعية واحدة على حساب بقية الجمعيات الأخرى ومن هنا ندعو السلطة الجهوية إلى مراجعة نفسها بتمويل الجمعيات الرياضية، كذلك ندعو رئاسة الحكومة إلى فتح تحقيق في هذا الموضوع، موضوع تمويل الجمعيات الرياضية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد حاتم، الكلمة للنائب المحترم أخينا العزيز السيد معز الرياحي، تفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا، السيد الرئيس،

سأتوجه بمجموعة من النقاط:

أولا، أتوجه إلى السيد وزير التكوين المهني والتشغيل، وكذلك إلى السيد وزير تكنولوجيات الاتصال، بخصوص المنصة الخاصة بتسجيل أصحاب الشهائد العليا، فالمعنيون يسألونني كل يوم عن موعد جاهزية هذه المنصة، وعن تاريخ بداية التسجيل وانطلاق الدفعة الأولى وهذا مطلب ملح جدا وفي آخر جلسة مع السيد وزير تكنولوجيات الاتصال، أفادني بأن المنصة ستكون جاهزة، إن شاء الله خلال شهر أفريل، كما توجهت إلى السيدة رئيسة الحكومة وإلى السيد وزير التكوين المهني والتشغيل، بطلب استعجال النظر في إعداد هذه المنصة وإنجازها، حتى يتمكن السادة المواطنون والمواطنات من أصحاب الشهائد العليا من حقهم في التسجيل ومباشرة العمل، إن شاء الله.

ثانيا، أتوجه إلى السيد وزير الفلاحة بخصوص العدادات الذكية التي أفادنا بها ممثلو وزارة الفلاحة، في آخر جلسة للجنة الفلاحة يوم الجمعة الفارط ونسأل متى ستتوفر هذه العدادات من أجل توفير الري للأراضي الموجودة على ضفاف وادي مجردة وخاصة في دائرتي، من مجاز الباب إلى تستور وقبلاط وأريافها ومن تستور إلى سلوقية وإلى مجاز الباب والولجة وكل المناطق الواقعة على ضفاف مجردة؟

ثالثا، بخصوص منح العائلات المعوزة، فإن المواطن بشير الدريدي من مجاز الباب ينتظر الحصول على بطاقة العلاج البيضاء وهو مصاب بمرض خطير وفقير الحال ولا بد من تدخل السيد وزير الشؤون الاجتماعية وقد وجهت في شأنه مراسلة رسمية وما زلنا ننتظر التدخل، كذلك المواطن إسماعيل الأندلسي، فإن بطاقة العلاج الصفراء لا تمثل حلا لوضعيته ولا بد من تمكينه من حل جذري، كما أذكر المواطنة انتظار الهمامي من تستور والمواطنة حليمة الهمامي والمواطن عمر الهمامي وابنته حليمة، فالأب يبلغ من العمر ثمانين سنة وابنته تجاوزت خمسين سنة وتعاني من إعاقة بصرية ومع ذلك لم تلتفت إليهم مصالح الشؤون الاجتماعية إلى اليوم، رغم أنني وجهت في شأنهم مراسلات، وتوجهت شخصيا إلى المصلحة المحلية وسلمت مطلبا رسميا ونسخة من المراسلة الموجهة إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية في الغرض، لذلك أطلب منكم التدخل في هذه الملفات.

كما يهم الأمر أيضا مجموعة من ثلاثة مواطنين من قبلاط ولا بد من النظر في وضعياتهم وإعادة دراستها حالة بحالة، لأن هناك من تسحب منه المنحة وبطاقة العلاج، في حين توجد حالات أخرى تستحق التدخل العاجل...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد معز، الكلمة للنائب المحترم فخر الدين فضلون، تفضل.

السيد فخرالدين فضلون

شكرا السيد الرئيس.

من هذا المنبر واستجابة لمطالب أهالي ومتساكني مدينة قصر هلال، أريد أن أتوجه بنداء عاجل ومهم وملح إلى السيد رئيس الجمهورية ويتعلق هذا النداء بصرح تاريخي يعرفه كل هلالي ويعرفه كل تونسي وليس فقط أبناء قصر هلال ويتعلق بمؤسسة عريقة، الصرح التاريخي "SITEX"، هذا المصنع الكبير الذي وضع حجر أساسه بعد خمسة أشهر فقط من إمضاء وثيقة الاستقلال، وتحديدا يوم 16 أوت 1956، من قبل الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة رحمه الله وبالتالي فإن هذه المؤسسة تستحق اليوم لفتة وعناية خاصة، لأن وضعيتها تتدهور يوما بعد يوم وأهالي قصر هلال غير مستعدين للتفريط في هذا الصرح الذي يمثل امتدادا لسياسة أدت إلى تدمير المؤسسات الناشطة في مجال النسيج الذي هو مجال استراتيجي ومن المفارقات العجيبة أن هذه المؤسسة تنتج القماش بينما أصبحنا اليوم نستورد القماش من أقطار أخرى وهذا أمر غير مقبول. لذلك اليوم يستوجب رعاية خاصة من السيد رئيس الجمهورية وقد علمنا أنه تم تعيين متصرف قضائي وإن شاء الله سيتم في غضون الشهرين القادمين تقديم تقرير حول وضعية المؤسسة ونحن نريد إنقاذ هذه المؤسسة وأن نتكاتف جميعا

حتى تنتعش وتستعيد نشاطها، لأنها صرح اقتصادي مهم، ولأنها توفر مورد رزق لعائلات كثيرة ولا قدر الله فإن غلقها أمر غير مقبول.

وأمر الآن إلى موضوع آخر يتعلق بأحد القامات الدينية بجهة المنستير وهو الدكتور الشيخ بدري المداني، هذا الرجل مشهود له بالكفاءة والأخلاق وقد كان خلال التحولات التي عاشتها بلادنا وخاصة في فترة التسفير والتشدد الديني، وقف جندي مستبسل دفاعا عن الإسلام المعتدل وساهم في حماية عدد كبير من الشباب من الهجرة وبؤر التوتر والتسفير وإلى ما ذلك.

هي سياسية وزارة الشؤون الدينية قررت بتحوير ونقله من قصيبة المديوني ونحن لسنا ضد سياسة الدولة، إلا أن هذا الرجل من المهم أن يبقى في قصيبة المديوني وهذا مطلب شعبي من أهالي ومتساكني معتمدية قصيبة المديوني ويمكنه أن يواصل عمله هناك، مع القيام بمهامه في الجهة الأخرى التي تم توجيهه إليها، لكننا سمعنا مؤخرا أنه تمت دعوته إلى مجلس التأديب وهذا أمر غريب وعجيب ويستوجب التوضيح ولذلك نرجو من السيد الوزير التدخل وإرجاعه إلى قصيبة المديوني وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا فخر الدين، الكلمة للنائب المحترم أيمن بن صالح، تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس.

أريد أن أكون واضحا اليوم في الكلام الذي سأقوله حتى يفهمنا الجميع.

لقد قمنا بسن القوانين سواء قانون المالية أو القوانين السابقة وعملنا أشياء من المفروض أن تستجيب لرغبة المواطنين وكانت كل هذه القوانين في الأساس لفائدة الشعب التونسي، لكن اليوم هناك من يريد أن يقول إن المجلس لا يعمل وإننا لا نقوم بدورنا. القوانين قمنا بها، لكن من سيجبر الوظيفة التنفيذية على تطبيقها؟ ومن سيقول لها طبقوا القانون؟

اليوم، في وزارة الصحة قمنا بإعداد قانون، لكن الوزارة لم تطبقه وقمنا بقانون المناولة وعقود الشغل الهشة ومع ذلك أصبحت الوزارات تطرد الناس، فما هي الآلية القانونية التي نملكها اليوم ونستطيع أن نطبقها مع الوظيفة التنفيذية؟

يقال لنا القانون لندرسه، نحن نقوم بجلسات الاستماع بالإمكانيات الموجودة لدينا، لكن ماذا نفعل فعليا بعد ذلك؟ يجب أن يفيق الجميع ويجب أن نفهم أن هناك خللا إجرائيا غير صحيح، جيد أن الإنسان عندما يقوم بنقد ذاتي ويقول "process" يقف في هذه المرحلة واليوم يجب أن نغير أو نقوم بإصلاح، لما لا. لا يوجد شيء لا يمكن تغييره، بعد القرآن، بل يمكن تغيير كل شيء من أجل تحسينه.

إلى متى سنبقى ننتظر زيارة موكب مهيب من سيادة رئيس الجمهورية ليتنقل ويكتشف ويجد كلب مقيد في مستودع بلدي، ثم ما بعد ذلك؟ واليوم تم عزل كاتب عام البلدية، هل لا يوجد نفس الشيء على سبيل المثال بلدية الفحص؟ نبقى ننتظر زيارته لأكثر من 200 بلدية.

اليوم توجد مشاكل وإجراءات يجب تغييرها والوظيفة التنفيذية تعرف جيدا هذه الإجراءات وتعرف أنها معطلة والمستودعات البلدية مليئة وإلى غير ذلك. تعال وتقدم لنا بالقوانين وسنمررها واليوم، هذا المركز مثلا، قمنا بالمصادقة عليه في ظرف شهرين ولم يكن هناك استعجال نظر...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أيمن، الكلمة للنائب المحترم ياسين مامي، تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا السيد الرئيس،

الحقيقة أردت أن أتحدث عن ولاية نابل التي شهدت خلال الشتاء هذه السنة أمطارا طوفانية وغزيرة وفيضانات وسيولا خلفت أضرارا كبيرة في البنية التحتية ونحن اليوم في شهر أفريل وقد حلت لجنة وطنية بولاية نابل، على غرار ولايات أخرى، تضم ممثلين عن وزارة التجهيز ووزارة الفلاحة وعدة هياكل أخرى وخاصة مصالح وزارة التجهيز، التي عاينت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في ولاية نابل جراء الأمطار والفيضانات الأخيرة وقد تم تقييم كلفة إصلاح هذه الأضرار، سواء في الطرقات المرقمة أو في المسالك الفلاحية، في ولاية نابل بحوالي 82 مليون دينار أي أن الخسائر التي لحقت بالبنية التحتية في ولاية نابل تقدر بحوالي 82 مليار من المليمات، في حين أن الوزارة والمالية لم توافق إلا على 32 مليار فقط.

واليوم عندما نتحدث عن إصلاح مخلفات الفيضانات، فإننا نتحدث عن إمكانيات يجب أن تتوفر لإرجاع الوضع إلى ما كان عليه قبل الفيضانات وليس لإنجاز طرقات جديدة أو جسور جديدة أو مسالك فلاحية جديدة وسنعبدها أو مشاريع مستقبلية غير مبرمجة وإنما هذه الإمكانيات التي تم تقييمها 82 مليار لإرجاع الوضع إلى ما كان عليه قبل الفيضانات، لتمكين من إعادة البنية التحتية إلى حالتها السابقة قبل الأمطار الأخيرة في ولاية نابل وإذا كنا قد صادقنا في الميزانية يوجد فصل خلافا لميزانية الوزارات بعنوان النفقات الطارئة وغير الموزعة، فإن السؤال المطروح إذا لم نخصص الاعتمادات اللازمة لإصلاح هذه الأضرار، إلى أين تذهب هذه النفقات؟ هذه اعتمادات موجودة في الميزانية بعنوان نفقات طارئة وغير موزعة.

اليوم الحقيقة هذا الكلام موجه إلى السيدة رئيسة الحكومة وموجه أيضا إلى السيد وزير التجهيز حتى يدافع أكثر عن هذا الملف الذي يدخل ضمن مجال إشرافه، هذه الطرقات المرقمة والبنية التحتية وخاصة في مدينة الحمامات، حيث ما تزال الأضرار واضحة وسط المدينة وأمام البرج الأثري وكذلك في شلمة إلى اليوم لم يتم إصلاحها رغم أننا مقبلون على موسم سياحي ولذلك لا بد أن يحظى هذا الموضوع بالأهمية وسنتابعه إن شاء الله وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد ياسين، الكلمة للنائب المحترم سامي رايس، تفضل.

السيد سامي رايس

شكرا سيدي الرئيس،

الحقيقة إن الكلام موجه إلى السيد رئيس الجمهورية، خلال زيارتكم البارحة إلى ولاية المنستير وقبل دخولكم إلى مستودع الحجز، لاحظتم وجود فضلات البناء.

السيد الرئيس، فضلات البناء لا تضعها البلدية، بل يضعها المواطنون وذلك لأنه لا توجد مراكز مخصصة لتجميع فضلات البناء وهي إشكالية تعاني منها كافة بلديات الجمهورية وكان من الأجدر العمل على تثمين نفايات البناء وإعادة استغلالها من جديد واليوم السيد وزير التجهيز أكد على حلحلة الإشكال المتعلق بالمقاطع من أجل توفير المواد المقطعية التي تسببت في المشاريع المعطلة، لذلك كان من الأجدر أن تكون لدينا نظرة مستقبلية تقوم على تثمين نفايات البناء وإعادة

استغلالها، ثم دخلتم إلى المستودع سيدي الرئيس، والمنشور الذي ينظم عمل المستودعات يعود إلى سنة 1993 أو 1994 أي أن عمره يتجاوز ثلاثين سنة وهو ليس قانونا في حد ذاته، كما أنه يفرق بين الإيداعات والمحجوزات فالمحجوزات تقوم بها الشرطة البلدية، أما الإيداعات فتقوم بها شرطة المرور أو الحرس المروري وتتعلق بحوادث المرور أو السرقات وغيرها وجميع هذه الإيداعات تبقى في المستودعات لمدة سنة أو سنة ونصف أو ثلاث أو أربع سنوات، لذلك أصبحت مستودعات البلديات ممتلئة ومتراكمة.

وهنا يأتي دور الوظيفة التشريعية لإيجاد حلول لمثل هذه الوضعيات وكذلك دور السلطة القضائية في اختصار آجال التقاضي، أو تمكين أصحاب الإيداعات، بعد موافقة السلطة المودعة، من إخراج سياراتهم أو شاحناتهم أو غيرها، إذن هي دعوة إلى السيد رئيس الجمهورية وإلى السيد وزير الداخلية وإلى السيدة وزيرة العدل لحلحلة الإشكال المتعلق بالإيداعات حتى يتم تقليص الآجال والتخفيف من الحجم الكبير للإيداعات الموجودة بمراكز الحجز.

كما أن هناك إشكالا آخر يتعلق بحجز الحيوانات، سواء الكلاب أو الخرفان أو الأبقار أو الإبل، ففي صورة السرقة أو الحجز تبقى هذه الحيوانات على ذمة البلدية التي تتكفل بحراستها وإطعامها، بينما صاحبها قد يكون مجهولا أو غائبا ولذلك لا بد من حلحلة هذه الإشكاليات وهي ليست مرتبطة بالتشريع فقط، بل أيضا بالتراتيب التابعة لوزارة الداخلية ووزارة العدل ومرة أخرى عندما نتحدث عن المحجوزات بما فيها الحيوانات فإن البلدية تتحمل مصاريف كبيرة ويجب عليها ألا تحجزهم.

وفي الأخير، سيدي رئيس الجمهورية، فإن الكاتب العام للبلدية هو مثل "entraîneur" أول من يتم إقالته واليوم تم إعفاء الكاتب العام لبلدية المنستير رغم أنه لم يمض على مباشرته العمل سوى سنة وشهرين، وما زال إلى الآن بصدد فهم آليات العمل في بلدية المنستير ونحن دائما نقول هذا كبش الفداء وغيرهم من البلديات أخرى تم فيها إعفاء الكتاب العامين، رغم أن الكثير من الإطارات اليوم لم تعد ترغب أصلا في تحمل هذه المسؤولية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذا نمر إلى من عندهم مداخلة ثانية، الكلمة للنائبة سنياء بن مبروك، تفضلي.

السيدة سنياء بن مبروك

شكرا السيد الرئيس.

اليوم رسالتي إلى السيد رئيس الجمهورية، في إطار دوري الرقابي وتحملنا لمسؤوليتنا التاريخية تجاه الأجيال القادمة.

سأتحدث عن موضوع على غاية من الخطورة، يمس أمننا القومي ويمس صميم السيادة الوطنية ويتعلق بشبهات تجاوزات مالية وإدارية جسيمة في قطاع المحروقات، أو ما أسميه منظومة النهب المقنع التي تنهش ثرواتنا الطاقية.

سيدي الرئيس، إن ما يحدث في حقول النفط بصفاقس ليس مجرد خلل إداري، بل جريمة دولة كاملة الأركان امتدت من سنة 2003 إلى اليوم.

كيف يسمح لشركة أجنبية، شركة "Panoro"، لا تملك أي صفة قانونية واضحة ولا اتفاقية ممضاة مع الدولة، بأن تستغل حقولنا النفطية دون تراخيص؟ وكيف يسمح لها أيضا بتدليس الوقائع لتجديد اتفاقيات مشبوهة؟ بل الأدهى والأمر من ذلك أن هذه الشركة تجرأت على رهن إنتاج تونس من النفط لفائدة بنوك أجنبية وإفشاء أسرار طاقية سيادية تمس أمننا القومي دون علم الدولة وهنا أتساءل أيضا أين هي أجهزة الرقابة؟ نحن نتحدث عن تفويت في حقول منتجة ومربحة كانت ستعود فائدتها إلى الشعب، لكنها قدمت كهدية لشركات أجنبية قبل انتهاء آجالها.

ونتحدث أيضا عن إعفاء شركة "OMV" من التزاماتها والتنازل عن حق الشفعة من قبل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية "ETAP" لفائدة شركات مشبوهة لا تملك لا القدرة المالية ولا الخبرة الفنية، بل والتهرب من تكاليف هجر الآبار وتغطية التلوث البيئي الكارثي.

إن انتهاج سياسة الهروب إلى الأمام عبر التعيينات وفي وقت ينتظر فيه الشعب المحاسبة، تفاجأنا رئاسة الحكومة بالمراسلة الصادرة بتاريخ 30 جانفي 2026 تحت عدد 2026/09/1900 المتعلقة بتعيين مديرين عامين مساعدين في الهياكل ذات العلاقة مثل "ETAP"و"AGIL" و"API"، السيدة رئيسة الحكومة والسيدة وزيرة الطاقة، هل هذه التعيينات مكافأة على التستر؟ أم أنها تلغيم للمؤسسات قبل رحيل مرتقب، كيف يتم اقتراح تسميات في مناصب حساسة بينما ملفات الفساد في قطاع النفط باتت ثابتة المعالم؟ هل نعين حراسا للثروة الوطنية أم حراسا لمنظومة التفريط؟

سيدي رئيس الجمهورية، إن معركة التحرير الوطني تبدأ من تطهير قطاع الطاقة ونطلب من سيادتكم التدخل الفوري لفتح تحقيق في ملف شركة "Panoro" وفي الاتفاقيات التي تم تمديدها بالتدليس وإلى السيدة وزيرة الطاقة أقول: إنكم اليوم أمام مسؤولية تاريخية، إما أن تكونوا في صف الشعب وتعملوا على وقف استنزاف حقول صفاقس أو تكونوا شركاء بالصمت في هذه التجاوزات.

كما نتساءل ما الذي يفسر امتناع وزارة المالية عن توجيه فرق الرقابة المالية للتدقيق في فواتير الشركات الأجنبية المنتصبة لحقول النفط والغاز؟

وإلى السيدة رئيسة الحكومة، نطالب بإلغاء ومراجعة هذه التعيينات فورا إلى حين البت في شبهات تضارب المصالح وتبييض الأموال التي تحوم حول الشركات الأجنبية المتواطئة مع الإدارة.

وأشير في هذا السياق إلى أن هذا الملف سيظل محل متابعة دقيقة وسيتم لاحقا عرض معطيات إضافية تتعلق بشبهات فساد وإخلالات جسيمة في هذا القطاع بما يقتضي المساءلة وتحميل المسؤوليات طبقا للقانون.

وفي الأخير أقول النفط هو ثروة وطنية والتفريط فيها يعد خيانة للوطن. لن نصمت ولن نمرر ولن نبيع تونس.

عاشت تونس حرة مستقلة والسيادة لشعبها على ثرواته وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم طارق الربعي، تفضل.

السيد طارق الربعي

شكرا السيد الرئيس.

الرسالة موجهة إلى السيد وزير الداخلية، الوضع كارثي بمقبرة حي التضامن ودوار هيشر، الناس لم تعد تذهب إلى المقبرة حتى لزيارة موتاها، رحمهم الله، فالمقبرة أصبحت مرتعا للمنحرفين الذين يتعاطون الخمر والمخدرات والأقراص المخدرة وغيرها من المظاهر التي

يعرفها الجميع، إضافة إلى الأتربة والأكوام وغياب التنظيف والأشجار الطفيلية التي تتزايد يوما بعد يوم حتى أصبحت أطول من الإنسان، دون أي عناية أو تدخل وأصبح الناس يعزفون عن زيارة أهاليهم وموتاهم، رحمهم الله.

كما أتوجه إلى السيد وزير الداخلية بخصوص الطريق المؤدية إلى المقبرة أي "جبانة" حي التضامن الذي هو شارع فرحات حشاد الذي يربط بين ثلاث بلديات: بلدية حي التضامن وبلدية المنهلة وبلدية دوار هيشر. هذا الطريق مهترئ منذ سنوات وفي كل مرة يقع ترقيعه فقط دون معالجة حقيقية والحفر الموجودة فيه أصبحت خطيرة جدا، حتى إن بعض الشاحنات سقطت فيها خاصة بعد الأمطار الأخيرة. لذلك نرجو من السيد وزير الداخلية التدخل لأن هذه البلديات أصبحت تتبادل المسؤولية وكل بلدية تلقي باللوم على الأخرى وكأننا لسنا في دولة موحدة رجاء سيدي الوزير الاعتناء بهذا الأمر.

وكذلك طريق "لينابس" المؤدي إلى حي التضامن والذي تشترك فيه بلديات منوبة ودوار هيشر وحي التضامن يعاني الوضعية نفسها من تدهور واهتراء وكل بلدية ترمي المسؤولية على غيرها.

كما أتوجه إلى السيد وزير الداخلية بخصوص مصب الفضلات التابع لبلدية باردو والموجود في واجهة حي التضامن ووراء بلدية باردو وهي غير معتنية به بمنطقة العتيلة، هذا المصب كبير نسبيا ويمكن تنظيفه وتهيئته ليصبح متنفسا لأهالي حي التضامن ومكانا يمكن للأطفال والكبار الاستفادة منه، بدل أن يبقى مجرد مصب للفضلات.

ونرجو بكل جدية النظر في هذه المطالب ولنا مطالب أخرى إن شاء الله في تدخلات قادمة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة سيرين المرابط، تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيد الرئيس،

الحقيقة اليوم أردت أن أتحدث عن بعض المفارقات المضحكات المبكيات في دائرة السيجومي، السيجومي التي تضم 9 أفريل التي سيزورها السيد رئيس الجمهورية بعد غد وعندما نقول السيجومي فإننا نتحدث عن حي هلال والملاسين والشهداء وغيرها من المناطق وعندما نقول الملاسين،نقول الأولمبي للنقل.

هل تعلمون سيدي الرئيس، أن ملعب علي بلهوان يتبع دائرة الزهور؟ هل تعلمون أن سوق الأثاث بالملاسين يتبع دائرة الزهور؟ هل تعلمون أن مركز الملاسين يتبع دائرة الزهور؟ هل تعلمون أن مركز حي هلال يتبع دائرة الزهور؟ هل تعلمون أن الوحدة الاجتماعية والأخصائيين الاجتماعيين التابعين للسيجومي يوجدون في المقر نفسه التابع للوحدة الاجتماعية بالزهور وكأن السيجومي أصبحت تابعة للزهور بالنيابة.

بل أكثر من ذلك نذهب إلى المرافق الأخرى دار الشباب بحي هلال تتبع دائرة سيدي البشير ومدرسة حي هلال 1 وحي هلال 2 تتبعان أيضا دائرة سيدي البشير ومستوصف حي هلال في دائرة سيدي البشير، ثم بعد ذلك نتساءل لماذا السيجومي منكوبة ومظلومة في حين أنها مقسمة إداريا وترابيا بين معتمديتين ومن حسن الحظ أنا وزميلي النائب عادل بوسالمي، نائب سيدي البشير، متفاهمان ونعمل معا ومن حسن الحظ كذلك المجالس المحلية تقوم بدورها وتعمل "en harmonie" لكن ماذا نفعل نحن أمام هذا الوضع؟

فلو كنا نفكر بعقلية السياسيين السابقين والمواطن كان مجرد قائمة انتخابية أو مرجع انتخابي. كان يمكن أن نقول للمواطن قبل أن استخرج دفتر العلاج الأبيض أو إعانة ظرفية، أمرر بطاقة تعريفها وأقول لها صحيح تقطنين في حي هلال، لكنك تنتخب في معتمدية سيدي البشير، لكن هل يعقل أن نتعامل بهذه الطريقة مع الناس؟ أوجدوا لنا الحل.

هل التقسيم الترابي وتقسيم المعتمديات لم يحضر فيه الولاة ولم يحضر فيه المعتمديين؟ لذلك أتوجه بنداء عاجل إلى السيد وزير الداخلية لإيجاد حل لهذا الإشكال.

كما أتوجه إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية لأن لدينا مقرات فارغة داخل معتمدية السيجومي، فلماذا لا يتم إحداث وحدة إدارية كبرى داخل المكاتب المغلقة؟ أحضروا الأخصائيين الاجتماعيين التابعين لدائرة السيجومي إلى داخل مقر السيجومي، لأن المواطنين يعانون حتى من مصاريف التنقل، فالمرأة المعنفة مثلا تضطر إلى التنقل إلى دائرة أخرى لتقديم شكايتها وقد لا تجد حتى ثمن التنقل، فترضى بالعنف وتبقى في منزلها والله إن الوضع أحيانا مؤلم وشكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة ضحى السالمي، تفضلي.

السيدة ضحى السالمي

شكرا السيد الرئيس،

شكرا زميلي علي،

بسم الله الرحمان الرحيم،

اليوم أريد أن أتوجه بتحية إلى رجال التربية الذين خاضوا إضرابهم يوم 7 أفريل، ليس كخيار، بل كضرورة فرضتها الظروف الصعبة والقاسية وفرضتها سياسة اللامبالاة التي تنتهجها وزارة التربية تجاههم، فرجال التربية هم عقل هذه الدولة وهم المسؤولون الأوائل عن تربية الأجيال وأي ضرب لهم هو ضرب لهذه الأجيال وضرب للمجتمع بأكمله.

واليوم عندما تتنصل وزارة التربية من اتفاقياتها والتزاماتها وعندما وزارة التربية توصد باب الحوار والتفاوض أمام رجال التعليم، اليوم عندما تتعامل وزارة التربية مع حقوقهم وكأنها كماليات، بل وتنقلب حتى على حقوقهم المكتسبة، فإنها تفرض عليهم قسرا إلى الالتجاء إلى الإضراب نتيجة مباشرة لغياب التفاعل الرسمي ونتيجة مباشرة لثلاث سنوات من الوعود الزائفة ومن الاتفاقيات المعلقة واليوم عندما تخرق الاتفاقيات وتجمد الحقوق، فإن الدولة لا تدير أزمة، بل تصنعها، اليوم المربي يهمش وحين يهمش المربي، اعلموا أن مستقبل الدولة يدار بلا بوصلة.

أما النقطة الثانية في مداخلتي والتي أعتبر أن الصمت عنها هو أيضا صمت عن جهد النواب فتتمثل في أن النواب صادقوا على فصول قانون المالية استجابة لمتطلبات الشعب وانسجاما مع الدور الاجتماعي للدولة ومنعا للاحتقان، لكن اليوم ورغم دخول قانون المالية لسنة 2026 حيز النفاذ فإن الأوامر الترتيبية ما تزال عالقة.

لقد أصبحنا نشعر بالحرج لأن الناس تسألنا يوميا من كل صوب وحد، من جميع القطاعات ولا نملك الإجابة وهذه المماطلة تفتح الباب أمام مزيد من الاحتقان وتضرب مصداقية الدولة، أقولها جيدا تهز الثقة بين المواطن والدولة.

أين المنصة الرقمية الخاصة بقانون من طالت بطالتهم، انتداب أعوان الآلية 16 غير المباشرين؟ أين انتداب المرسمين بقائمات الانتظار مهام المساعد الصحي؟ وترسيم أعوان الاعتمادات المفوضة بوزارة الداخلية؟ أين تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين والعرضيين بالمستشفيات؟ أين تسوية وضعية النواب المباشرين قبل سنتي 2006 و2008 بوزارة التربية؟ أين معالجة وضعية أعوان وإطارات البلديات المحدثة؟ وأين البرنامج الخاص بتسوية وضعية الهيئات التي تم حلها؟ والقائمة تطول.

واليوم، فإن عدم التحرك يصنع الأزمة ويحمل الدولة مسؤوليتها أمام المواطنين وأمام التاريخ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد علي بوزوزية، تفضل.

السيد علي بوزوزية

السيد الرئيس، سامحني سأحاول توجيه حديثي لأنني شاهدت بعض الأمور على صفحات التواصل الاجتماعي وأريد أن أوصل رسالة إلى عديد الناس الذين يتابعون صفحتي.

أنا عندما جئت إلى قبة البرلمان، جئت بناء على طلب أبناء جهتي وجئت إلى هنا لأدافع عن هذه الرقعة الجغرافية التي اسمها دوار هيشر وسأواصل الدفاع عنها بالجهد الذي منحني إياه الله، من جميع النواحي وبكل الإمكانيات التي عندي والمتوفرة لدي لكن هناك من يقول: "إذا غابت المبادئ فاستحضر قيم الرجولة" وهناك أشخاص يديرون بعض الصفحات لا مبادئ لهم ولا رجولة ومن هذا المنبر أريد أن أوصل رسالة إلى كل التونسيين وبعض الرفاق والأصدقاء سنوات الجمر يعرفونني جيدا ويعرفون أنني لا أخاف قول الحقيقة وكلمتي أقولها بوضوح.

أنا موجود هنا داخل قبة البرلمان لأدافع عن جهتي وأحاول قدر الإمكان أن أتجنب الحديث في ما هو سياسي، لكن عندما تصبح هناك صفحات موجودة وراء البحار، خارج البلاد تأخذ فيديو لعضو مجلس النواب وتسوقه بطريقة مغلوطة التي تريدها لتضليل الرأي العام، فإن ذلك يدخل في باب قلة الأصل وقلة الرجولة ولهذا إن هناك معارضين، مع احترامي للشرفاء منهم، أي أقل ما يقال عنهم وباللغة التونسية " يقززو" وقلال الأصل ولذا أريد أن أقول رسالة للتونسيين جميعا حتى يعرفوا موقفي لأن هناك من يحاول إلزامك ويفرض عليك لكي تأخذ موقف.

الوضع الحالي الذي نعيشه رغم كل مشاكله ومساوئه وبأخطائه وبالوضع الذي نحن نعيشه، يبقى أفضل بألف مرة من الإرهاب الذي كنا نراه في شارع الحبيب بورقيبة وفي جبل الشعانبي وفي دوار هيشر.

وأنا أحد الناس أنتمي إلى حي شعبي، فيه عشرات، بل مئات الشباب الذين لا نعرف عنهم شيئا إلى اليوم لأنهم ذهبوا إلى سوريا وماتوا هناك بعد أن تم التلاعب بعقولهم وتم ترحيلهم وإلى اليوم ما زال هذا الملف، ملف التسفير لم يفتح كما يجب، لذلك ما دمت موجودا داخل قبة البرلمان، فمن الطبيعي أن أكون مع هذا المسار رغم كل مساوئ والمشاكل التي هي عليه ولست مع تلك العشرية التي كانت البلاد خلالها تسير نحو الهاوية أكثر مما هي عليه اليوم وشكرا.

رفع الجلسة

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد علي، هكذا نصل إلى نهاية مداخلات السيدات والسادة النواب على معنى الفصل 108.

نرفع الجلسة ونقول لكم تصبحون على خير وعافية، تصبحون على خير.

(كانت الساعة الثامنة وعشرين دقيقة مساء)

الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم كل من السيد النائب حسن بوسامة بتاريخ 11 فيفري 2026 والسيد النائب محمد أحمد بتاريخ 16 جويلية 2024 والسيد النائب محمود العامري بتاريخ 31 أكتوبر 2023 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير البيئة وتلقوا الإجابة عنها في شهر أفريل 2026

كما تقدم كل من السيد النائب عبد العزيز شعباني بتاريخ 4 فيفري 2026 والسيد النائب نبيل الحامدي بتاريخ 10 مارس 2026 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة المالية وتلقيا الإجابة عنها في شهر أفريل 2026.

وتقدم كل من السيد النائب بوبكر بن يحيى بتاريخ 23 جانفي 2026 والسيد النائب حسن بوسامة بتاريخ 11 فيفري 2026 والسيدة النائبة هالة جاب الله بتاريخ 11 فيفري بأسئلة كتابية إلى السيدة رئيسة الحكومة وتلقوا الإجابة عنها في شهر أفريل 2026.

وأخيرا تقدمت هالة جاب الله بتاريخ 20 أكتوبر 2025 بسؤالين كتابيين إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة وتلقت الإجابة عنهما في شهر أفريل 2026.

السؤال الكتابي

للنائب حسن بوسامة

الموضوع سؤال كتابي حول الوضع البيئي ورفع الفضلات بمعتمدية منزل التميم .

المصاحيب :صور

عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن اتقدم إليكم بسؤال كتابي لسيادتكم.

إن الوضع البيئي بمعتمدية منزل التميم أصبح لا يطاق خاصة نتيجة الفضلات التي عجزت البلدية على مواجهتها خاصة بعد انسحاب المقاول وتفادي انتشار الامراض واختلال النظام البيئي خاصة ونحن نتحدّث عن منطقة فلاحية بامتياز

-لماذا تم استثناء بلدية منزل تميم من استكمال مركز تجميع الفضلات الموجودة بين منزل تميم وقليبية؟

-هل بالإمكان تمكين بلدية منزل تميم من حاويات كبيرة لتجميع الفضلات من نقلها؟

والسلام

hmem.ayymen@gmail.com

طلب تدخل عاجل وإيجاد حلول جذرية لتسرب مياه :Objet

تميم منزل بوادي الصحي الصرف

Date : 8 févr. 2026, 7:26:06 PM

السيد المعتمد majed nuir

majednouir@yahoo.fr معتمدية منزل تميم

Delegationmenzeltemime@gmail.com

إلى السيد الرئيس المدير العام

للديوان الوطني للتطهير

عن طريق السيد ماجد نوير

معتمد منزل تميم

تحية طيبة وبعد

يشرفنا نحن **جمعية البيئة بمنزل تميم**، أن نتقدّم إلى سيادتكم بهذه المراسلة، عن طريق السيد معتمد منزل تميم قصد لفت انتباهكم إلى **وضع بيئي وصحي خطير ومتواصل** يتمثل في تسرب مياه الصرف الصحي بوادي منزل تميم المتجه مباشرة إلى البحر، وذلك منذ أكثر من شهر دون انقطاع.

ويتركّز هذا الإشكال أساسًا في :

.وادي حومة بالنمس - نهج محمود زهيوة

.قنطرة العامود - نهج عبد العزيز الثعالبي

وحسب المعاينات الميدانية فإن الوادي ممتلئ بمياه الصرف الصحي نتيجة **انسدادات متكرّرة في شبكة التطهير**، وهو ما يشكّل خطرًا مباشرًا على صحة المتساكنين وتهديدًا جديًا للبيئة البحرية ولسلامة مستعملي الشاطئ، **فضلًا عمّا قد** ينجر عنه من تفشّي الحشرات والأوبئة، خاصة مع اقتراب فصل الربيع.

ونحيطكم علما أننا قمنا منذ **سنة 2022** بعديد الاتصالات مع الهياكل الجهوية المعنية، وتلقينا وعودًا متكرّرة، إلا أنّ **المشكل ما يزال قائما دون حلول جذرية وناجعة** بل تفاقم خلال الفترة الأخيرة .وقد تم تبليغ ايضا في المدة الأخيرة.

وعليه فإننا:

.نرجو من سيادتكم **التدخل العاجل**

.واتخاذ الإجراءات الضرورية الكفيلة بـ **وضع حد نهائي لهذا الإشكال**

.والعمل على **إيجاد حلول جذرية ودائمة** لتفادي تكرار هذه الوضعية مستقبلاً

كما نرجو إفادتنا كتابيًا بالإجراءات التي سيتم اتخاذها والآجال الزمنية المقترحة للتنفيذ .

وتندرج هذه المراسلة في إطار حرصنا **كمجتمع** مدني على حماية البيئة والصحة العامة وتعزيز التعاون البنّاء مع مؤسسات الدولة.

وتفضلوا السيد الرئيس المدير العام بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

عن جمعية البيئة بمنزل تميم

أيمن حمام

رئيس جمعية البيئة بمنزل تميم

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب حسن بوسامة .

المرجع: مكتوبكم عدد ص2026-26-3000- 0000439 بتاريخ 18 فيفري 2026

وبعد تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي للسيد حسن بوسامة بخصوص "استثناء بلدية منزل تميم من استكمال مركز تجميع الفضلات الموجودة بين منزل تميم وقليبية وهل بالإمكان تمكين بلدية منزل تميم من حاويات كبيرة لتجميع الفضلات من" نقلها "أتشرف بإفادتكم أنه تم الانطلاق في استغلال مركز الجمع والنقل المشترك بين بلديتي قليبية ومنزل تميم بداية من01 ديسمبر2025 مع الاقتصار في مرحلة أولى على النفايات المنزلية والمشابهة المتأتية من بلدية قليبية وذلك بالتنسيق السلط الجهوية والمحلية علما وأن أشغال إنجاز مركز الجمع والنقل إنتهت منذ شهر مارس 2024 وتعطل استغلاله لوجود قضايا عدلية رفعها بعض متساكني الجهة ضد بلدية قليبية والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات،

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار معاضدة مجهودات اللجنة الجهوية لتفادي الكوارث ومجابهتها وتنظيم النجدة، تولت الوكالة التدخل برفع 260طن من النفايات الراجعة بالنظر لبلدية المكان وكذلك بالمشاركة في الحملات الجهوية للنظافة من خلال الآلية 41 الراجعة بالنظر لمثلية الشمال الشرقي التابعة للوكالة .هذا وفيما يخص دعم البلدية منزل تميم بحاويات كبيرة لتجميع النفايات نفيدكم علما أنه يتعذر على الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات الاستجابة لهذا الطلب باعتبار أن اقتناء المعدات لفائدة البلديات لا يدخل ضمن المهام المكلفة بها الوكالة وذلك طبقا لأحكام أمر إحداثها الصادر تحت عدد 2317 بتاريخ 22 اوت 2005 والمنقح بالأمر 603 لسنة 2017 المؤرخ في 16 ماي2017 .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد أحمد

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالسؤالين الكتابيين التاليين :

1-لماذا لم يتم جهر وتنظيف وادي شرشر؟

2-ماهي الحلول المقترحة للحدّ من تسرب مياه التطهير في وادي شرشر من محطة (قصر منارة)؟

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب محمد أحمد.

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2026-26-3000- 0000312

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي للسيد النائب محمد أحمد بخصوص جهر وتنظيف وادي شرشر واقتراح حلول للحد من تسرب مياه التطهير بوادي شرشر أتشرف بإفادتكم بما يلي :

-تم جهر وادي شرشر خلال شهر مارس من سنة 2025 و سيتم برمجة جهره خلال شهر جوان من سنة 2026

-تم إعداد ملفات طلبات عروض لتهذيب و توسعة محطة التطهير ياسمين الحمامات وإنجاز مصرف بحري بكلفة جملية تقدر بحوالي 150مليون دينارا و حاليا بصدد البحث عن التمويلات الضرورية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

الموضوع: سؤال كتابي الى السيدة وزيرة البيئة عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد

يعيش متساكني القلعة الصغرى المجاورون لمصب النفايات المنزلية بوادي لاية واقعا بيئيا مأساويا، جراء الروائح الكريهة للنفايات وانبعاث الغازات السامة المنبعثة من مادة "اللكسيفيا" من المصب المذكور وتلويثه التربة والمائدة المائية، مما يتسبب في تأثيرات صحية على المتساكنين القاطنين بجواره.

ان السلامة الصحية والبيئية لمنطقة وادي لاية وجودتها، أصبحت تشكل خطرا نظرا لعدم استجابة المصب للمواصفات المعمول بها بينيا وصحيا وتلويثه التربة والاضرار بالمائدة المائية وتسرب كمية مهمة من عصير" اللكسيفيا" في اتجاه الأراضي الفلاحية وكذلك المائدة المائية التي تعرضت للتلوث وخاصة الأبار المجاورة للمصب.

وعليه نسأكم سيدة الوزيرة ماهي الإجراءات التي تنوي وزارتكم القيام بها للقضاء نهائيا على التلوث الصحى والبيئى الخطيرين الناجمين عن انبعاث الغازات السامة من مادة" اللكسيفيا "من المصب المذكور وتخليص السكان من الروائح الكريهة المنبعثة منه؟

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب محمود العامري.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2026-26-3000- 0000312 بتاريخ 06فيفري 2026

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن للسؤال الكتابي للسيد النائب محمود العامري بخصوص وضعية المصب المراقب بسوسة، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

- **تقديم وحدة معالجة النفايات المنزلية والمشابهة:**

في إطار البرنامج الجهوي للتصرف في النفايات بولاية سوسة تم منذ سنة 2008 إحداث مصب مراقب للنفايات المنزلية والمشابهة بمنطقة واد لاية من معتمدية القلعة الصغرى يبعد حوالي 17 كلم عن مدينة سوسة ذو مساحة جملية 47 هكتار وطاقة إستيعاب تقدر بحوالي 200 ألف طن سنويا من النفايات المتأتية من البلديات ومن الشركات الخاصة .

- **مكونات وحدة معالجة النفايات المنزلية والمشابهة:**

تتكون وحدة معالجة النفايات المنزلية والمشابهة بالمصب المراقب بوادي لاية من المكونات التالية والتي تم انشاؤها طبقا للمواصفات الدولية وخضعت لمراقبة مستمرة من طرف الخبراء الممثلين للممول وذلك في إطار التعاون الدولي :

-خانة للردم الفني النفايات المنزلية والمشابهة مجهزة بطبقة عازلة

-شبكة لتجميع مياه الرشح

-شبكة لتجميع الغازات

-وحدة معالجة مياه الرشح ووحدة معالجة الغازات وأحواض لجمع مياه الرشح مجهزة بطبقة عازلة

-بناءات إدارية

-جسر وازن

-ورشة إصلاح المعدات المتنقلة

- **طريقة الاستغلال :**

يتم قبول النفايات المنزلية والمشابهة والنفايات الغير الخطرة طبقا لمقتضيات كراس الشروط المتعلق باستغلال المصب وذلك بعد عملية الوزن الآلي لحمولات النفايات المنزلية المقبولة ثم تتم عملية الردم بصفة دورية بخانة الردم الفني ويتم تجميع مياه الرشح المتأتية من عملية الردم عن طريق شبكة التجميع وخزنها مؤقتا بأحواض الجمع لكي تتم معالجتها بوحدة المعالجة الموجودة بالمصب .هذا وتتم أيضا عملية استخراج الغازات ومعالجتها بمحطة تم تركيزها منذ سنة 2011

علما وأن هذه العمليات تتم تحت مراقبة يومية من طرف إطارات وأعوان الوكالة حيث يتكون فريق المتابعة والمراقبة من مهندس رئيس مشروع وتقني سامي في الميكانيك بالإضافة إلى عون إداري مكلف بمتابعة عملية وزن النفايات المقبولة، يسهر هذا الفريق على تدوين جميع عمليات الاستغلال بدفتر الحظيرة بصفة دورية حيث يتم التأكد من مطابقة العمل الذي يقوم به المستغل مع ما تم تضمينه بكراسات الشروط ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة في صورة وجود إخلالات .

هذا بالإضافة الى التقارير الشهرية العادية والتقارير الاستثنائية التي تعدها الشركة المستغلة وتدون بها جميع تفاصيل إنجاز الصفقة وإعلام الإدارة بها .

كما يتم القيام بصفة دورية بزيارات مراقبة فجئية من طرف مختلف الإدارات المكلفة بذلك من الوكالة الوطنية لحماية المحيط ومصالح وزارتي الصحة والفلاحة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول مراجعة سقف رقم المعاملات المعتمد للانتفاع بالنظام التقديري

تحية طيبة وبعد،

نظرًا للتغيرات الاقتصادية والمالية التي عرفتها البلاد خلال السنوات الأخيرة، خاصة ارتفاع نسب التضخم وتراجع القيمة الحقيقية للدينار، وحيث إن سقف رقم المعاملات المعتمد للانتفاع بالنظام التقديري والمحدّد بـ 100.000 دينار لا يزال معمولا به منذ سنين دون تحيين، مما جعله لا يعكس الواقع الحالي للأنشطة التجارية الصغرى.

وإذ يفرض السقف الثابت على عدد من التجار أعباء جبائية ومحاسبية إضافية .وقد يساهم في عزوف البعض عن الاندماج في الاقتصاد المنظم.

أتوجه إليكم بما يلي:

ما هو الإطار القانوني الذي يضبط هذا السقف، وما أسباب عدم تحيينه إلى اليوم؟

ما هي الإجراءات التي تعتزم وزارة المالية اتخاذها لمراجعة هذا السقف وملاءمته مع المتغيرات الاقتصادية الحالية، أو لاعتماد آلية تحيين دورية؟

وتفضلوا السيدة الوزيرة بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير .

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: سؤال كتابي للسيد النائب عبد العزيز الشعباني حول سقف رقم المعاملات للانتفاع بالنظام التقديري

المرجع: مكتوبكم عدد 2026-26-3000- 435 الواردة بتاريخ 24 فيفري 2026

لقد طلبتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه موافاتكم بعناصر الإجابة على السؤال الكتابي للسيد النائب عبد العزيز الشعباني حول سقف رقم المعاملات المعتمد للانتفاع بالنظام التقديري خاصة فيما يتعلق بالإطار القانوني الذي يضبط السقف المذكور والإجراءات التي تعتزم وزارة المالية اتخاذها لمراجعته وملاءمته مع التغيرات الاقتصادية.

جوابا، يشرفني إعلامكم أن النظام التقديري للضريبة على الدخل من حيث ميدان تطبيقه وشروط الانتفاع به وتعريفته وإجراءات سحبه يضبط بمقتضى الفصول من 44 مكرر إلى 44 سادسا من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات .كما تتضمن المجلة المذكورة أحكاما تتعلق بالواجبات المحاسبية والجبائية فيما يتعلق بالتصاريح المحمولة على الخاضعين للضريبة على الدخل حسب النظام التقديري وكذلك تبعات إلحاقهم بالنظام الحقيقي على الواجبات المذكورة .

وقد تمت مراجعة سقف رقم المعاملات الذي يخول الانتفاع بالنظام المذكور في مناسبتين وذلك بمقتضى:

-الفصل 32 من القانون عدد 58 لسنة 2010 المؤرخ في 17 ديسمبر 2010 المتعلق بقانون المالية لسنة 2011 حيث تم الترفيع في سقف رقم المعاملات من 30.000 دينار إلى :

- 100.000 دينار بالنسبة إلى أنشطة الشراء لغرض البيع وأنشطة التحويل والاستهلاك على عين المكان.
- 50.000 دينار بالنسبة إلى أنشطة الخدمات.

-الفصل 17 من القانون عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 ديسمبر 2015 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2016 حيث تم توحيد رقم المعاملات وضبطه في مبلغ 100.000 دينار بالنسبة إلى كل الأنشطة.

هذا وفيما يتعلق بمدى اعتزام مصالح وزارة المالية مراجعة سقف رقم المعاملات المذكور، تجدر الإشارة إلى أن ذلك يستوجب إنجاز دراسة معمقة يتم فيها تشريك كل القطاعات المعنية .علاوة على أن مبلغ 100.000 دينار يعتبر مبلغ واقعي خاصة مع سقف رقم المعاملات الذي يخول الانتفاع بنظام المبادر الذاتي المحدد بـ 75.000 دينار.

والســلام

السؤال الكتابي

للنائب نبيل الحامدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

لماذا لم يتم تفعيل مشروع تنقيح النظام الأساسي لأعوان وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية علما وأن هذا المطلب شرعي في نطاق المساواة بين الأسلاك خاصة وأن العدد الجملي للأعوان لا يتجاوز 600 عونا؟

وتفضلوا السيدة الوزيرة، بتقبل فائق الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول السؤال الكتابي الموجه من طرف النائب المحترم نبيل الحامدي بخصوص" عدم تفعيل مشروع تنقيح النظام الأساسي لأعوان وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ."

المرجع: إحالتكم عدد ص-2026-26-3000- 0000776 بتاريخ 27 مارس 2026.

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتضمنة سؤالا كتابيًا مقدّما من طرف النائب المحترم نبيل الحامدي حول أسباب" عدم تفعيل مشروع تنقيح النظام الأساسي لأعوان وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية"، أتشرف بإعلامكم أنه ورد على مصالح وزارة المالية بغرض إبداء الرأي ثلاثة (3) مشاريع أوامر بمقتضى مكتوب السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية المؤرّخ في 29 جانفي2026 ، وتعلّقت على التوالي بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك أعوان وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وبضبط المطابقة بين درجات رتب السلك المعني ومستويات التأجير وأخيرا بضبط نظام التأجير، وقد تضمنت مشاريع الأوامر المعروضة جملة من الإجراءات ذات الطابع الترتيبي والمالي التي يطالب بها عديد الأسلاك الإدارية الشبيهة بوزارات أخرى.

تولّت المصالح المختصة بوزارة المالية دراسة مشاريع الأوامر المعروضة من مختلف الجوانب الترتيبية والمالية وأحالت ملاحظاتها إلى الوزارة المعنية بمقتضى مكتوب مؤرخ في 16 فيفري 2026 وذلك طبقا للتراتيب والإجراءات الجاري بها العمل وخاصة الفصل 2 من الأمر عدد 316لسنة 1975 المتعلق بضبط مشمولات وزارة المالية، كما تجدر الإشارة إلى أنّ مشاريع الأنظمة الأساسيّة للأعوان لا تكون نافذة إلا بعد صدورها بمقتضى أوامر ترتيبية طبقا لما هو منصوص عليه بالفصل 2 من القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرّخ في 12 ديسمبر 1983المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية .

هذا ويتم ضبط الصيغة النهائيّة لمشروع نظام أساسي من طرف الهيكل العمومي صاحب المشروع بعد استيفاء جميع الملاحظات التي تبديها الهياكل الأخرى المعنيّة بالاستشارات الوجوبية ومن بينها وزارة المالية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب بوبكر بن يحي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه اليكم بالسؤال الكتابي التالي

يقوم الأساتذة العرضيون بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية منذ سنوات بنفس مهام الأساتذة القارين من حيث تقديم الدروس وتأطير الطلبة والاشراف على مشاريع التخرج والتصريح بالنتائج دون حصولهم على حقوقهم الأساسية والمتمثلة في طبيعة العقد والتأجير

والتغطية الاجتماعية والصحية وغيرها مع العلم ان عددهم في حدود 400أستاذ تقريبا ووضعيتهم تعد من التشغيل الهش الذي ترفضه الدولة اليوم وتعمل على تجاوزه احتراما وتقديرا للمواطن التونسي وللذات البشرية

السيدة رئيسة الحكومة

متى يمكن تسوية وضعية الأساتذة المعنيين وتمكينهم من حقوقهم كاملة واعترافا بما قاموا به من خدمات تعليمية كبيرة ساهمت في استمرارية العملية البيداغوجية ورفع جودة التكوين

مع فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائب السيد بوبكر بن يحي

المرجع: مكتوبكم عدد ص2026-26-3000--182-0000 بتاريخ 30جانفي 2026.

المصاحيب: إجابة الهيئة العامة للوظيفة العمومية .

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد بوبكر بن يحي، بخصوص تسوية وضعية الأساتذة العرضيين بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية.

والمرجو من سيادتكم الإذن بتسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به السيد النائب المحترم

بوبكر بن يحي

السؤال حول: تسوية وضعية الأساتذة العرضيين بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية.

الإجابة:

أتشرف بإعلامكم بأن الانتداب في سلك المدرسين التكنولوجيين يتم عن طريق التناظر وذلك طبقا لأحكام الأمر عدد 2590 لسنة 2001المؤرخ في 9 نوفمبر 2001 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد314 لسنة 1993 المؤرخ في 8 فيفري 1993 والمتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرسين التكنولوجيين والذي ينص ضمن فصله 20 جديد على أنه" :يقع انتداب التكنولوجيين عن طريق مناظرة تشتمل على اختبارات كتابية وشفاهية وذلك من بين المترشحين المتحصلين على شهادة لا تقل مدة الدراسة بها عن خمس سنوات من التعليم العالي ."وبالتالي فقد حدد النص الترتيبي المشار إليه أعلاه كيفية الانتداب في سلك المدرسين التكنولوجيين.

ويتجه التأكيد في هذا الإطار أن مبدأ التناظر هو الذي يضمن تكافؤ الفرص والشفافية مع ضرورة ضمان جودة التعليم.

السؤال الكتابي

للنائب حسن بوسامة

الموضوع: حول الطريق الجهوية عدد 45 الرابطة بين منزل تميم - النشع.

المصاحيب: صور

عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن اتقدم إليكم بسؤال كتابي لسيادتكم.

بخصوص الطريق الجهوية عدد 45 الربطة بين منزل تميم ومنطقة النشع حيث وقعت أشغال صيانة بالطريق المذكور على ميزانية وزارة التجهيز الا انه وبعد مرور بعض الاشهر من انتهاء المشروع في قسطه الأول الرابط بين منزل تميم ومنطقة الحرس الوطني بالرعينين إلا ان العيوب في انجاز المشروع بدأت تظهر بشكل جلي حيث وعلى طول 10 كلم ظهرت العديد من الحفر بعمق 20 و30 صم (بالإضافة الى وجود تموجات بعدة نقاط ان الاخلالات الحاصلة في الطريق المذكور لم ترفع الى غاية اليوم.

كما ان القسط الثاني من النقطة الكيلومترية 11.5 الى النقطة الكيلومترية 20 تشهد توقف للأشغال منذ أكثر من شهرين واصبحت حالة في حالة كارثية وقد انقطع المقاول عن الأشغال ونظرا الأهمية الموضوع أتقدم اليكم بالسؤال الكتابي التالي:

* متى يقع رفع الاخلالات للقسط 1.

*متى تستأنف الاشغال في القسط 2.

تقبلوا منا جزيل الشكر والتقدير.

والسلام

هذه بعض الإختلالات في القسط الذي وقع إنجازه

https://mail.yahoo.com/n/folders/1/messages/10358/AADmWXhS2EaoPII5oWn5IDq7ob6:2
1/1
11/02/2026 11:13
Boîte de réception (238 non lus) - tayanhela@yahoo.com - Yahoo Courriel
REDMI NOTE 13
11/02/2026 08:24

REDMI NOTE 13
11/02/2026 08:24

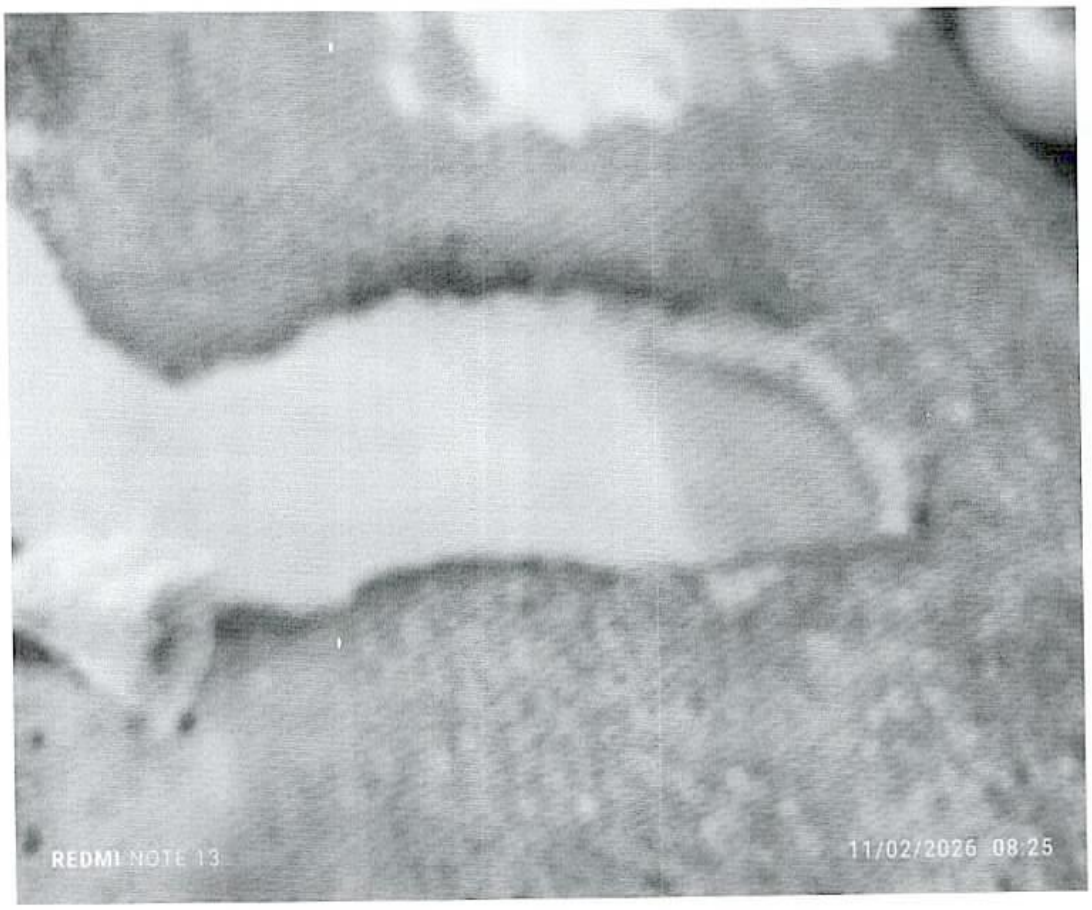
REDMI NOTE 13
11/02/2026 08:25

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع :حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائب السيد حسن بوسامة

المرجع: مكتوبكم عدد ص2026-26-3000- 0000428 بتاريخ 20فيفري 2026

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد حسن بوسامة، بخصوص الطريق الجهوية عدد 45 الرابطة بين منزل تميم - النشع.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى السيد النائب المعني.

والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به السيد حسن بوسامة

السؤال حول: الطريق الجهوية عدد 45 الرابطة بين منزل تميم ومنطقة النشع .

الإجابة:

- **حول رفع الاخلالات بالقسط عدد 1:**

بخصوص القسط الأول الممتد من النقطة الكيلومترية 1.5 إلى النقطة الكيلومترية 11.5 فإنه لم يتم إلى حد الآن القيام بالقبول الوقتي للأشغال وقد تم توجيه قرار تنبيه للمقاولة المتعهدة ينص على ضرورة رفع الاخلالات المسجلة واحترام المواصفات الفنية المنصوص عليها بكراس الشروط التعاقدية قبل الشروع في إجراءات الاستلام الوقتي للأشغال .

- **حول استئناف الأشغال بالقسط عدد 2:**

في ما يتعلق بالقسط الثاني من المشروع الممتد من النقطة الكيلومترية 11.5 إلى النقطة الكيلومترية20 ، فإن الأشغال تشهد توقفا ظرفيا نظرا لتواتر موسم الأمطار وتسجيل فيضانات بالجهة خلال يومي 19 و 20جانفي 2026 حالت دون استئناف الأشغال، وقد تم اتخاذ الاجراءات اللازمة لدعوة المقاول إلى استئناف الأشغال واستكمالها في أقرب الآجال الممكنة .

السؤال الكتابي

للنائبة هالة جاب الله

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

الموضوع: حول وضعية بعض المنشآت العمومية المنجزة في أواخر الثمانينات وتدهور البنية التحتية.

تحية طيبة وبعد،

في إطار القيام بمهامنا الرقابية وردتنا معطيات مفادها أن عددًا من المختصين في مجال البنايات أفادوا بأن المواد التي تم اعتمادها في إنجاز بعض المنشآت العمومية خلال أواخر الثمانينات قد تكون من بين الأسباب الرئيسية لما تشهده هذه المنشآت من تدهور ملحوظ في البنية التحتية بما في ذلك التصدعات والتشققات التي ظهرت خلال السنوات الأخيرة، نتيجة تآكل هذه المواد بمرور الزمن وفي فترة تُعد قصيرة نسبيًا، وهو ما قد يرقى إلى إخلالات فنية في الإنجاز.

ونظرا لما يطرحه هذا الموضوع من مخاطر محتملة على سلامة المواطنين، وانعكاساته المباشرة على ترشيد المال العام وحسن التصرف في الممتلكات العمومية، وعليه فإننا نتساءل عن:

- **هل قامت المصالح المختصة التابعة لمختلف الوزارات بدراسات فنية أو تحقيقات رسمية لتقييم وضعية المنشآت العمومية المنجزة خلال تلك الفترة؟**
- **وفي حال تأكيد وجود إخلالات مرتبطة بالمواد المستعملة، هل تمّ وضع خطة وطنية لحصر هذه المنشآت والتدخل الوقائي لصيانتها أو تدعيمها تفاديًا للمخاطر والحوادث المحتملة؟**

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدمت به النائبة هالة جاب الله

المرجع: مكتوبكم عدد ص2026-26-3000-0000428 بتاريخ 20 فيفري2026

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان .

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة هالة جاب الله، بخصوص وضعية بعض المنشآت العمومية المنجزة في أواخر الثمانينات وتدهور البنية التحتية.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائبة المعنية.

والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدمت به السيدة هالة جاب الله

السؤال حول: وضعية بعض المنشآت العمومية المنجزة في أواخر الثمانينات وتدهور البنية التحتية.

الإجابة:

تجدر الإشارة إلى أن جميع مشاريع الراجعة بالنظر إلى وزارة التجهيز والإسكان يتم إنجازها طبقا للمواصفات الفنية المعتمدة، ويتم ضبط هذه المتطلبات بدقة ضمن كراسات الشروط الخاصة بكل مشروع .كما تخضع مختلف مراحل الإنجاز إلى مراقبة فنية مستمرة من قبل المصالح المختصة بالوزارة وذلك للتثبت من مدى مطابقة الأشغال للمواصفات المحددة، سواء أثناء التنفيذ أو عند الاستلام الوقتي والنهائي.

أما بخصوص المنشآت المنجزة خلال فترات سابقة، لاسيما منذ الثمانينات فإنه من الطبيعي أن تسجل بعض مظاهر التقادم بمرور الزمن، وذلك نتيجة تأثير العوامل المناخية، وتزايد كثافة الحركة المرورية، وتطور أوزان العربات، فضلا عن الاستعمال المكثف وطول مدة الإستغلال.

وفي هذا الإطار، تعتمد الوزارة برنامجا دوريا للتفقد الفني للمنشآت الفنية وخاصة منها الجسور، قصد تقييم حالتها الهيكلية ورصد أي إخلالات محتملة وتحديد طبيعة التدخلات اللازمة في الإبان . وقد تم إرساء مقاربة منهجية للتفقدات المعمقة منذ سنة2016 ، حيث تم إلى حد اليوم إنجاز تفقد معمق لحوالي 850 منشأة بمختلف

جهات الجمهورية من جملة حولي 3800 منشأة، لبرمجة أشغال الصيانة أو التدعيم أو إعادة التأهيل ضمن الإعتمادات المرصودة سنويا، وذلك في إطار الحرص على ضمان سلامة مستعملي الطريق وحماية الاستثمارات العمومية.

وفي إطار دعم مقاربة الصيانة الوقائية وتطوير منظومة التصرف في المنشآت الفنية، شرعت وزارة التجهيز والإسكان منذ شهر ماي 2024في تنفيذ مشروع يهدف إلى تحسين خطة إدارة صيانة الجسور وذلك بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) ويمتد هذا المشروع على ثلاث سنوات، ويهدف إلى إرساء أسس حديثة ومنهجية للتصرف في المنشآت الفنية .ويشمل هذا المشروع بالخصوص إعداد دليل لتفقد الجسور، ووضع دليل فني لأشغال الإصلاح والصيانة، إضافة إلى تطوير منظومة معلوماتية للتصرف في الجسور (Bridge Management System) بما يمكّن من متابعة دقيقة ومنظمة لحالة المنشآت وتحديد أولويات التدخل بصفة موضوعية .ومن شأن هذه الآليات أن تدعم القدرات الفنية للمصالح المختصة وتحسّن عملية اتخاذ القرار وتساهم في حسن توظيف الموارد المخصصة لصيانة هذا الرصيد الهام من الجسور.

السؤال الكتابي الأول

للنائبة هالة جاب الله

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

الموضوع: حول تهيئة المنطقة الصناعية ببلدية الزهور - معتمدية سوسة الرياض

تحية طيبة،

نحيطكم علما أنه توجد قطعة أرض مخصصة كمنطقة صناعية ضمن بلدية الزهور من معتمدية سوسة الرياض، وتناهز مساحتها حوالي 50 هكتارًا.

وبناءً على ما تكتسيه هذه المنطقة من أهمية إستراتيجية، نظرًا لموقعها المتميز قرب الطريق الوطني عدد 12 الذي يمثل مدخلًا رئيسيًا لولايات الساحل وبقية الجهات وكذلك لقربها من الميناء التجاري بوسط سوسة (على بعد حوالي 6 كلم) ومن عدة مطارات، فإنها تعد موقعا مناسبًا لإحداث وحدات صناعية جديدة.

ونظرًا لأن بقية المناطق الصناعية المجاورة بلغت طاقتها القصوى ولم تعد تتسع لإحداثات جديدة، ولأن معتمدية سوسة الرياض تُعد من أكثر المناطق كثافة سكانية على المستوى الوطني وتتوفر بها يد عاملة شابة ونشيطة في حاجة إلى فرص تشغيل قريبة من مقر إقامتها.

فإننا نتوجه إلى سيادتكم بالسؤال حول برنامج وزارتكم والوكالة العقارية الصناعية المتعلق بتهيئة هذه المنطقة الصناعية، ومتى من المنتظر الشروع في تهيئتها حتى يتسنى للمستثمرين وأصحاب المؤسسات الصناعية التموقع والانطلاق في مشاريعهم داخلها.

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة هالة جاب الله

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

الموضوع: حول إحداث وتهيئة المنطقة الصناعية ببلدية الزهور - معتمدية سوسة الرياض

تحية طيبة وبعد،

في ظل امتلاء وعدم قدرة المناطق الصناعية القريبة من مدينة سوسة على استيعاب المزيد من المؤسسات الاقتصادية تبرز أهمية المنطقة الصناعية المزمع إحداثها ببلدية الزهور من معتمدية سوسة الرياض كمتنفس حيوي لولاية سوسة .وتكتسي هذه المنطقة أهمية استراتيجية باعتبار موقعها الجغرافي المتميز حيث تقع بالمدخل الجنوبي للولاية قريبة من الطريق السيارة، ومن الولايات الداخلية، وعلى مسافة قصيرة من مركز المدينة والميناء، مما يؤهلها لتكون قطبًا اقتصاديًا ولوجستيًا واعدًا يساهم في استقطاب الاستثمارات وخلق مواطن شغل جديدة.

ونعلمكم السيد الوزير أنه قد تم اقتراح إدراج هذه المنطقة الصناعية ضمن المثال العمراني لبلدية الزهور، والذي يشهد حاليا مراحله الأخيرة للمصادقة.

وعليه فإننا نتوجه إلى سيادتكم بالتساؤلات التالية :

- **ما مدى جاهزية الوكالة العقارية للصناعة للشروع في إنجاز هذا المشروع وما هو برنامجها؟**
- **ومتى يُنتظر انطلاق أشغال التهيئة العامة وتوفير البنية التحتية اللازمة إذا تمت المصادقة على مثال التهيئة العمرانية؟**

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع :حول الإجابة عن سؤال النائبة هالة جاب الله.

المرجع مراسلتكم عدد ص-2026-26-3000- 0000305 بتاريخ 9 فيفري 2026.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لتساؤل السيدة النائبة هالة جاب الله حول تهيئة المنطقة الصناعية ببلدية الزهور من معتمدية سوسة-الرياض،

يشرفني افادتكم بالمعطيات التالية:

أولا: نثمن مقترح إحداث منطقة صناعية ببلدية الزهور، وذلك اعتبارا للمزايا التفاضلية لموقع بلدية الزهور وقربها من الشبكات الرئيسية، مما يجعلها قطبا واعدا لاستقطاب الاستثمار .وتجدر الإشارة إلى أن الموقع المقترح قد أُدرج ضمن مثال التهيئة العمرانية لبلدية الزهور الذي بلغ مراحله النهائية للمصادقة، علما وأن العقار المعني يعود لملكية الخواص.

ثانيا: في إطار حوكمة البرامج التنموية، والتي تفرض ضرورة أن يتم تحديد البرامج بناءا على اقتراحات المجالس المحلية للتنمية والحصول على الموافقات عليها في إطار المقاربة على المستوى الجهوي والإقليمي والوطني، نود توضيح أن دور الوكالة العقارية الصناعية يقتصر على تنفيذ المشاريع التي يتم إقرارها ضمن المخططات الوطنية بناء على مقترحات الجهات .لذا، يتوجب تقديم هذا المقترح انطلاقا من المستوى المحلي حتى يتسنى البت فيه وإقراره وطنيا.

كما نؤكد أن الانطلاق في تنفيذ المشروع، بعد المصادقة عليه، يظل مرتبطا بالتسوية العقارية المسبقة وتملك الوكالة للعقار، وذلك لتفادي الاشكاليات القانونية التي قد تؤدي إلى تعطل الإنجاز.

والسلام